الحرية

alhurriyah.sy

وطـــن الكلمـة

24 صفحة

صحيفـة إلكترونيـــة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع

الأربعـاء 18 رجـــب 1447 هـــ | 6 كانـــون الثانـــي 2026 م | العـــدد 23

مصفاة حمص تعمل بكفاءة بعد صيانة وحداتها.. وآلات مزج الزيت تدور بعد توقف

5 |

انفراجة كبرى .. صفقات الكهرباء والنفط والغاز مع دول إقليمية

4 |

تحـول أزمـة الطاقـة الســورية إلى فرصــة لإعادة الاعمـار

العودة إلى النظام المالي العالمي تفتح الباب أمام تعافٍ اقتصادي مدروس.. وتدفق للاستثمارات الداعمة

12 |

الانتقال من إدارة الأزمة إلى إدارة التحول يضع سوريا على سكة النهوض والتنمية

2 |

▪ محليات | 13

كيف كُشف ملف توريد مشبوه بمليارات الليرات في المؤسسة العامة للخطوط الحديدية؟

▪ مجتمع | 21

نجاح الليرة الجديدة يستدعي مراعاة أنماط تفكير أغلب الفئات العمرية للمجتمع

بصراحة

بانتظار عدالة التسعير

الحرية – عمران محفوض

دخل قرار التسعير حيز التنفيذ مع بداية العام الجاري على أمل أن يجد المستهلك صدى مفاعيله واقعاً إيجابياً مملوساً، على قوته الشرائية خلال الأيام المقبلة وفي جميع المحافظات.

إلحاح المستهلك على ضرورة تنفيذ هذا القرار ليس لأنه اكتوى، على مدى السنوات السابقة، بنار الغلاء الفاحش وحسب، بل لأن الغلاء أصبح بوابة واسعة لنفق طويل من الفلتان السعري الذي يخفي بداخله شتى أنواع الغش والاستغلال والجشع والاحتكار أيضاً، بمعنى أن الأسواق أصبحت ساحة صراع بين بائعين منفلتين من ضوابط الالتزام بالتسعير، وفي الجبهة الأخرى مواطن محدود الدخل ومحتار كيف يتدبر شؤون أسرته طوال الشهر، كل ذلك في حالة تسويقية تكاد تكون استثنائية بين أسواق دول العالم.

هنا لا نجزم أن الاقتصاد تميل بقرار التسعير لمصلحة المستهلك دون المنتج والتاجر، بل غايتها منه ضبط الأسواق أولاً، وتحقيق مصلحة جميع أطراف العملية الاستهلاكية والإنتاجية والتسويقية على حد سواء ثانياً، فأي خلل في هذه المعادلة لن يكون في مصلحة الاقتصاد ولا أي جهة عامة أو خاصة أخرى، لأنه سوف تترتب عليه تكاليف إضافية على خزينة الدولة ذات بعدين:

الأول: الالتزام بزيادة دخل المستهلك؛ أما عبر زيادات مستمرة للرواتب والأجور؛ أو إعادة دعم المواد الغذائية الأساسية والمشتقات النفطية.

والثاني: دعم المنتج المحلي بما يخفض من تكاليفه، وتالياً أسعاره ليكون مناسباً للدخول الشهرية لمعظم المستهلكين.

اليوم؛ وبقراءة سريعة لغالبية أسعار السلع والمواد الغذائية المعروضة في أسواقنا نلاحظ مبالغة واضحة في التسعير مقارنة بأسعارها في سنة الأساس 2010، وسعر الصرف آنذاك، فالأسعار حالياً مضروبة بـ10 لمعظم المنتجات متجاوزة فارق القيمة الشرائية لليرة خلال الـ15 سنة الماضية حيث كان صرفها نحو 50 ليرة للدولار الواحد، فيما اليوم نحو 110 ليرات للدولار، ما يتطلب من وزارة الاقتصاد إجراءات إضافية غير إلزام المنتجين والتجار بوضع الأسعار على السلع والمواد المعروضة للبيع، أهمها:

– دراسة تكاليف الإنتاج والاستيراد كي تكون الأسعار الموضوعة منصفة للمستهلك والصناعي والتاجر من جهة، وذات موثوقية لمراقبي الدخل والتكليف الضريبي من جهة أخرى.

– التأكد من جودة المنتجات المعروضة للبيع مقارنة بمكوناتها ومواصفاتها مع السعر المحدد لها، فليس من العدل بيع سلعة متدنية المواصفات بسعر سلعة تتمتع بجودة عالية لأن في ذلك غبناً للشاري الذي لا يستطيع في معظم الحالات تمييز جودة المادة أو السلعة اعتماداً على الرؤية أو اللمس أو قراءة بطاقة البيان، هذا إذا ساعده نظره على قراءة أحرف كلماتها الصغيرة جداً.

– توحيد سعر السلعة المتطابقة المكونات والمواصفات المعروضة للبيع في أسواق المحافظة الواحدة، وأحياناً داخل محلات السوق ذاته.

اليوم، غير أمس فقد أصبح بين أيدينا قرار التسعير الذي أصدرته وزارة الاقتصاد منذ عدة أشهر، وأعطت بموجبه للمنتجين والتجار فترة استعداد امتدت لغاية العام الماضي، ما استوجب التذكير وتطلب التنفيذ والالتزام بمضمونه من قبل المنتجين والتجار.. مسؤولية متعادلة ومتناصفة بالتطبيق والمتابعة من قبل غرف الصناعة والتجارة ومديريات حماية المستهلك دون أن نسقط حق المستهلك في الشكوى والإبلاغ عن أي مخالفة يراها في الأسواق المحلية، على أمل أن تكون الأيام المقبلة اختباراً حقيقياً لأهمية العمل الجماعي في حماية المستهلك والمنتج الوطني دون تمييز.

الانتقال من إدارة الأزمة إلى إدارة التحول يضع سوريا على سكة النهوض والتنمية المستدامة

الحرية – هناء غانم

يواجه الاقتصاد السوري في مرحلته الراهنة لحظة مفصلية، تتقاطع فيها تراكمات اختلالات بنيوية ممتدة لعقود، مع آثار حرب مدمّرة، وتحولات عالمية متسارعة تعيد تشكيل قواعد الإنتاج والقيمة والعمل، وعليه فإن أي مقاربة جادة لمستقبل الاقتصاد السوري لا يمكن أن تنطلق من حلول جزئية أو إجراءات إسعافية، بل من رؤية تحليلية شاملة تعالج جذور الخلل، وتعيد تعريف دور الدولة والمجتمع والاقتصاد في آن واحد، وفق ما أكده الدكتور زياد أيوب عربش المستشار والخبير الاقتصادي.

الحوكمة

منطق الحوكمة اعتبره المستشار عربش في تصريحه لـ"الحرية" شرطاً تأسيسياً للتنمية، مبيناً أن استنباط مؤسسات حوكمة فعّالة لا يُعد مسألة إدارية بحتة، بل شرط اقتصادي تأسيسي لوقف نزيف التنمية وإعادة توجيه الموارد نحو الاستخدام المنتج. فغياب الحوكمة خلال العقود الماضية أفضى إلى تشوه في تخصيص الموارد، وتحول الريع – لا سيما الريع النفطي – من أداة لتمويل التنمية إلى عامل تعطيل لها، ومن هنا، فإن تحويل كل برميل نفط يُستخرج إلى سند تكنولوجي، أي إلى استثمار في المعرفة والتقانة، يشكّل مدخلًا لإعادة بناء القاعدة الإنتاجية على أسس مستدامة.

الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي والتشغيل، اعتبرهما عربش كرافعتين للنهوض في عالم باتت فيه الرقمنة والتقانة محددًا رئيسيًا للتنافسية، ولا يمكن للاقتصاد السوري أن يستعيد عافيته بالاعتماد على أدوات تقليدية، فالتحول الرقمي ليس ترفًا تنمويًا، بل رافعة أساسية لزيادة الإنتاجية، وتوسيع قاعدة التشغيل، وتحسين كفاءة الأسواق، وعليه، فإن أولوية التشغيل – ثم التشغيل – ينبغي أن تكون محور السياسات الاقتصادية، ليس فقط لامتصاص البطالة، بل لإعادة دمج المجتمع في دورة اقتصادية فاعلة، تعزز الاستقرار الاجتماعي والأمن المجتمعي.

الأمن المجتمعي

لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياق الاجتماعي والسياسي، وفق ما ذكره عربش، فالأمن المجتمعي لا يتحقق فقط عبر أدوات أمنية، بل من خلال سياسات اقتصادية تولّد فرص العمل، وتحد من الفقر، وتعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ومن هذا المنطلق، فإن الرؤية الاقتصادية المنشودة يجب أن تُصاغ كعقد اجتماعي ملزم، يحدد الحقوق والواجبات، ويضع مسارًا واضحًا لتقاسم أعباء التحول وعوائده، بما يدرأ مخاطر التفكك الاقتصادي والاجتماعي.

دروس التحولات الكبرى

الخبير الاقتصادي أوضح أن التجارب الدولية لبرامج الإصلاح الهيكلي، سواء في آسيا أو شرق أوروبا أو أمريكا اللاتينية، تظهر أن النجاح لم يكن رهين وصفات جاهزة، بل بقدرة الدول على مواءمة الإصلاح مع خصوصياتها المؤسسية والاجتماعية، كما أن التحول في مركز الثقل الاقتصادي العالمي نحو الشرق والجنوب لم يكن محض صدفة، بل نتيجة الاستثمار المكثف في المعرفة، والتقانة، ورأس المال البشري، وفي المقابل، فإن الاقتصادات التي بقيت أسيرة الريع – كما في الحالة السورية – دفعت ثمنًا باهظًا تمثل في نزيف الكوادر، وضعف الإنتاجية، وتآكل القدرة التنافسية.

فجوات التحول البنيوي في الاقتصاد السوري

عربش ذكر أن الاقتصاد السوري واجه أربع فجوات متداخلة: فجوة ما قبل الحرب، المتمثلة في اختلالات تنموية مزمنة، وفوارق مكانية حادة بين المدن والأرياف، وداخل الحيز المكاني الواحد، في ظل غياب إصلاح هيكلي حقيقي.

وفجوة الحرب، حيث أدى الصراع إلى تدمير واسع للقدرات الإنتاجية والبنى التحتية، وتراجع حاد في مؤشرات التنمية البشرية.

وفجوة إعادة الإعمار، وهي فجوة زمنية وبشرية، في ظل الحاجة إلى سنوات طويلة لإعادة البناء، بالتوازي مع استمرار هجرة الكفاءات.

إضافة إلى الفجوة التكنولوجية المستقبلية (2030–2035)، الناتجة عن التسارع التقني العالمي، والتي تهدد بإفراغ أي نهوض تقليدي من مضمونه الاقتصادي.

الخبير الاقتصادي "عربش " أوضح أن استحقاقات المرحلة وخيارات السياسات تفرض ضرورة الانتقال من إدارة الأزمة إلى إدارة التحول، ويبدأ ذلك باستعادة الثقة عبر مراجعة دور الدولة، وإعادة هيكلة القطاع العام، وتصحيح السياسات النقدية والمالية، وتمكين قطاع الأعمال، وتفعيل المجتمع الأهلي ضمن مقاربات اقتصاديات المكان.

كما تبرز مواجهة ثلاثية الفقر والبطالة والأمية كأولوية قصوى، لما لها من آثار مضاعِفة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الهبة الديموغرافية

وفي الوقت ذاته، تشكّل الهبة الديموغرافية الممتدة حتى عام 2035 فرصة تاريخية إذا ما أحسن استثمارها، أو عبئًا إضافيًا إذا استمر نزيف الهجرة، خاصة بين الشباب والكفاءات، ويستدعي ذلك الارتقاء بالتعليم والتأهيل المهني، والاندماج المبكر في اقتصاد التحول الرقمي، في ظل تغير هيكلي في الطلب على الوظائف والمهارات.

أما البعد البيئي وتغير المناخ فلا يمكن إغفال أثرهما على المسار التنموي، خصوصًا في بلد يعاني من هشاشة مائية وزراعية، وعليه، فإن ضمان حقوق سورية ضمن إطار مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، وتفعيل الالتزامات الدولية المناخية، يشكّل بعدًا مكملًا للرؤية التنموية الشاملة.

وخلص عربش إلى أن مستقبل الاقتصاد السوري مرهون بالقدرة على صياغة رؤية وطنية تنموية متكاملة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبمقاربات جغرافية وقطاعية وزمنية واضحة، بوصفها صيرورة انتقالية واعية من التعافي إلى الاستدامة، وهي رؤية لا تقوم على الشعارات، بل على تحليل واقعي لشروط النهوض وحدوده وإمكاناته.

حذف الأصفار.. هل يغير شكل العملة أم وجع المعيشة؟

الحرية – لوريس عمران

مع عودة الحديث عن إعادة ترقيم العملة، يتجدد القلق الشعبي، هل نحن أمام إصلاح نقدي حقيقي، أم مجرد تغيير شكلي لا يلامس عمق الأزمة المعيشية؟

بهذا السؤال يبدأ الجدل الذي يرافق أي طرح لحذف الأصفار، وهو جدل يرى فيه الخبير الاقتصادي الدكتور حسام عيسى خليلو أن المسألة تتجاوز الحسابات الورقية إلى أبعاد نفسية واقتصادية شديدة الحساسية.

ما بين الحساب والواقع

وأوضح الدكتور خليلو لـ«الحرية» أن إعادة ترقيم العملة ليست إجراء تقنياً بسيطاً، بل خطوة قد تحمل آثاراً عكسية إذا لم تُدَر بحذر، مبيناً أن التخوف الشعبي من «إعادة تسعير الحياة» مرتبط بظاهرة تقريب الأسعار، حيث يميل التجار عند التحويل إلى العملة الجديدة لجبر الكسور نحو الأعلى، ما يؤدي إلى موجة غلاء غير معلنة تلتهم أي استقرار مفترض، خاصة في ظل اقتصاد يعاني من تآكل المداخيل وضعف أدوات الرقابة.

العملة... عقد ثقة

وفي قراءة أعمق لأزمة الثقة، بيّن خليلو أن المواطن السوري لا ينظر إلى العملة كوسيلة تبادل فقط، بل كمخزن للقيمة وضمان للمستقبل، لذلك فإن السؤال المتداول في الشارع: من يحمي دخلي؟ حيث يعكس إدراكاً واضحاً بأن المشكلة ليست في عدد الأصفار المطبوعة، بل في القوة الشرائية التي تمثلها العملة.

مؤكداً أن العملة في جوهرها عقد ثقة بين السلطة النقدية والمجتمع، وإذا لم يترافق التغيير الشكلي مع إجراءات هيكلية تحمي هذه الثقة، فقد يتحول المشروع إلى عبء إداري جديد بدل أن يكون أداة استقرار.

فوضى التفسير والضغط على الليرة

ويحذر خليلو من خطورة التضليل المنتشر عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث يجري الخلط بين حذف الأصفار وتحسن القيمة أو انهيارها، في ظل غياب خطاب رسمي توعوي واضح ، لافتاً إلى أن هذا الفراغ يدفع بعض المواطنين إلى سلوكيات اقتصادية غير عقلانية، كالتخلي السريع عن السيولة لصالح الذهب أو العملات الأجنبية، ما يزيد الضغط على الليرة بدل تخفيفه.

الدخل أولاً

ونوه خليلو بأن الرسالة الأساسية التي يبعثها الشارع السوري واضحة؛ أي إصلاح نقدي يجب أن يبدأ من تحسين الدخل الحقيقي لا من تغيير شكل العملة.

مبيناً أن المعيار الحقيقي لنجاح أي عملة جديدة هو قدرة الراتب الشهري على تغطية احتياجات الأسرة لأطول فترة ممكنة، لا شكل الورقة ولا عدد أصفارها، موضحاً أن أي خطوة لا تترافق مع رفع الأجور وضبط الانفلات السعري ستفسر شعبياً على أنها إجراء تجميلي لا يلامس جوهر المعاناة اليومية.

الإصغاء مفتاح النجاح

وفي ختام حديثه، بين الدكتور خليلو أن نجاح السياسات النقدية لا يقاس بسلامتها النظرية، بل بقدرتها على كسب ثقة المجتمع ، فالشفافية والتواصل الواضح، وإشراك الناس في فهم مراحل التحول النقدي، بالإضافة إلى جانب حماية فعلية للدخل، هي الركائز التي يمكن أن تجعل من أي تغيير نقدي بداية لتعافٍ حقيقي، لا مجرد تغيير في الأرقام المطبوعة على الورق.

العملة السـورية الجـديدة..

فرصة لمواجهة التضخم واستقطاب رأس المال الخارجي

الحرية – سامي عيسى

ظروف استثنائية يمر بها اقتصادنا الوطني نتيجة جملة من الأزمات ولدت من رحم حرب السنوات الماضية وسوء الإدارة الاقتصادية للموارد إلى جانب سرقة معظمها وتفشي حالات الفساد ووصول التضخم الى أعلى مستوياته، الأمر الذي فرض على الحكومة إيجاد الحلول السريعة، لإنهاء هذه الأزمات ومعالجة حالة التضخم، وتحسين الحالة الاقتصادية العامة، وتوفير ظروف معيشية أفضل، حيث تشكل طباعة العملة الجديدة أهم خطوات المعالجة.

ضمن هذا الإطار رئيس غرفة تجارة ريف دمشق الدكتور عبد الرحيم زيادة أكد الأهمية الرمزية والاقتصادية لإصدار العملة السورية الجديدة، مشيراً إلى أنها تمثل إنجازاً وطنياً يعكس السيادة المالية والسياسية بعد التحرير، ويهدف إلى تعزيز الثقة والاستقرار الاقتصادي. وبالتالي هذا الأمر يشكل اجراءً كبيراً بحجم أهميته الاقتصادية والسيادية.

الرمزية الوطنية للعملة الجديدة

والأمر لا يقف عند هذه الأهمية، حيث أكد" زيادة" على أن تبديل العملة بالإضافة إلى كونه رمزاً للانتماء الوطني، والثقة في القدرة على النهوض الاقتصادي، وهو تأكيد على الجانب الرمزي للعملة كدليل على الانتقال إلى سوريا الجديدة بعد سقوط النظام البائد مع إزالة رموزه وإعادة هيكلة النقد، وتصحيح المسار الاقتصادي وفق إجراءات تحمل الكثير من المعطيات الايجابية على الواقع المعيشي والاقتصادي على السواء.

دعم الليرة هو دعم للوطن

وأشار زيادة خلال حديثه إلى أن دعم الليرة هو دعم للوطن والاعتزاز بها اعتزاز بمستقبل سورية، معتبراً ذلك رسالة قوية وبليغة لتعزيز الثقة وتشجيع التعامل بالليرة بدلاً من الدولرة.

مع التأكيد على أن النجاح الاقتصادي يبدأ من إيمان المواطنين بعملتهم الوطنية التي تشكل القوة الأبرز في الحالة الاقتصادية العامة للدولة.

حملة لتعزيز الثقة بالعملة الجديدة

وأشار زيادة الى ضرورة بذل الجهود لتعزيز الثقة بالعملة الجديدة، التي تمثل فعلاً تحولاً رمزياً كبيراً وبداية مرحلة اقتصادية جديدة بعد التحرير ورفع معظم العقوبات، واعتبر قوة العملة تعتمد أساساً على وحدة السوريين وإيمانهم بمستقبل البلاد، وهو أمر ضروري في مرحلة التعافي، حيث يعاني الكثيرون من آثار سنوات الانهيار.

الإصلاحات العملية المصاحبة

إلا أن زيادة أشار إلى أن النجاح الحقيقي لن يكون رمزياً فقط، بل يعتمد على إصلاحات عملية مصاحبة " ضبط التضخم، استقرار سعر الصرف، زيادة الإنتاج، وجذب الاستثمارات." وأكد أنه إذا صاحبت الخطوة سياسات اقتصادية سليمة، فستكون فعلاً بداية نهوض حقيقي.

تكاتف الجهود لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

وشدد زيادة خلال حديثه على أهمية تكاتف الجهود لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام، معتبراً ذلك خطوة وطنية مهمة، ونتمنى أن تكون بداية لازدهار اقتصادي يتلمسه الجميع على امتداد الجغرافية السورية.

الحرية
العـدد 23 | الســنة الثانية | الأربعـاء 7 كانـون الأول 2026 م

انفراجة كبرى.. استثمارات بمليارات الدولارات تُضيء مستقبل الطاقة في سوريا

الحرية – يسرى المصري

بعد سنوات من الظلام، تعلن الحكومة أن عام 2025 كان منعطفاً تاريخياً، شهد ولادة جديدة لقطاع الطاقة السوري. هـذه ليست مجرد أرقـام وتصريحات، بل فجر اقتصادي يلوح في الأفق السوري.

الطاقة ليست مجرد كهرباء تشغل المصابيح، ولا وقوداً يحرك السيارات. الطاقة هي شريان الحياة للاقتصاد ودقات قلب المجتمع الحديث.

طالما كانت أزمـة الطاقة في سوريا تشكل تحدياً وجودياً يعوق إعادة الإعمار ويؤثر على حياة الملايين. اليوم، يبدو أن المعادلة بدأت تتغير.

ما تحقق خلال عام 2025 هو قصّة ملهمة لإرادة وطنية تتحدى الصعاب ترتكز أعمدتها على نهاية أزمة المحروقات التي طالما شكلت هاجساً يومياً للمواطنين وتتضمن تخفيض الأسعار بنسبة 21% الذي يخفف العبء عن كاهل الأسر والشركات أضف الى ذلك زيادة التغذية الكهربائية حوالي 8 ساعات يومياً بعد سنوات من الانقطاع الطويل كما تمت مضاعفة التوليد إلى 2500 ميغاواط واستعادة الكهرباء لمئات القرى.من جهة أخرى جرى توقيع اتفاقيات استثمارية ضخمة لتوليد 8700 ميغاواط إضافي.

عقود الاستثمار في قطاع الطاقة السوري خلال العام 2025

يمثل عام 2025، وفقاً لتوصيف وزير الطاقة السوري محمد البشير، منعطفاً تاريخياً ونقطة تحول حقيقية لقطاع الطاقة في سوريا. شهد هذا العام حركة استثمارية واسعة من خلال توقيع حزمة من العقود والاتفاقيات الدولية والإقليمية، ركزت على إعادة تأهيل البنية التحتية ومعالجة الاختناقات الهيكلية في منظومة الطاقة. جاءت هذه العقود في ظل جهود رسمية لإنهاء أزمة المحروقات المزمنة وتحسين واقع الكهرباء للمواطنين. أبرزها عقود توليد الكهرباء حيث تم ضخ استثمارات عملاقة لتجاوز الأزمة وشهد هذا القطاع توقيع أضخم الصفقات خلال العام، مع تحول واضح نحو تنويع مصادر التوليد بين الغاز والطاقة المتجددة.

فجرى توقيع عقد توليد بقيمة 7 مليارات دولار مع تحالف دولي، ويُعد هذا العقد الأكبر في تاريخ سوريا للكهرباء. وقعه تحالف تقوده مجموعة و"أورياكون" القطرية ويضم شركات أميركية وتركية. تهدف الصفقة لاستثمار 7 مليارات دولار لإنشاء محطات كهرباء بقدرة إجمالية تصل إلى 5,000 ميغاواط. تشمل الخطة إنشاء 4 محطات تعمل بالغاز بتقنية عالية الكفاءة في مواقع متفرقة (دير الزور، محردة، زيزون، تريغاوي)، بالإضافة إلى إنشاء محطة طاقة شمسية كبرى بقدرة 1,000 ميغاواط في جنوب سوريا. من المتوقع أن يوفر هذا المشروع الضخم حوالي 50 ألف فرصة عمل مباشرة وقرابة 250 ألف فرصة غير مباشرة.

إضافة إلى عقود بقدرة 3,700 ميغاواط بالإضافة إلى العقد الرئيسي، حيث أفاد وزير الطاقة بتوقيع عقود أخرى لإنشاء محطات توليد غازية ومتجددة، ما يرفع إجمالي القدرات التعاقدية الجديدة خلال 2025 إلى 8,700 ميغاواط. تشمل هذه العقود محطات تعمل بالغاز بقدرة 4,000 ميغاواط، ومشاريع للطاقة الشمسية والرياح بقدرة إجمالية تصل إلى 4,700 ميغاواط. كما شملت الاتفاقيات التعاون مع شركات سعودية وأمريكية متخصصة لتطوير محطات شمسية بأنظمة تخزين.

فيما يتعلق بعقود النفط والـغـاز وقعت اتفاقيات شراكات إقليمية لتعزيز الإنتاج والأمن الطاقي وسجل هذا القطاع تحركات مهمة لجذب الخبرة ورأس المال لتنمية الثروة الوطنية.

اتفاقيات مع شركات سعودية (تشرين الثاني 2025) وقعت الشركة السورية للنفط في 9 تشرين الثاني 2025 أربعة عقود خدمات متخصصة مع تحالف من الشركات السعودية، تضم "طاقة"، "أركاس"، "الحفر العربية"، و"أديس القابضة". تركز الاتفاقيات على تطوير حقول النفط والغاز القائمة، وإجراء المسوحات الجيولوجية، وخدمات الحفر والصيانة المتقدمة، ونقل المعرفة. وأوضحت الشركة السورية أن هذه العقود خدمات مدفوعة الأجر وليست اتفاقيات شراكة أو تقاسم إنتاج، ما يحفظ ملكية الدولة للثروات. من المتوقع أن تؤدي هذه العقود إلى زيادة إنتاج النفط والغاز بنسبة 25% بحلول منتصف 2026، وصولاً إلى 50% بنهاية العام نفسه.

اتفاقية إمدادات الغاز مع أذربيجان حيث دخلت اتفاقية توريد الغاز مع أذربيجان حيز التنفيذ في 2 أب 2025، حيث بدأ ضخ الغاز عبر الأراضي التركية. بموجب الاتفاق، تحصل سوريا على حوالي 1.2 مليار قدم مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي، في صفقة تحملت قطر تكلفتها، بهدف دعم قطاع الكهرباء.

مـذكـرات تفاهم مع مصر كانون الثاني 2026 في إشارة إلى استمرار زخم التعاون في مطلع العام الجديد، وقعت سوريا ومصر مذكرتي تفاهم في 5 كانون الثاني 2026، تهدف الأولى إلى تعزيز التعاون في مجال توريد الغاز الطبيعي، والثانية للتعاون في تأمين المشتقات النفطية.

عقود الربط الكهربائي والبنية التحتية وتهدف لتعزيز الاستقرار والإمداد وقد توجهت الاستثمارات أيضاً نحو ربط الشبكة السورية بمحيطها الإقليمي وتحسين كفاءة التوزيع.

صفقة الربط الكهربائي مع تركيا وجاءت في المرتبة الثانية ضمن صفقات الكهرباء الكبرى لعام 2025. تهدف إلى استكمال خط ربط كهربائي بقوة 400 كيلو فولط بين البلدين، ومن المتوقع أن يزود سوريا بحوالي 1,000 ميغاواط مـن الـكـهـربـاء ، مـا يدعم اسـتـقـرار الشبكة الوطنية ويقلل ساعات التقنين.

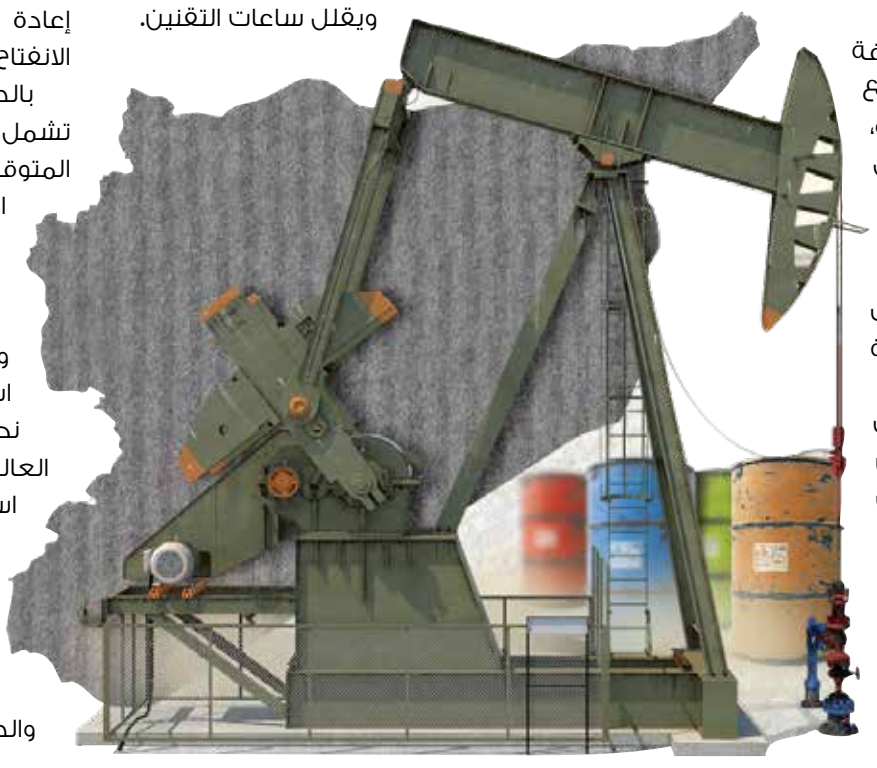

مشاريع صيانة وتأهيل شاملة حيث نفذت وزارة الطاقة خلال العام 120 مشروعاً في الصيانة والتأهيل وحفر الآبار، شملت حفر 74 بئراً جديدة وتأهيل 420 بئراً، وتشغيل 188 منظومة طاقة شمسية لتغذية الآبار الزراعية.

الأثر الاقتصادي والاجتماعي المتوقع

تبشر هذه الحزمة الاستثمارية بتأثيرات إيجابية متعددة كتحسين الخدمات للمواطن فقد بدأت ثمار بعض هذه الجهود تظهر بالفعل، حيث أفادت البيانات الرسمية بـ رفع ساعات التغذية الكهربائية إلى أكثر من 8 ساعات يومياً (بعد أن كانت لا تتجاوز ساعتين)، وخفض أسعار المشتقات النفطية بنسبة 21%، وإعادة التيار لمئات القرى.

خلق فرص عمل واسعة وتشير التقديرات إلى أن مشاريع الطاقة الكبرى وحدها قد توفر مئات الآلاف من الفرص العمل المباشرة وغير المباشرة، ما يسهم في خفض معدلات البطالة.

دفع عجلة النمو الاقتصاد و يُتوقع أن يؤدي استقرار إمدادات الطاقة وزيادة الإنتاج إلى تحفيز القطاعات الإنتاجية والصناعية، وهو ما بدأ ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي، وتعزيز الأمن الطاقي، و يساهم تنويع مصادر التوليد (غاز، شمس، رياح) والربط مع الجوار في تقليل الاعتماد على مصدر وقود واحد وزيادة مرونة المنظومة.

نجحت سوريا في عام 2025 في جذب استثمارات دولية وإقليمية غير مسبوقة إلى قطاع الطاقة، بلغت قيمتها الإجمالية مليارات الدولارات، وتركزت بشكل رئيسي من دول الخليج مثل قطر والسعودية والإمارات، بالإضافة إلى شركاء أوروبيين وأمريكيين. تُمثل هذه العقود ركيزة أساسية لخطة إعادة الإعمار، وترسم معالم مرحلة جديدة تعتمد على الانفتاح الاقتصادي وشراكات دولية متنوعة.

بالطبع لا تقتصر الرؤية على معالجة الآثار فحسب، بل تشمل تأهيل البنية التحتية، وإعادة تشغيل الحقول والآبار المتوقفة، وتوسيع أعمال الاستكشاف والتطوير. هذه النظرة الشاملة هي ما يميز خطة الطاقة السورية، حيث لا تركز على الحلول المؤقتة بل على الأسس المتينة لقطاع مستدام.

ومجمل القول إن مشاريع المحطات الغازية والمتجددة باستطاعة 8700 ميغاواط تمثل استثماراً استراتيجياً في مستقبل الطاقة السورية. هذا التوجه نحو الطاقة المتجددة يضع سوريا على خريطة التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة، ويؤسس لقطاع طاقة أكثر استدامة ومرونة.

وفي الواقع إن الطاقة التي تعود اليوم إلى المدن والقرى ليست فقط كهرباء، بل هي نور الأمل الذي يضيء طريق إعادة الإعمار والتنمية.

عام 2025 كان بداية، والطريق لا يزال طويلاً، لكن الاتـجـاه واضـح فسورية تشرق مـن جديد، والطاقة هي شعلة هذه الصحوة.

بعد مذكرتي التفاهم مع مصر في مجال الغاز والنفط.. سوريا نحو طاقة أكثر استقراراً

الحرية – نهلة ابوتك

يعيش السوريون يومياً ضغطاً متصاعداً بسبب تقنين الكهرباء وتقلبات توافر الوقود، ما يجعل قطاع الطاقة قضية معيشية حقيقية تتجاوز البعد التقني.

وفي هذا السياق، تأتي خطوات الحكومة السورية لتعزيز الإنتاج وتحسين البنية التحتية كضرورة عاجلة لا تحتمل التأجيل، بهدف تخفيف الأعباء اليومية على المواطنين وتحريك عجلة الاقتصاد والخدمات. وفي خطوة عملية، وقّعت وزارة الطاقة مع وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية مذكرتي تفاهم في مجالي الغاز الطبيعي والمشتقات النفطية، في إطار جهود تعزيز الشراكة العربية المشتركة في قطاع الطاقة.

اختبارات التنفيذ والواقع المعيشي

يرى الخبير الاقتصادي الدكتور زياد عربش أن هذه المذكرات لا تُقاس بالتوقيع وحده، بل بمدى انعكاسها على حياة المواطنين مباشرة، مشيراً إلى أن تحويل هذه الخطوة إلى تحسين ملموس في الكهرباء والوقود يعتمد على ثلاث ركائز رئيسية:

أولاً: ثبات المسار السياسي السوري لضمان استمرار التعاون، وثانياً: تبسيط الإطار القانوني والتنفيذي أمام العقوبات الغربية وثالثاً: قدرة الدولتين على تحويل الاتفاقيات الطاقوية إلى شراكات موسعة تشمل التجارة، النقل والخدمات اللوجستية.

وأضاف عربش: قيمة هذه الخطوة تكمن في أنها تدمج الجانب الاقتصادي بالجانب السياسي والإقليمي، حيث لا تمثل صفقة تجارية منفصلة، بل حلقة ضمن شبكة التعاون الطاقوي الإقليمي، كما تجلّى سابقاً في مسار خط الغاز العربي وصفقات الغاز إلى لبنان عبر الأراضي السورية.

وبحسب عربش، تُعزّز هذه الاتفاقيات آفاق تعميق العلاقات الاقتصادية بين مصر وسوريا، مدعومة بأساس تاريخي راسخ، إذ كانت سورية قبل الحرب سوقاً حيوياً للصادرات المصرية وممراً لمشاريع الغاز والكهرباء، بينما تُروّج مصر اليوم لنفسها كمركز إقليمي لتسييل الغاز وتجارته، قادر على تلبية احتياجات سوريا واستغلال موقعها لنقل الطاقة نحو لبنان والعراق وربما تركيا مستقبلاً.

وإذا ثبتت الإمدادات وبدأت مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية السورية بدعم فني مصري، قد تتوسّع الشراكة لتشمل: عقود مقاولات مصرية لمحطات الكهرباء وخطوط النقل، وبرامج تدريب للكوادر السورية في الشركات والمؤسسات الطاقوية المصرية، وإعادة إحياء دور سوريا كحلقة وصل في نظام الغاز والكهرباء العربي، ما يعزّز موقع مصر كمركز لتجميع وتوزيع الغاز شرق المتوسط.

أبعاد إقليمية ورسائل سياسية

وأشار عربش إلى أن الخطوة لها أبعاد إقليمية واسعة، إذ تشكّل عنصراً في إعادة رسم خريطة الطاقة في المشرق العربي، عبر ربط مصر بوصفها قطباً لتسييل وتجارة الغاز شرق المتوسط بسوريا كممر بري ولوجستي حيوي، مع تداخل ملفات لبنان والأردن والعراق في تدفقات الغاز والكهرباء. كما يعزّز هذا النوع من الاتفاقيات مبدأ التكامل العربي الطاقوي كبديل للاعتماد على جهات خارجية، ويمنح القاهرة ودمشق نفوذاً أكبر في مفاوضاتهما مع الشركاء الدوليين حول الغاز والاستثمارات.

وأكد عربش أن الرسالة الأهم من هذه الخطوة هي إعادة دمج ملف سوريا تدريجيًا في الدائرة الاقتصادية العربية عبر مبادرات عملية في مجالات الغاز والمشتقات والبنى التحتية، لا عبر شعارات فقط، بما قد يحفّز دولاً عربية أخرى على عقد ترتيبات مماثلة.

مصفاة حمص تعمل بكفاءة بعد صيانة وحداتها.. وآلات مزج الزيت تدور بعد توقف

الحرية – اسماعيل عبد الحي

لسنوات طويلة كانت مصفاة حمص صمام أمان لتوفير المشتقات النفطية، وعامل طمأنينة للمنشآت الصناعية التي تعمل آلاتها بالوقود الأحفوري ولكن الفساد الذي طال المصفاة جعل منها منشأة هرمة، يأكل الصدأ الكثير من أجزائها، احتاجت بعد التحرير للقرار الجريء الذي يقضي بنقلها بعيداً عن حمص وفق خطة زمنية محددة، وريثما يتم الأمر تقوم إدارتها حالياً بتشغيل وحداتها وصيانتها بما يضمن توفير المشتقات النفطية دون أزمات تذكر.

المهندس خالد محمد علي مدير عام المصفاة في لقاء مع "الحرية" أكد أن المصفاة تعرضت قبل التحرير لأعمال تخريبية تشغيلية، أدت إلى تهالك الوحدات الإنتاجية عدا عن التشغيل الجائر والمتكرر وسوء النفط الخام المعد للتكرير، ما أدى إلى خروج عدة وحدات إنتاجية عن الخدمة، ولكن بفضل الاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة وإصرار فريق العمل الحالي بروح معنوية عالية لاتخاذ الإجراءات اللازمة تم تشغيل الوحدات بموارد محلية وخلال العام الفائت تم تشغيل مشروع التحسين بعد صيانة ضواغط التعزيز وتشغيل الوحدة 22 بأداء متميز، كما تم تجهيز الوحدات 10 و A19 للإقلاع وإجراء صيانة شاملة للوحدة 100 وصيانة ضاغط الهواء لوحدة النتروجين وصيانة الوحدة 21 وإجراء عمرة لها.

وأضاف محمد علي: تم إنهاء تركيب المرجل الصربي والتحضير للإقلاع بانتظار وصول الخبراء الصربيين لإجراء اختبار الأداء، وأعمال الصيانة الدورية للمراجل لتأمين البخار اللازم لوحدات الإنتاج حيث تم تأمين إعادة صيانة وحدة الديمة وتجهيزها لتأمين المياه اللازمة لمراجل البخار مع إجراء تعديل على الدارة لتلبية الاحتياجات، وتم أيضاً إنهاء مشروع توريد تركيب وتشغيل مغذيات كهربائية 6 كيلو فولط لاستلامه استلاماً نهائياً بعد انتهاء كامل التجارب وهو حالياً بالخدمة، ونوه إلى أن مصفاة حمص عملت على تكرير النفط الخام الوارد إليها ما يؤمن جزءاً كبيراً من حاجة السوق المحلية للمشتقات النفطية ومحطات توليد الكهرباء.

معالجة منصرفات المصفاة

تحدث المهندس علي عن تشغيل دارات معالجة المياه المنصرفة من مصفاة حمص المتوقفة منذ عام ٢٠١٣ ما يؤمن سلامة نهر العاصي من التلوث حيث استمر عمل المصفاة في ظل انقطاع نهر العاصي عبر معالجة المياه المنصرفة وإعادة استخدامها في المصفاة على أن هذه العملية ابتكرت للمرة الأولى بسبب الاحتياج الملح لها.

تعزيز قدرات الكوادر

تحدث علي عن رفع كفاءة الحوكمة التشغيلية من خلال تطوير الأنظمة الإدارية ووضع خطط تطوير شاملة ترتكز على مؤشرات أداء موضوعية، وعليه تم تعزيز ثقافة المساءلة والتحفيز إلى جانب إطلاق برامج تدريبية متخصصة لبناء قدرات الكوادر وتعزيزها وتم تنفيذ الأحكام القضائية وتحصيل المستحقات المالية للشركة مع مراجعة دفاتر الشروط للمناقصات من الناحية القانونية وتحديد آليات التعاقد الأمثل، كما تم تسهيل عودة العمال المفصولين إثر الظروف الاستثنائية ومتابعة القضايا القانونية للعمال المنقطعين.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية
العـدد 23 | السـنة الثانية | الأربعـاء 7 كانـون الأول 2026 م

سوريا الجديدة تحتاج تدخلاً قوياً وفعّالاً للحكومة في تحسين الوضع المعيشي

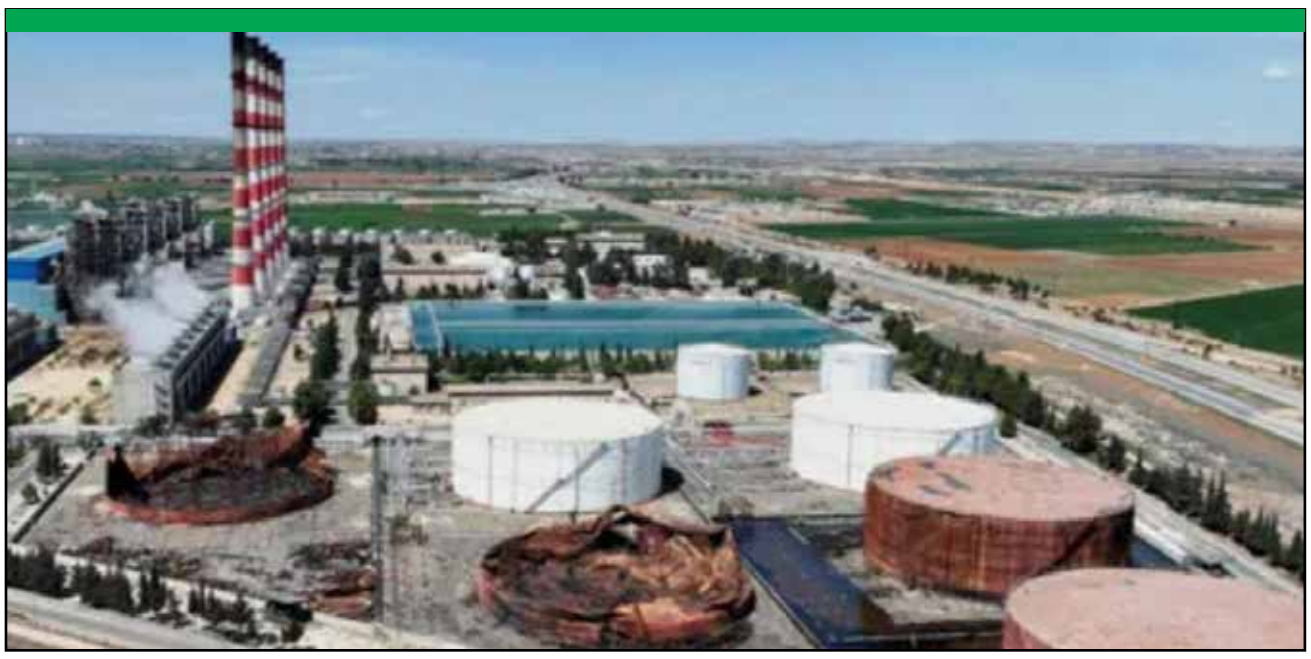

الحرية – رشا عيسى

تبرز الحاجة في سوريا إلى إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، ليس فقط من خلال تغييرات سياسية، بل عبر رؤية اقتصادية واضحة تُعيد للمواطن السوري أمله بمستقبل أفضل، فالمواطن السوري اليوم يحتاج إلى حلول عملية تلامس واقعه اليومي.

الباحث السياسي والاقتصادي نبيل الملاح يشير إلى أن هذه المرحلة تتطلب خارطة طريق واضحة لا تعتمد على الأماني، بل تتطلب رؤية سياسية واقتصادية واضحة تعمل كمرجعية أساسية في اتخاذ القرارات وتشريع القوانين، في إطار دستوري مؤسسي سليم. وأكد الملاح لـ"الحرية" ضرورة الإسراع في تشكيل مجلس الشعب ليكون مسؤولاً عن إصدار القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية، ضماناً لسير الأمور بشكل صحيح في هذه المرحلة.

إيجاد حلول عاجلة لتحسين الواقع المعيشي

ويضيف الملاح أن النظام البائد ترك وراءه أوضاعاً اقتصادية ومعيشية بالغة السوء، ما يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان حياة كريمة للمواطنين، فقد تخطى غالبية الشعب السوري خط الفقر، ما يحتم إيجاد حلول عاجلة لتحسين الواقع المعيشي، لا سيما للمواطنين الذين توقفت مصادر دخلهم، وفي مقدمتهم المتقاعدون.

وفيما يتعلق بتدخل الدولة في الاقتصاد، يرى الباحث الملاح أن هذه المرحلة تفرض تدخلاً حكومياً قوياً وفعالاً، لضمان محاربة الاحتكار وحماية الممتلكات العامة من الاستغلال.

كما أضاف أنه من الأهمية بمكان تشجيع قطاعات الزراعة والصناعة وحماية المنتجات المحلية من الإغراق، خاصة في ظل المخاطر المرتبطة بالإفراط في الاستيراد.

وعن الرواتب والأجور، يشدد الملاح على ضرورة وضع سياسة عامة للرواتب تضمن التوازن بين مؤسسات الدولة، وتحقق الحد الأدنى من تكاليف المعيشة، كما أشار إلى أن مكافحة الفساد يجب أن تكون جزءاً أساسياً من أولويات الحكومة، مع التركيز على محاسبة الفاسدين الكبار الذين نهبوا ثروات البلد.

ضرورة استرداد الأموال المنهوبة

أما على صعيد استرداد الأموال المنهوبة، فيعتبر نبيل الملاح أن هذا الملف يجب أن يحظى بالأولوية القصوى، نظراً للأهمية الكبيرة التي تشكلها هذه الأموال في دعم الاقتصاد الوطني، وتقليص منافع الأعمال التخريبية، واعتبر أن العمل على استرداد الأموال المهربة إلى الخارج التي تقدر بمليارات الدولارات يشكل خطوة ضرورية لتأمين موارد إضافية لدعم الدولة.

وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل القرارات التي تؤثر سلباً على المواطنين كما يوضح الملاح وفي مقدمتها قرار رفع أسعار الكهرباء الذي جاء في وقت غير مناسب.

ويقول: هل يعقل أن يتم تحديد استهلاك منزل بـ 200 أو 300 كيلوواط في الدورة؟ بينما الواقع، الاستهلاك الطبيعي للأسر السورية يتراوح بين 1200 و1500 كيلوواط في الشهر، دون احتساب التدفئة أو التبريد.".

ويرى الملاح أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، وأن معالجتهما تتطلب سياسات حكومية حكيمة، وقرارات مدروسة توازن بين تأمين احتياجات المواطنين وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يلفت إلى أن الوضع الجيوسياسي لسوريا يمنحها فرصة جيدة لتأمين الموارد اللازمة لتحسين الأوضاع المعيشية.

ضبط التضخم ودعم الإنتاج..

حجر الزاويـة لأي إصـلاح نقدي في سـوريا

الحرية – منال الشرع

أوضحت الدكتورة مادلين حاج خليل في الاقتصاد المالي والنقدي أن الاقتصاد السوري يمر اليوم بمرحلة دقيقة، تبرز الحاجة فيها إلى إعادة التفكير في التوجهات العامة للسياسات الاقتصادية، ليس من باب الترف الفكري، بل كضرورةٍ تمليها الظروف المعيشية والمالية والنقدية الراهنة.

وأضافت في تصريح لـ"الحرية": لا يمكن أن نسلك ذات الدروب ونتوقع أن نصل إلى مكان آخر.... بمعنى أوضح لا يمكن أن نستمر بالعمل بالآليات نفسها في ظل تضخمٍ مرتفعٍ، وتراجعٍ كبيرٍ في القدرة الشرائية، وتآكل الثقة بالعملة الوطنية، ما يجعل أي خطوة إصلاحية إصلاحية متكاملة تستلهم من التجارب الدولية وتستهدف جذور الأزمة لا مظاهرها.

وأوضحت خليل لصحيفة "الحرية" أن أي خطوة إصلاحية، بما فيها طرح العملة السورية الجديدة، يجب أن تكون جزءاً من سياق أوسع يتطلب معالجة جذرية لا شكلية. فقبل أي توجهٍ اقتصادي عام، يصبح من الضروري الاعترافُ بأنّ الاستقرار النقدي لا يصنع بقرارٍ إداري، بل بسياساتٍ متكاملة تعالج أسباب الاختلال، فالاقتصاد السوري، بحسب الدكتورة خليل، بحاجة لحزمة من السياسات المالية والنقدية التي من شأنها إنجاح عملية تغيير العملة، وأولها كبح جماح التضخم، ذلك لأنه العامل الأكثر إضراراً بالثقة بالاقتصاد وبالدخل الحقيقي للأسر.

دروس من التجارب الدولية

وترى الدكتورة خليل أن نظرة سريعة إلى بعض التجارب الدولية تظهر بوضوح أن الدول التي نجحت في إعادة هيكلة عملاتها لم تبدأ بحذف الأصفار، بل بدأت بضبط الأسعار، واستشهدت بتجربة تركيا، التي لم تحذف ستة أصفار من الليرة عام 2005 إلا بعد سنواتٍ من سياساتٍ صارمة خفضت التضخم من مستويات تجاوزت 70% إلى أرقام أحادية.

كما أشارت إلى أن ضبط التضخم يرتبط بشكل وثيق بإصلاح المالية العامة، فلا يمكن لأي عملة أن تكون مستقرة في ظل موازنات تعاني من عجز مزمن. وضربت مثالاً ببولندا في منتصف التسعينيات، التي أعادت هيكلة نظامها المالي والضريبي وقلصت العجز، ثم أقدمت على حذف أربعة أصفار من عملتها.

ربط العملة بالاقتصاد الحقيقي

وتضيف الدكتورة مادلين أنه لا يمكن لأي توجه اقتصادي أن ينجح إذا بقي منفصلاً عن الاقتصاد الحقيقي، فالعملة القوية تبنى على قاعدة إنتاجية متينة، لا على المضاربات والأسواق الموازية، لذلك، فإن أي توجه اقتصادي سوري جاد يجب أن يضع دعم الزراعة والصناعة في صلب أولوياته.

متطلبات أساسية للنجاح

لخصت الدكتورة خليل المتطلبات الأخرى لنجاح أي إصلاح نقدي في النقاط التالية: استقرار سعر الصرف: عبر تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازي. إدارة التوقعات: لأن الأسواق تتفاعل مع مصداقية القرارات واستمراريتها. الثقة بالمؤسسات: فالعملة هي عقد ثقة بين الدولة والمجتمع، ويتطلب ذلك شفافية ووضوح الأهداف. البعد النفسي والاجتماعي: حيث إن أي سياسة لا تحظى بقبول المجتمع محكوم عليها بالفشل.

وفي ختام تحليلها، خلصت خليل إلى أن حذف الأصفار من العملة السورية يمكن أن يكون خطوة إيجابية فقط إذا أدرج ضمن رؤية اقتصادية متكاملة تعالج جذور الاختلالات. فالعملة الجديدة لن تكون حلاً سحرياً ما لم تدعم بإصلاحات حقيقية في السياسات المالية، والنقدية، والإنتاجية، وبإدارةٍ واعية للتوقعات المجتمعية، وهو الدرس الأهم من تجارب الدول التي نجحت في إعادة الاعتبار لعملاتها الوطنية.

وزير المالية يستقبل وفداً من الصندوق السعودي لبحث تمويل عدد من المشاريع ذات الأولوية

استقبل وزير المالية محمد يسر برنية وفداً من الصندوق السعودي للتنمية برئاسة سعادة الأستاذ سلطان بن عبد الرحمن المرشد، الرئيس التنفيذي للصندوق.

طرح وزير المالية على الوفد خطة العمل التي نتجت عن الورشة التي أقامتها الـوزارة مؤخراً مع عدد من الـوزارات والهيئات والجهات المعنية واستعرض أولويات التمويل، إضافة إلى الإشارة للوضع الإنساني والصعوبات التي يعانيها الأهالي في المخيمات وآلية تضافر جميع الجهود في سبيل تأمين الخدمات الأساسية من مرافق صحية ومدارس وطاقة ومياه إضافة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق التنموية.

الوفد السعودي سيجري محادثات مع عدد من الوزارات والهيئات، بما يساعد في التوافق على مشاريع محددة للتمويل.

تأتي الزيارة في إطار التعاون مع الصندوق السعودي لتوفير تمويلات ميسرة لمشاريع توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية في المناطق التنموية.

تحول رقمي تحت المجهر..

سـوريا تختبر طريـق الذكـاء الاصطناعـي

متابعة – يسرى المصري

بينما تخيم مخاوف "فقاعة الذكاء الاصطناعي" المحتملة على الأسـواق المالية الآسيوية في مستهل العام 2026، تسير سوريا في رحلة تحول رقمي خاصة بها، تحاول فيها توظيف هذه التكنولوجيا كأداة حيوية لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية. هذا المشهد يطرح سؤالاً محورياً: هل ستمكن التخطيطات الطموحة سوريا من جني ثمار التحول الرقمي في مواجهة تحديات بنيوية هائلة، وسط تحذيرات عالمية من مخاطر التوسع المفرط؟

في أيار 2025، أعلنت دمشق بوضوح عن طموحاتها الرقمية بانطلاق مؤتمر الذكاء الاصطناعي الأول من نوعه (AI-SYRIA 2025) ، والـذي ضم أكثر من 2000 مشارك وممثلين عن شركات عالمية وعربية. لم يكن المؤتمر مجرد فعالية شكلية، بل كان جزءاً من رؤية تهدف إلى جعل سوريا مركزاً إقليمياً في الذكاء الاصطناعي كما صرح وزير الاتصالات وتقانة المعلومات عبد السلام هيكل.

خرج المؤتمر بتوصيات عملية شملت إنشاء المركز الوطني للذكاء الاصطناعي، وإطلاق برامج تدريب للشباب، وتوقيع مذكرات تفاهم مع شركات تقنية عالمية. تأتي هذه الخطوة في سياق إقليمي تتسابق فيه الدول العربية، خاصة الخليجية، على ريادة هذا المجال، حيث تجاوزت معدلات تبني الذكاء الاصطناعي في بعض أماكن العمل بالشرق الأوسط المعدلات العالمية، وتم استثمار مليارات الدولارات في البنية التحتية الرقمية.

أولوية سورية واضحة

يبدو التركيز السوري منصباً على تطبيقات عملية للذكاء الاصطناعي التي تلامس احتياجات البلاد الملحة في عدة أوجـه أبرزها مواجهة تركة الحرب ومـن أبـرز التطبيقات المقترحة هـو توظيف تكنولوجيا الـروبـوتـات الأرضيـة والذكاء الاصطناعي للحد من مخاطر الألغام والذخائر غير المنفجرة، التي تهدد حياة الملايين وتعوق عودة النازحين وإعادة الإعمار. وقد وثقت أكثر من 900 ضحية بين كانون الأول 2024 وآذار 2025، معظمهم من الأطفال.

وفي مجال إعادة الإعمار والخدمات : تعددت جلسات المؤتمر التي ناقشت استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية، والرعاية الصحية، والبيئة، والزراعة، ما يعكس رغبة في تعزيز كفاءة القطاعات الحيوية وتحسين استخدام الموارد لمستقبل مستدام .

تحديات جسيمة

ومـا بين انقطاع الكهرباء والعزلة التقنية ورغم الخطاب الطموح، تواجه سوريا تحديات هيكلية قد تجعل من التحول الرقمي هدفاً بعيد المنال في المدى القصير، لا سيما إذا ما قورنت بتجارب الدول المجاورة. يمكن تلخيص أبرز هذه التحديات بالبنية التحتية المادية حيث تعاني شبكات الكهرباء من أزمـة عميقة. فقد أفـادت بيانات سابقة أن الإنتاج الحالي يغطي 20% فقط من الاحتياجات ، وتقدر تكلفة إعادة تأهيل القطاع بنحو 40 مليار دولار . الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات تحتاج طاقة مستدامة ووفرة، وهو ما لا يتوفر حالياً.

ويشير خبراء البيئة التشريعية والتمويلية إلى محدودية التمويل والتشريعات المحدثة كعقبة رئيسية. كما إن البلاد لا تزال تتعافى من عزلتها المالية الدولية، ما يعقد جذب الاستثمارات التقنية الكبرى الضرورية لهذا القطاع.

وفيما يتعلق برأس المال البشري يُعتبر نقص الكوادر المؤهلة في مجال الذكاء الاصطناعي تحدياً كبيراً. رغم وجود شباب موهوب، إلا أن سنوات الحرب والعزلة أدت إلى فجوة معرفية وتقنية تحتاج إلى برامج تدريبية ضخمة ومكثفة لردمها.

سوريا في مواجهة العاصفة المالية العالمية

يأتي المسعى السوري في وقت تتنبه فيه الأسواق المالية العالمية، خاصة في آسيا، لمخاطر الإفـراط في المضاربة على قطاع الذكاء الاصطناعي. تقارير بلومبيرغ تشير إلى أن ارتباط آسيا الوثيق بسلسلة توريد الذكاء الاصطناعي يجعلها عرضة لأي تراجع حـاد في وول ستريت.

هذا الوضع يضع سوريا أمـام مشهد معقد فمن ناحية، تسعى لبناء قاعدة لهذه التكنولوجيا من الصفر تقريباً في وقت قد يشهد تقلبات كبيرة في أسواقها العالمية. ومن ناحية أخرى، فإن السوق المحلي الناشئ والمحتاج لحلول ذكية في كل القطاعات قد يشكل "فرصة" جاذبة، لكن شريطة أن تكون القفزة التقنية محسوبة وتدريجية، ومرتبطة بحل مشكلات أساسية أولاً كالطاقة.

بين الطموح والواقع

يبدو أن مسار التحول الرقمي في سوريا سيكون اختباراً حقيقياً للقدرة على التوفيق بين الطموح الاستراتيجي والواقع العملي. بينما ينتقل العالم العربي نحو مرحلة الحوكمة وجني العوائد في مجال الذكاء الاصطناعي عام 2026، تبدأ سوريا شق طريقها سوريا في مرحلة البناء والتأسيس.

قد يكون مفتاح النجاح هو تبني **نهج واقعي يركز على التطبيقات ذات الأولوية القصوى**، مثل تطهير الأراضي من الألغام باستخدام الروبوتات الذكية، وتحسين الخدمات الأساسية، بـدلاً من السعي لمواكبة أحدث صيحات التكنولوجيا دون قاعدة متينة. وفي النهاية، فإن قدرة سوريا على توفير الكهرباء والاستقرار وبناء الكوادر، ستحدد ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيكون محركاً للتنمية أم سيبقى حلماً رقمياً معلقاً.

العـدد 23 | السـنة الثانية | الأربعـاء 7 كانـون الأول 2026 م
الحرية

غرفة صناعة حلب وهيئة المواصفات والمقاييس تؤكدان شراكة أوسع لدعم المنتج الوطني

الحرية – جهاد اصطيف

شهدت غرفة الصناعة بحلب، لقاءً ضم المدير العام لهيئة المواصفات والمقاييس الدكتور ياسر عليوي، ورئيس غرفة صناعة حلب عماد طه القاسم، وعـدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة، إلـى جانب صناعيين يمثلون مختلف القطاعات الصناعية، وذلك في سياق تعزيز التعاون المؤسسي بين غرفة صناعة حلب وهيئة المواصفات والمقاييس.

عرض شامل لعمل الهيئة وتحديث المواصفات

وقـدم الدكتور عليوي عرضاً تناول فيه واقـع عمل هيئة المواصفات والمقاييس ودورهـا المتداخل مع عمل مختلف الـوزارات والجهات، باعتبارها الجهة المعنية بإعداد واعـتـماد المواصفات القياسية للمنتجات والتجهيزات والخدمات. وأشـار إلى وجود ما يقارب 5000 مواصفة قياسية سورية، لافتاً إلى الجهود المبذولة لتطويرها وتحديث آليات العمل بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية، ومؤكداً جاهزية الهيئة لتوصيف أي منتج وطني غير موصف حتى الآن.

توءمة مرتقبة مع الهيئة السعودية

وكشف مدير الهيئة عن السعي لإقامة توءمة مع هيئة المواصفات والمقاييس السعودية، التي تضم أكثر من 33 ألف مواصفة قياسية، بهدف الاستفادة من الخبرات المتراكمة وتـبـادل الـتـجـارب، بما يسهم في تسريع عملية تطوير المواصفات الوطنية.

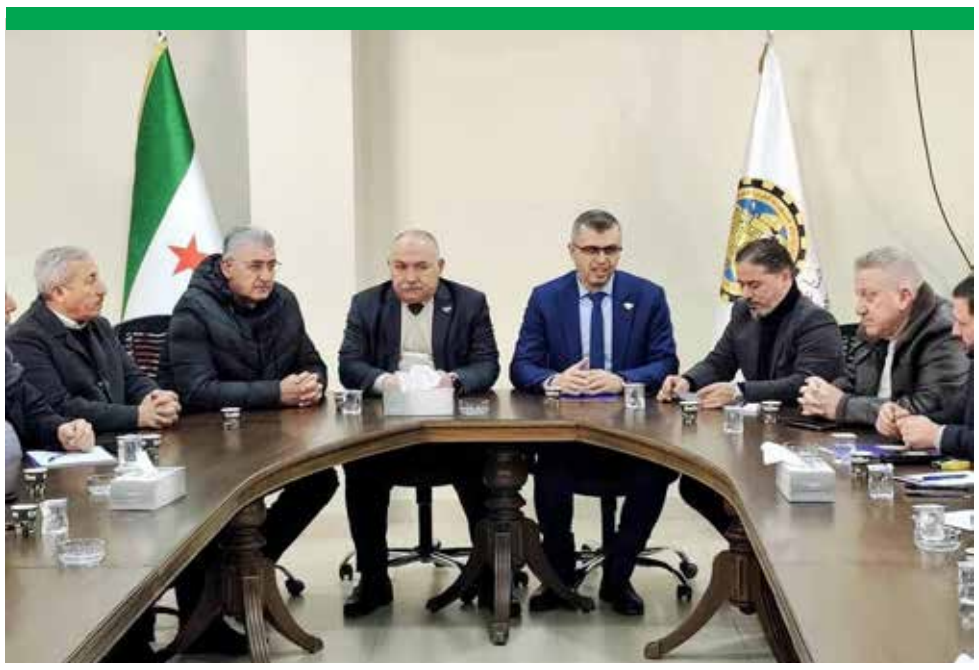

دعوة لحماية سمعة الصناعة السورية

من جهته، شـدد رئيس غرفة صناعة حلب عماد طه القاسم خلال تصريح خاص لصحيفتنا "الحرية" على أهمية التشدد في مراقبة المستوردات والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية السورية، مع ضرورة عـدم تصدير أي منتج سـوري غير مطابق للمواصفات، حفاظاً على جـودة المنتج الوطني وسمعة الصناعة السورية في الأسواق الخارجية.

وأكـد القاسم استعداد غرفة صناعة حلب للتعاون الكامل مع الهيئة في كل ما يخدم مصلحة الصناعة والاقتصاد الوطني.

مداخلات صناعية ومطالب بالتشاركية

وتخلل اللقاء عدد من المداخلات من الصناعيين، ركزت على الدور المحوري لهيئة المواصفات والمقاييس في تعزيز تنافسية المنتج الوطني، وضـرورة إشراك الصناعيين في اللجان الـدارسـة للمواصفات، إضافة إلى طرح مقترحات تتعلق بتطوير الإجراءات وتحسين آليات العمل.

افتتاح فرع للهيئة في حلب قريباً

بـدوره الدكتور عليوي أوضـح أن الهيئة منفتحة على جميع المقترحات، مؤكداً أنه سيتم إشـراك الصناعيين في لجان دراسة المواصفات، إلى جانب افتتاح فرع لهيئة المواصفات والمقاييس في مدينة حلب خلال الفترة القريبة المقبلة.

تنسيق أوسع في المرحلة المقبلة

وفي ختام القاء، أكد الجانبان أن المرحلة القادمة ستشهد تنسيقاً وتشاركية أوسع بين هيئة المواصفات والمقاييس وغرفة صناعة حلب، بما يسهم في دعم الصناعة الوطنية ورفـع جـودة المنتجات السورية وتعـزيـز حـضـورهـا فـي الأسـواق المحلية والخارجية.

ماذا عن التضخم؟.. خبير يقترح استراتيجيات تدعم الليرة السورية لضمان استقرار الاقتصاد الوطني

الحرية – مايا حرفوش

أكد الخبير الاقتصادي فاخر قربي بأن الليرة السورية تعدّ واحدة من أكثر العملات التي شهدت تدهوراً كبيراً مقابل العملات الأجنبية خلال السنوات الأخيرة.

منوهاً خلال تصريحه لـ"الحرية" بوجود عدة عوامل رئيسية أسهمت في هذا التدهور يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

– النزاع المستمر في عهد النظام البائد والعقوبات الدولية وضعف الإنتاج المحلي وتدهور البنية التحتية، فالنزاع المستمر في البلاد أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، كما أن الحروب والنزاعات المسلحة تُضعف قدرة الحكومة على إدارة الاقتصاد بفعالية ما يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في العملة.

– صعوبة التعافي الاقتصادي حيث إن جلب الاستثمارات يتطلب أماناً واستقراراً، وهو ما تفتقر إليه سوريا في الوقت الراهن.

– العقوبات الدولية المفروضة على النظام المخلوع، لها تأثير ملحوظ على قيمة الليرة، وهذه العقوبات تقيد قدرة البلاد على التجارة العالمية وتعيق الاستيراد والتصدير، ما يؤدي إلى نقص في الموارد الأساسية وارتفاع الأسعار، والعزلة الدولية تساعد أيضاً في تقويض القيمة الشرائية للعملة المحلية.

– علاوة على ذلك فإن ضعف الإنتاج المحلي يمثل تحدياً آخر، فالإنتاج المحلي متدنٍ بسبب النزاع.

– وأيضًا المشكلات الإداريـة تقلل من قدرة الأسواق على تلبية احتياجات المواطنين ما يؤدي إلى نقص في السلع الأساسية.

– تـدهـور البنية التحتية الـذي يعاني منه القطاع الاقتصادي ويؤثر سلباً على عمليات الإنتاج والتوزيع ما ينعكس على قيمة الليرة وغالبية الحياة اليومية، فتدهور الطرق والمرافق العامة وموارد الطاقة يؤدي إلى زيادة الكلفة ما يتسبب في مزيد من تدهور الليرة.

ووفق قربي، فإن هناك عوامل رئيسية تسهم في ارتفاع الدولار مقابل الليرة السورية مع تأثيرها المحتمل على جيب المواطن والقطاع الخاص منها :

– النقص فـي الاحتياطيات الأجنبية نتيجة تراجع الصادرات والحصص النفطية.

– الطلب على النقد الأجنبي من التجار والمستوردين لتأمين مدخلات الإنتاج.

– السياسة النقدية والتدخلات الحكومية أو غيابها في دعم الليرة.

– التضخم المحلي وارتفاع تكاليف الاستيراد بسبب ارتفاع أسعار الوقود والشحن.

– التوقعات النفسية للمواطنين والمضاربين فالخوف يدفع البعض إلى شراء الدولار.

وتكون النتيجة المواطن يشعر بانخفاض القيمة الشرائية والقطاع الصناعي يواجه ضغوط تكاليف الإنتاج.

ووفق قربي، فإن استراتيجيات دعم الليرة السورية تعدّ من الأمور الحيوية لضمان استقرار الاقتصاد الوطني، إذ يمكن تبني مجموعة من التحسينات والإجـراءات التي تسهم في تعزيز قيمة الليرة وتقوية الجوانب الاقتصادية المختلفة في البلاد، وأحد الجوانب الأساسية هو تعزيز القطاع الزراعي الذي يمثل ركيزة مهمة للاقتصاد السوري من خلال استثمارات في تكنولوجيا الزراعة وتطوير سلاسل الإمداد، يمكن زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الـواردات، وزيـادة إنتاج المحاصيل الأساسية ستعزز من احتياج السوق الداخلي وبالتالي دعم الليرة.

21 إبلاغاً لحالات مشبوهة.. «هيئة غسل الأموال» تتابع قضايا تبدأ بالنصب ولا تنتهي بالتهرب الضريبي

الحرية – إبراهيم غيبور

مؤشرات ومعطيات في آخر التقارير الصادرة عن هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تشير إلى اختلافات ليست بالجذرية، ولكنها مختلفة نوعاً ما لجهة نتائج ما كانت تنشره الهيئة في تقاريرها ما قبل 2024.

ويكشف تقرير 2024 الصادر مؤخراً عن الهيئة، تغييرات واضحة في عدد البلاغات والقضايا المحالة إلى القضاء، وكذلك الحالات النموذجية، إذ تلقت وحدة التحقيق /21/ إبلاغاً متعلقاً بعمليات مالية مشبوهة واردة من جهات مالية مختلفة تشمل المصارف وشركات الصرافة وشركات الحوالات الداخلية، حيث تم حفظ /9/ حالات، في حين أحيلت حالتان إلى الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات اللازمة.

ووفق التقرير الذي حصلت «الحرية» على نسخة منه، فقد أحيلت أيضاً /3/ حالات إلى اللجنة المختصة بملف الحوالات المكررة، بهدف التنسيق مع الضابطة العدلية لدى مصرف سوريا المركزي ومتابعة التحريات بشأنها، أما الحالات المتبقية، وعددها /7/ فلا تزال قيد المتابعة، من ضمنها /5/ حالات يتم العمل عليها من قبل اللجنة ذاتها.

وفيما يتعلق بطلبات الاستعلام الداخلي، فقد تلقت وحدة التحقيق في الهيئة /82/ طلباً، إذ تم تزويد الجهات الطالبة بالمعلومات اللازمة، بينما تريثت الوحدة في معالجة /8/ طلبات لحين عرضها على لجنة إدارة الهيئة، مقابل حفظ /65/ طلباً، والادعاء بحالتين ولا تزال الحالات المتبقية قيد المتابعة. ويوضح التقرير أن طلبات الاستعلام الداخلي، لجهة التزويد التلقائي بالمعلومات، بلغت /18/ طلباً تم حفظ /4/ منها والادعاء بحالتين ومتابعة الحالات المتبقية، وفي المقابل فقد سجلت طلبات الاستعلام الخارجي /28/ طلباً، تم تزويد المعلومات المكتوبة لمعظمها، مع استمرار متابعة باقي الطلبات، بينما بلغ عدد طلبات الاستعلام الخارجي لجهة التزود التلقائي بالمعلومات طلبين فقط، تم حفظ أحدهما ومتابعة الآخر.

وبحسب التقرير، فقد أسفرت المتابعة التحقيقية للحالات التي تعود لأعوام سابقة إلى حفظ /188/ حالة، إضافة للادعاء بثمانية حالات وإحالة معلومات /3/ حالات إلى السلطة القضائية المختصة، في حين تمت إحالة معلومات تتعلق بعدد من الحالات إلى جهات متعددة، بما في ذلك سلطة إنفاذ القانون والجهات المعنية الأخرى.

ومن وحدة التحقيق، إلى وحدة جمع المعلومات المالية، فقد أكد التقرير على معالجة /21/ إبلاغاً تعلق بتقارير عمليات مشبوهة في المؤسسات المالية والمصرفية، وكذلك /100/ طلب لمساعدات داخلية في جميع الجهات والمؤسسات الحكومية، في حين نفذت /30/ طلباً لمساعدة خارجية من وحدات التحريات المالية الخارجية النظيرة، بحيث يصبح مجموع الطلبات /151/ طلباً.

وبعد إدراج التصاريح الجمركية في برمجية الهيئة، فقد تمت متابعة /173/ تصريحاً، منها /169/ تصريح قدوم و /4/ مغادرة.

ومن التأكد من التزام المؤسسات المالية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال، والرقابة المكتبية من تدقيق تقارير مسؤولي الإبلاغ وغيرها من متابعة البرامج، إلى تنفيذ الرقابة الميدانية، فقد كشف التقرير عن زيارات ميدانية لعدد من المؤسسات المصرفية، من بنوك خاصة وعامة وتمويل أصغر، في حين لم تنفذ أي زيارة لشركات الصرافة والتأمين والحوالات.

ونتج عن تلك الزيارات وفق ما بينه التقرير، اتخاذ إجراءات رادعة ضد المخالفين من خلال فرض جزاءات إدارية وغرامات مالية وصلت إلى 3 ملايين ليرة بحق أحد البنوك مع تنبيه، وكذلك مليونا ليرة غرامة بحق إحدى شركات الحوالات الداخلية.

ومن الحالات النموذجية التي استطاعت الهيئة الولوج إلى أدق تفاصيلها ومتابعتها، تلقي وحدة التحريات فيها بلاغاً من أحد المصارف العامة تفيد بقيام شخصين بانتحال صفة موظفين في المصرف والاحتيال على عدد من العملاء من خلال الادعاء بقدرتهم على تأمين قروض بمبالغ مرتفعة وفوائد منخفضة مقابل تقاضي عمولات كبيرة.

وفي حالة أخرى أيضاً، فقد تلقت الهيئة بلاغاً من أحد المصارف العاملة يتعلق بوجود عدد كبير من الشيكات المسحوبة على جهات عامة بمبالغ كبيرة نسبياً لصالح المستفيد المشتبه به وهو يعمل في المجال الطبي، أو لصالح موكلين قانونيين، إذ لوحظ زيادة في عدد تلك الشيكات وقيمتها إذ تجاوزت مليار ليرة شهرياً، ما أثار شبهات بوجود تهرب ضريبي، إذ لا تزال هذه الحالة وغيرها قيد المتابعة من قبل الهيئة.

استبدال العملة..

إجراءات تنظيمية تواجه اختبار الثقة والاقتصاد الحقيقي

الحرية – آلاء هشام عقدة

في إطار التحضيرات لاستبدال العملة الوطنية، أعلنت وزارة الاقتصاد والصناعة عن حزمة إجراءات تهدف إلى ضبط السوق وضمان استقرار الأسعار خلال فترة التعايش بين العملتين القديمة والجديدة، في محاولة لتخفيف أي ارتدادات تضخمية أو إرباك في التعاملات التجارية.

وألزمت الوزارة جميع الفعاليات التجارية بالإعلان عن الأسعار بالعملتين بشكل واضح ومقروء، بما يضمن شفافية المعاملات وحماية المستهلك من أي تلاعب محتمل. كما أكدت أن قيمة السلع والخدمات لن تتغير نتيجة استبدال العملة، وأن العملية ذات طابع تقني وتنظيمي.

وشملت الإجراءات حملات توعية مكثفة عبر مختلف الوسائط التجارية، إضافة إلى حملات إعلامية وإعلانية في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، تتضمن نشر سعر الصرف الرسمي بالعملتين، بالتوازي مع تنسيق الجهود مع غرف الصناعة والتجارة لضمان وصول المعلومات إلى أوسع شريحة ممكنة من المواطنين والتجار.

وأكدت وزارة الاقتصاد والصناعة أن هذه الخطوات تهدف إلى تسهيل الانتقال السلس إلى العملة الجديدة، والحفاظ على استقرار السوق، وحماية حقوق المستهلكين والتجار خلال المرحلة الانتقالية.

عميد كلية الاقتصاد في جامعة اللاذقية، الدكتور عبد الهادي الرفاعي، أوضح في تصريح لـ«الحرية» أن الإجراءات المتعلقة بطرح العملة الجديدة والحفاظ على أسعار السلع تأتي ضمن إطار عام تتبعه الحكومات عادة في مثل هذه الحالات، استناداً إلى تجارب دولية سابقة، مع التأكيد على أن الحالة السورية تبقى فريدة وتتأثر بعوامل غير اقتصادية.

وبيّن الرفاعي أن الإجراءات المتوقعة أو التي أعلن عنها جزئياً، وفق تصريحات مصرف سوريا المركزي، تتضمن تحديد فترة زمنية لاستبدال العملة تمتد لثلاثة أشهر، يتم خلالها سحب العملة القديمة وإصدار الجديدة عبر المصرف المركزي والمصارف العاملة في سوريا، مع وضع سقوف لكمية التبادل للأفراد والشركات.

وأشار إلى أن طرح العملة الجديدة سيترافق مع سياسات تهدف إلى تثبيت أسعار السلع الأساسية مؤقتاً عبر آليات رقابة حكومية، مثل لجان المراقبة في المحافظات، إلى جانب توفير سلع مدعومة من خلال مراكز التوزيع التابعة للدولة، ومراقبة سوق الصرف ومحاولة تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازي.

تفاصيل أكثر على الموقع

الشركات القابضة وإدارة التعافي الاقتصادي في سوريا..

النموذج الأول إحداث الشركة السورية القابضة للطيران

الحرية – نهلة ابوتك

لم يعد الحديث عن إصلاح القطاعات الاستراتيجية في سوريا ترفاً نظرياً، بل ضرورة تفرضها مرحلة ما بعد الحرب وتعقيدات التعافي الاقتصادي، وفي هذا السياق، يكتسب إحداث الشركة السورية القابضة للطيران أهمية تتجاوز حدود قطاع بعينه، ليُقرأ كجزء من تحوّل أوسع في مقاربة الدولة لإدارة أصولها الحيوية.

وبحسب الخبير الاقتصادي مهند زنبركجي، فإن هذا القرار يشكّل مدخلاً عملياً لإعادة بناء الاقتصاد السوري بأدوات أكثر مرونة، معتبراً أن الطيران ليس سوى النموذج الأول ضمن مسار يمكن أن يشمل قطاعات أخرى ذات طبيعة سيادية.

الطيران كنقطة استراتيجية مهمة

يرى زنبركجي أن اختيار قطاع الطيران للبدء بنموذج الشركة القابضة يحمل دلالات استراتيجية واضحة، كونه قطاعاً: عالي الحساسية سيادياً، وشديد الارتباط بالاقتصاد الكلي، ومتشابكاً مع ملفات السياحة، والتجارة، والنقل، والاستثمار الخارجي، ويؤكد في تصريح للحرية أن: نجاح القابضة في قطاع الطيران سيُثبت قابلية هذا النموذج للتطبيق في قطاعات أكبر وأكثر تعقيداً، من الطاقة إلى النقل والصناعة، دون المساس بملكية الدولة أو دورها السيادي.

من إدارة التشغيل إلى إدارة الأصول

تكمن أهمية الشركات القابضة، وفق زنبركجي، في أنها تنقل الدولة من منطق الإدارة اليومية المثقلة بالبيروقراطية، إلى إدارة استراتيجية للأصول، فالقابضة لا تُدير الطائرات فقط ، بل تُعيد تنظيم المنظومة كاملة: التشغيل، الصيانة، الخدمات الأرضية، الاستثمار، والشراكات.

ويشرح زنبركجي أن هـذا التحول يسمح بـ: فصل الملكية عن الإدارة،وإعـــادة تقييم الأصـول المعطلة، وضبط الإنفاق ورفع الكفاءة،وتهيئة بيئة قانونية قابلة لاستقطاب الشراكات دون خصخصة شاملة.

نموذج قابل للتعميم

لا ينظر زنبركجي إلـى الـشركـات القابضة كحل قطاعي، بل كنموذج حوكمة اقتصادية يمكن تعميمه فالدولة، بحسب رأيـه، بحاجة إلى أدوات جديدة لإدارة مرحلة التعافي، والشركات القابضة تُعد من أكثر الأدوات استخداماً عالمياً في الدول الخارجة من الأزمات.

كما يضيف: إن الحديث هنا ليس عن بيع أصول، بل عن تحسين إدارتها، فالقابضة تمنح الدولة القدرة على التحرك اقتصادياً، بدل الاكتفاء بإدارة الخسائر.

الطيران والاقتصاد الكلي

يؤكد زنبركجي أن إصلاح قطاع الطيران ينعكس مباشرة على الاقتصاد الوطني، باعتباره بوابة أساسية للحركة التجارية والسياحية واللوجستية، فكل تحسّن في هذا القطاع يُترجم إلى: تخفيف كلف النقل،و تسهيل حركة الاستثمار إضافة إلى تحسين صورة البلاد الاقتصادية، وتعزيز فرص الانفتاح التدريجي. ومن هنا، يربط بين إحداث القابضة وبين بناء بيئة اقتصادية أكثر جاهزية لإعادة الإعمار.

تحديات التنفيذ... من الرؤية إلى الواقع

ورغم الطابع الاستراتيجي للخطوة، يحذّر زنبركجي مـن أن نجاح الشركات القابضة مـرهـون بالتنفيذ لا بالقرار، مشدداً على ضرورة: اعتماد حوكمة شفافة و اختيار إدارات احترافية، مع القيام بسنّ تشريعات مرنة وواضحة، وربط الأداء بالمحاسبة، ويعتبر أن أي انحراف عن هذه الشروط سيحوّل القابضة إلى عبء جديد بدل أن تكون أداة إصلاح.

«البحوث الزراعية» تنشط في مجالات كفاءة المياه وحل مشكلات الجفاف والتصحر والملوحة

الحرية – حسام قره باش

تـركـزت أبـرز الأبـحـاث التي نُـفِـذَت في مجال الموارد الطبيعية للعام 2025 على أبحاث خاصة برفع كفاءة استخدام المياه مـن خـلال تقنية الـري السطحي المطّور باستخدام الليزر وتقنية الـري بالمصاطب التي تعد تقنيات جديدة دخلت سوريا حالياً، كما أوضح مدير إدارة الموارد الطبيعية في هيئة البحوث العلمية الزراعية الدكتور منهل الزعبي في تصريحه لـ"الحرية"، مؤكداً أن تقنيتي التسوية بالليزر والـري بالمصاطب تقنيات ذكية في الزراعة مناخياً وموفرة لمياه الـري بكميات جيدة وتزيد الإنتاجية وتحافظ على البيئة والتربة.

أولاً على مستوى الحقل، حيث حققت زيادة في رطوبة التربة والإنتاجية والتخفيف كـثـيـراً مـن ظـاهـرة الـجـفـاف، وثـانـيـاً على مستوى السدات المائية، إذ يجري العمل حالياً بهذا الموضوع في المنطقة الساحلية ومصياف والبادية وبإمكانها تجميع المياه التي تفيد الثروة الحيوانية على سبيل المثال في البادية والزراعات وحرائق الغابات.

وفـي مـجـال التربة وخصوبتها، أشـار الزعبي إلـى إنـجـاز أبـحـاث مـن خـلال مـواد تم ابتكارها (كالفحم الحيوي والفيرمي كومبوست)، وهي مخصبة للتربة وتحسّن من فيزيائية التربة، وبالتالي تحافظ عليها وتقنن من استخدام الأسمدة المكلفة على الفلاحين، معتبراً إياها بدائل جزئية وليست كلية وتخفف من السماد الكيميائي أو رديفة له.

وانتقالاً من حيز التجربة إلى التطبيق الفعلي، قال الزعبي للحرية: طبقنا على أرض الواقع رفع استخدام كفاءة المياه على أراضـي الفلاحين بمساحة 200 هكتار لكل مـن حلب والـغـاب وغوطة دمشق بالعام الفائت أي ما يعادل 600 هكتار، فـي حين يـجـري تطبيق تقنية الري بالمصاطب التي أدخلت هذا العام بالخطة ونفذناها الشهر الماضي على مساحة 3 هكتارات في حلب و1 هكتار في الغاب وهكتار واحد أيضاً في حمص، وستنفذ اليوم الأربعاء في غوطة دمشق عند الفلاحين، وتعد تقنية جديدة ولذلك تطبق على مساحات قليلة بما يعادل 10 هكتارات في كل سوريا.

في سياق مشابه، شدد مدير الموارد الطبيعية على التركيز والتوجه في خطة العمل القادمة 2026 على موضوع المياه وكفاءتها لأهميتها وحل مشكلة الجفاف والتصحر الـذي سبَّبَّ سابقاً مشاكل في التربة التي تقل خصوبتها وتفقد موادها الهامة كالكربون المحتجز الذي ينطلق من التربة وخسرناه كما قال.

وتـابـع الـزعـبـي تصريحه: لدينا خطة موسعة في 2026 وما ذكرناه نعده نواة العمل لخطتنا القادمة، ولدينا حوالي 60 بحثاً في العام الحالي، يتركز أبرزها في إيجاد الحلول للجفاف والتصحر والملوحة، إذ يعاني حوض الفرات من مشكلة الملوحة، وتوجد أبحاث بخصوصها ودراسات عليها.

وفي إطار الصعوبات التي تواجه إنجاز الأبحاث وتنفيذها، يلخص الدكتور منهل الزعبي أهمها في الحاجة إلى تمويل أكبر حتى يتوسع العمل، وكذلك الحاجة إلى تقنيات حديثة كالتقنيات التي تقدم للهيئة عن طريق بعض المنظمات، إنما يتطلب العمل تقنيات أكثر لتعميم الأبحاث.

حماية التجارة السورية ضرورة ملحة لبناء اقتصاد متماسك

الحرية – ميليا اسبر

أكـدّ عضو غرفة تجارة دمشق سابقاً ورجل الأعمال محمد الحلاق في تصريح لـ "الحرية" أن حماية التجارة السورية تكون من خـلال وجـود تشريعات تضمن حقوق الأطراف كافة، كذلك ضرورة وجود ثقافة التحكيم والشكوى، والأهم أن تكون غرف التجارة بكل المحافظات نشطة وتمتلك لجاناً فاعلة وقـادرة على حل أي مشكلة، إضافة إلى اتخاذ القرارات الجريئة التي تصب في مصلحة التاجر والمواطن معاً، لافتاً إلى نقطة مهمة وهي التكاليف والأعباء التي يتحملها كل عمل يقوم بها التاجر.

وكشف الحلاّق أن المشكلة الأساسية هو عـدم صـدور النظام الضريبي الجديد حتى الآن، لذلك لا أحد يعرف قيمة الكتل الضريبية والـرسـوم التي سـوف يتحاسب عليها، منوهاً بـأن هـذه التشوهات وهي (عدم المعرفة أو اليقين بهذه المعلومات يؤدي إلى اتخاذ تحوطات تجارية كبيرة وهي ما تسبب عادة ارتفاع الأسعار والـذي يؤثر بدوره في جودة التجارة، موضحاً أن ما يهم قطاع الأعمال أن تكون الأسعار متوازنة من أجل أن تكون التجارة قائمة على الوضوح وأسلوب عمل كفوء لجميع الأطراف.

وتحدث الحلاق أن المشكلة كانت في زمن النظام البائد وجود تشريعات معيقة للعمل، لكن اليوم يتم العمل على تجاوز السلبية في هذه التشريعات أهمها التعامل بـالـدولار، وأيـضـاً السماح بالتسعير الحر.. ويرى الحلاق أنه يتم العمل على مصلحة المستهلك دون حماية مصلحة أو المستورد أو المصنع، حيث إن ضمان حقوق المستهلك تكون من خلال وجود بطاقة بيان على كل مادة مع السعر.

الحلاق: وجود داتا معلومات توضح حجم الواردات بدقة

داتا معلومات

وعن آلية دعم التجارة السورية أكد الحلاق ضرورة وجود داتا تحوي كل المعلومات بدقة ولا سيما الأرقـام على سبيل المثال نقول استوردنا 500 ألف سيارة بقيمة 5 مليارات دولار ونبني على هذه المعلومة أن الاقتصاد قوي هذا غير صحيح، من هنا يجب أن تكون الأرقام موضوعية وشفافة ويجب أن يصدر بآخر كل شهر حجم الـواردات من البضائع ونوعيتها ولاسيما المواد الأساسية مثل الـرز والسكر والطن وكذلك المواد الكيماوية النسيجية المهمة، وهذا معمول به في كل دول العالم، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات تجعل المستورين على بينة عند الاستيراد، علماً أن هذه الإجراءات من شأنها تطوير قطاع التجارة وحمايتها مع ضرورة أن تبين غرف التجارة النقص الحاصل في أي مـادة، وهـذا يضمن استيراد بطريقة صحيحة ومتوازنة وتدفع المستوردين إلى الاستمرار بعملهم.

العملة الجديدة لن تؤثر في التجارة

أما بالنسبة إلى موضوع التعامل بالعملة الجديدة ذكر الحلاق أنه من المستحيل أن يؤثر في التجارة أو الأسواق بل على العكس يجب أن يكون المركزي اليوم هو المسيطر والـذي يعرف مـاذا يوجد في الأسـواق من كتلة نقدية ويكون قـادراً على التحكم فيها وخاصة أنه في ظل نظام البائد لم نكن ندري حجم التلف والضرر الذي سببها، أو تخزين العملة بمكان آخـر، وتالياً يكون المركزي هو المسيطر ولن يؤثر في طبيعة الاستيراد لأنه يتم بالدولار أو اليورو، وختم الـحـلاق بالقول الـتـجـارة عصب الاقتصاد والحفاظ عليها ضرورة ملحة من أجل بناء اقتصاد قوي ومتماسك.

توفر السيولة المالية.. إحـداث صناديـق التنميـة خطـوة مهمة لتحسين البنى التحتية والواقع المعيشي

الحرية – مركزان الخليل

جهود حكومية واسعة تبذلها الحكومة لتحسين الحالة الاقتصادية العامة، وتوفير بنية داعمة للحالة الاجتماعية تكفل حياة كريمة للمواطن، وتكفل ديمومة مـصـادر دخـل تكون الحامل الأكـبـر لتحسين الواقع الاقتصادي بكل أبعاده، وهذا الأمر يحتاج لجهد حكومي متواصل، لا يرتبط فقط بما تعلنه الحكومة من إجراءات، بل مرهون بالتعاون بين الجهات الحكومية كافة وفعاليات المجتمع المدني والأهلي.

دور سيادي في تحقيق تنمية مستدامة

من هنا يرى الخبير الاقتصادي المهندس جمال شعيب أن الحكومة تسعى لتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي، من خـلال جملة الإجـراءات لمعالجة الأوضـاع المرتبطة بصورة مباشرة مع أغلبية شرائح المجتمع على اختلافها وتنوعها، وإيجاد حالة داعمة لهذا التوجه، تكفل تأمين تنمية مستدامة تشترك فيها كل الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية، وحتى فعاليات المجتمع الأهلي والمدني، بصورة تعكس إيجابية مطلقة على معيشة الناس، مروراً بالحالة العامة للدولة، وزيادة الناتج الإجمالي المحلي الذي تصب فيه كل الجهود المبذولة للوصول إلى هذه النتيجة.

توفير السيولة المالية للمشاريع التنموية

وأضاف "شعيب" إن إحداث صناديق تنموية من شأنها توفير السيولة المالية للمشاريع التي تستهدف البنى التحتية والخدمية، والمشاريع التنموية التي تستهدفها الحكومة، لتحسين الواقع المعيشي والتنموي للأسر السورية، وخاصة الفقيرة منها، ودعمها باتجاه واقع أفضل يؤسس من خلالها لتأمين قوة الاقتصاد الوطني، فكلما كانت الأسرة محصنة اقتصادياً واجتماعياً، يكون الاقتصاد الوطني في أحسن حالاته.

معالجة الموروث الكبير من المشكلات

وبالتالي فـإن إحـداث صناديق تنموية فـي هذه الـظـروف الحالية الصعبة، كفيل بمعالجة الـمـوروث الكبير مـن المشكلات مـن النظام الـبـائـد، سـواء ما يتعلق بالبنية الاقتصادية والخدمية، أو من حيث إعادة الإعمار ومساعدة الأسـر في أعمال بناء ما خرب ودمر من ممتلكات عامة وخاصة، لكن الجانب الأهـم هو المساهمة في المشروعات التي تؤمن مستويات تنموية كبيرة، تعكس إيجابيتها على الواقع المعيشي للمواطن، ويؤمن للدولة وجهاتها التابعة الكثير من مصادر الدخل الداعمة للخزينة العامة.

ضرورة إنشاء صناديق تنموية متنوعة

انطلاقاً من ذلك يرى "شعيب" أنه من الضرورة القصوى إحداث صناديق تنموية متنوعة، وخاصة أن الواقع المحلي متعطش لهذه الحالات الداعمة، التي تركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والتي تؤمن مستويات دخل تسمح بتأمين معيشية أفضل، دون تجاهل ما يتحقق على مستويات لا تقل أهمية مما ذكر يتعلق بمجالات التعليم والصحة ومشاريع البنى التحتية والخدمية، وكل ذلك يسهم في تجميع مقدرات المجتمع، وتوفير الإمكانات المادية التي سيؤمنها الصندوق سواء من خلال التبرعات المحلية والخارجية، إلى جانب مشاريع تكون مرتبطة بها، والتي تشكل الداعم الأكبر لتحقيق الأهـداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

الحرية
العـدد 23 | السـنة الثانية | الأربعـاء 7 كانـون الأول 2026 م

العودة إلى النظام المالي العالمي تفتح الباب أمام تعافٍ اقتصادي مدروس.. وتدفق للاستثمارات الداعمة لإعادة الاعمار

الحرية – مركزان الخليل

الجميع "حكومة وأفراداً وهيئات اقتصادية واجتماعية، وقبلها فعاليات اقتصادية "تبحث عن الفرص التي تسمح بعودة الروح إلى الاقتصاد الوطني، والدخول في مرحلة التعافي والبدء بمشوار إعادة الإعمار، وبناء ما تهدم خلال سنوات الحرب الماضية، ووضع الخطوات المطلوبة لرسم خارطة تعافي الحياة الاقتصادية التي تستند على تحقيق رفاهية المجتمع، وتحسين مستويات معيشة الأسر السورية، والتي اعتبرت الكثير من هذه الفعاليات أن نقطة البداية كانت من رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا، والتي كانت العائق الأكبر أمام أي عملية إصلاح أو بناء على صعيد الاقتصاد والبنى التحتية والخدمية وغيرها.

انفراجات متوقعة

كانت معظم الآراء متفقة على أهمية الخلاص من العقوبات، حيث أكد الخبير الاقتصادي الدكتور فادي عياش أن أحد أهم معوقات وتحديات التعافي الاقتصادي في سوريا كان يتمحور حول قانون قيصر والعقوبات الاقتصادية، وبجهود الحكومة السورية وجماعات الضغط في الولايات المتحدة ودعم الأشقاء، خاصة من المملكة العربية السعودية وتركيا، تم تحقيق إلغاء العقوبات وفك الحصار الاقتصادي، ومن المتوقع أن ينعكس هذا النجاح بانفراجات كبيرة على الواقع الاقتصادي، سواء على مستوى التنمية أو إعادة الإعمار، وصولاً الى بناء الحالة الاقتصادية العامة التي تؤمن الاستقرار المادي والنفسي للأسر السورية على اختلاف الشرائح ومستويات الدخل.

تفاهمات استثمارية

وأشار عياش إلى أن التفاهمات الاستثمارية والوعود المحلية والدولية ستكون أكثر اطمئناناً وقدرة على التنفيذ، الأمر الذي يحسن البيئة الاستثمارية من دون القلق من العواقب المحتملة لأي عقوبات أخرى مباشرة أو غير مباشرة. ومع توافر حرية تحويل الرساميل وعودة سوريا إلى النظام المالي العالمي، فإن الأمل يتجدد في إمكانية تمويل إعادة الإعمار عبر تدفق الاستثمارات، ما يقلل الاعتماد على الاقتراض والمنح والمساعدات، ويعزز السيادة الوطنية، كما يقلل التكاليف الاجتماعية لإعادة الإعمار، وهذه بدورها تؤدي الى عملية استقرار توفر عنصر الأمان للرساميل القادمة، وحتى المحلية في زيادة حجمها ومشاركتها في أعمال التنمية .

تأثير الاستثمارات على فرص العمل

أوضح عياش جانباً مهماً يكمن في أن تدفق الاستثمارات من شأنه أن يؤدي إلى التوسع في فرص العمل، ما يساعد فعلياً في تخفيض كلفة العمل ويسهم في معالجة البطالة، كما يسهم هذا التدفق في تعزيز الدخل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

توقعات بتحريك عجلة الانتاج

كما توقع الدكتور عياش أن يسهم تدفق الاستثمارات المتوقعة في العام الحالي في تحريك عجلة الإنتاج، ومعالجة الركود المزمن في الاقتصاد الوطني، وزيادة العرض السلعي المحلي وزيادة التصدير، ما يلعب دوراً مهماً في تعزيز استقرار سعر الصرف وتحسين القوة الشرائية لليرة السورية.

مؤشرات حاسمة لتحقيق التنمية

واختتم "عياش" بالتأكيد على أن هذه العوامل تشكل مؤشرات حاسمة لتحقيق التنمية وتحسين مستوى الخدمات في المجتمع، وننظر بتفاؤل إلى المستقبل، آملين أن تتمكن الحكومة من تذليل أي عقبات تعوق تدفق الاستثمارات، وخاصة في الجانب التشريعي وتيسير الإجراءات، مشدداً على أهمية تطوير سوق دمشق للأوراق المالية، وتأسيس مصارف استثمارية، وتشجيع إنشاء شركات أمنية تخصصية، بالإضافة إلى تطوير السياسات النقدية والمالية لتتناسب مع حجم وطبيعة الاستثمارات المرتقبة.

خلاصة القول

رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا يمثل خطوة مهمة نحو التعافي الاقتصادي، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، نجاح هذه الخطوة يعتمد على التعاون بين الحكومة والجهات الأخرى، وتوفير السيولة المالية للمشاريع التنموية، ومعالجة الموروث الكبير من المشكلات.

خطة خماسية للإصلاح الصناعي برؤية واضحة وتنفيذ منضبط

الحرية – ماجد مخيبر

ضمن فعاليات "مختبر حلول الصناعة السورية"، أكد وزير الاقتصاد والصناعة الدكتور نضال الشعار أن البلاد تدخل مرحلة تاريخية جديدة تهدف إلى تحرير الاقتصاد، واستعادة القرار الوطني، وبناء اقتصاد يخدم الإنسان، معتبراً أن الصناعة هي الركيزة الأساسية لأي اقتصاد منتج وليست قطاعاً ثانوياً.

وزير الاقتصاد أوضح أن الصناعة ليست قطاعاً ثانوياً أو مكملاً، بل هي ركيزة أساسية لأي اقتصاد منتج، وهي التي تخلق فرص العمل الحقيقية، وتولد القيمة المضافة، وتفتح أبواب التصدير، وتعيد بناء النسيج المستدام، وهذا هو الأهم الذي خسرناه أيام النظام البائد.

الشعار قال: علينا أن نكون صريحين، فإن القطاع الصناعي اليوم يواجه تحديات كبيرة متراكمة عبر سنوات طويلة، ولا يمكن تجاوزها بالشعارات أو المعالجات الجزئية، بل عبر رؤية واضحة وإصلاحات شاملة وتنفيذ منضبط.

الخطة الخماسية للإصلاح

المحور الأول:

البنية التنظيمية وتبسيط الإجراءات

أوضح الوزير أن المنتجين الصناعيين عانوا طويلاً من تعقيد الإجراءات وتعدد الجهات المتدخلة وارتفاع التكلفة، قائلاً: "البيروقراطية تحولت إلى عائق حقيقي أمام الإنتاج والاستثمار والتوسع، ومن هنا فإن التزامنا هو الانتقال من دولة تراقب وتقيد إلى دولة تنظم وتُمكّن".

ووعد بالعمل على إطلاق نافذة صناعية واحدة حقيقية تجمع كل ما يحتاجه الصناعي من الترخيص إلى التصدير ضمن مسار واضح وزمن محدد، مع اعتماد مبدأ "الزمن المرتبط ملزم"، حيث تصبح أي معاملة صناعية مقبولة حكماً إذا لم تُرفض بأسباب مكتوبة خلال مدة زمنية محددة، إضافة إلى مراجعة شاملة للتشريعات والأنظمة بهدف إلغاء التكرار ودمج الموافقات وإزالة كل إجراء لا يخدم السلامة أو المصلحة العامة.

وختم هذا المحور بالقول: "هدفنا بسيط وواضح: تقليل الزمن، تقليل التكلفة، وبناء الثقة بين الدولة والصناعي".

المحور الثاني:

تكلفة الإنتاج وبيئة التشريع

أشار الشعار إلى أن أي منشأة صناعية تحتاج إلى بيئة تشريع مستقرة وقابلة للتخطيط، محذراً من أن ارتفاع التكلفة وعدم القدرة على التنبؤ يضعفان التنافسية ويزيدان تردد الصناعي في التوسع. وقال: "فالدولة ليست مديرة للمنشأة، بل مهيئة للبيئة التي تسمح لها بالعمل والاستمرار والنمو، وسنعمل على استقرار السياسات واستقرار القواعد وتدرج القرارات، لأن الصناعة لا تزدهر في بيئة متقلبة ومفاجئة".

المحور الثالث:

التمويل والسيولة ونفاد رأس المال

وصف الوزير نقص التمويل المناسب، ولاسيما التمويل التشغيلي، بأنه من أخطر ما يواجه الصناعة اليوم، مشيراً إلى أن "لدينا منشآت لديها طلب وأسواق وخبرة، لكنها تفتقر للسيولة والأدوات التمويلية الحديثة والشراكة المصرفية الحقيقية".

تفاصيل أكثر على الموقع

عقود تحت المجهر..

كيف كُشف ملف توريد مشبوه بمليارات الليرات في المؤسسة العامة للخطوط الحديدية؟

الحرية – محمد زكريا

لم تكن مراجعة عقود التوريد في المؤسسة العامة للخطوط الحديدية إجراءً روتينياً، بل تحولت سريعاً إلى مدخل لكشف واحدة من أكبر قضايا الفساد المالي التي ضربت هذا المرفق الحيوي، وخلّفت أضراراً مالية تجاوزت 19 مليار ليرة سورية، وفق ما أظهرته تحقيقات الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

بداية كشف الخفايا حسب ما ذكره المدير العام للمؤسسة المهندس أسامة حداد هو مراجعة إدارية تكشف اختلالات خطيرة، وإن الإدارة الجديدة، وبعد التحرير وتسلمها ملف المؤسسة، باشرت عملية تدقيق شاملة لكافة عقود التوريد المبرمة سابقاً، ولا سيما العقود المتعلقة بتوريد قطع غيار القاطرات وغيرها من المستلزمات التشغيلية.

وخلال هذه المراجعة، برزت مؤشرات مقلقة تتعلق بأسعار التوريد، وآليات التعاقد، وتنفيذ العقود، ما أثار شبهات جدية بوجود مخالفات وتجاوزات مالية، وأمام هذه الشبهات التي ترتقي الى الدرجة القطعية لابد من مخاطبة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وتحويل جميع الملفات المشبوهة دون استثناء.

فساد يمس شريان السكك الحديدية

اللافت أن غالبية العقود محل الشبهة كانت تخص قطع صيانة القاطرات، التي تُعدّ العصب الأساسي لعمل السكك الحديدية، وبحسب معطيات التحقيق، فإن الخلل في هذه العقود لم يقتصر على الجانب المالي، بل انعكس بشكل مباشر على الواقع التشغيلي للمؤسسة، حيث أدى إلى تعطّل القاطرات، وهدر الوقت، وتعطيل المشاريع، إضافة إلى خسائر رأسمالية كبيرة.

أرقام صادمة وتواطؤ مثبت

الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أكدت، في نتائج تحقيقاتها، أن المؤسسة شهدت خلال فترة النظام البائد قضايا فساد ممنهجة، تمثلت بإبرام عقود توريد مشبوهة خلال عامي 2023 و2024، بأسعار تضمنت فروقات مالية غير مبررة. وأظهرت التحقيقات وجود تواطؤ مباشر بين عدد من موظفي المديرية وأحد الموردين، حيث جرى تمرير عقود بأسعار مرتفعة، ما أدى إلى صرف مبالغ زائدة قُدّرت بنحو 13 مليار ليرة سورية نتيجة فروقات سعرية غير قانونية.

وبحسب الهيئة، فإن إجمالي الضرر المالي المترتب على هذه التجاوزات بلغ نحو 19 مليار ليرة سورية، وهو رقم يعكس حجم الهدر الذي لحق بالمال العام في أحد أهم القطاعات الخدمية.

إجراءات قانونية

في ضوء ما توصلت إليه التحقيقات، اتخذت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش جملة من الإجراءات لحماية المال العام، شملت:

-إصدار قرارات منع مغادرة بحق المتورطين

-إلزامهم برد المبالغ المختلسة.

-إحالة الملف كاملاً إلى القضاء المختص لاستكمال الملاحقات القانونية.

وأوضح حداد لصحيفة "الحرية" أن جميع الإجراءات القانونية التي ستصدر عن الهيئة سيتم تنفيذها دون تهاون، مؤكداً أن المؤسسة ماضية في اتخاذ إجراءات صارمة بحق الموردين والموظفين المتورطين، بما يضمن عدم تكرار هذه التجاوزات.

ما بعد الكشف.. أسئلة مفتوحة

تكشف هذه القضية حجم التحديات التي تواجه المؤسسات العامة في مرحلة إعادة البناء، وتطرح في الوقت ذاته أسئلة جوهرية حول آليات الرقابة السابقة، وكيف أمكن تمرير عقود بمليارات الليرات دون مساءلة، قبل أن تعيد التحقيقات الرقابية فتح الملفات المغلقة.

وفي وقت تؤكد فيه الجهات المعنية أن المحاسبة قادمة، تبقى هذه القضية اختباراً حقيقياً لجدية مكافحة الفساد، واستعادة ثقة الشارع بحماية المال العام، وضمان أن لا تعود السكك الحديدية – ولا غيرها – ساحة مفتوحة للهدر والاختلاس.

«زراعة حماة» تحذّر من مخلفات الحرب غير المنفجرة

الحرية – رحاب الإبراهيم

شدّدت مديرية الزراعة في حماة على خطورة مخلفات الحرب غير المنفجرة، وذلك عقب انفجار لغم فردي أثناء قيام أحد المواطنين بأعمال زراعية باستخدام عزّاقة زراعية في قرية الحماميات، ما أسفر عن إصابة شخص واحد بجروح، وقد جرى إسعاف المصاب على الفور ونقله إلى أحد المراكز الطبية لتلقي العلاج اللازم، وحالته الصحية قيد المتابعة، مع التمنيات له بالشفاء العاجل.

وقال المهندس صفوان المضحي، مدير الزراعة في محافظة حماة، في تصريح لصحيفة "الحرية": نُهيب بالإخوة المزارعين ضرورة توخي أقصى درجات الحيطة والحذر عند تنفيذ الأعمال الزراعية، وخاصة الحراثة واستصلاح الأراضي واستخدام الآليات الزراعية في المناطق التي كانت مسرحاً للمعارك سابقاً، لاحتمال وجود ألغام ومخلّفات حرب غير منفجرة.

وأضاف: نؤكد على أهمية عدم الاقتراب من أي أجسام مشبوهة، والإبلاغ الفوري عنها للجهات المختصة حفاظاً على الأرواح والممتلكات.

وجددت مديرية الزراعة في حماة، على لسان مديرها، دعوتها لكافة المزارعين والمواطنين إلى الالتزام بالتعليمات والإرشادات الصادرة.

والتنسيق مع الجهات المعنية قبل الشروع بأي أعمال زراعية في المناطق المشتبه بتلوثها بمخلّفات الحرب، بما يضمن السلامة العامة ويحدّ من وقوع الحوادث المؤسفة.

بلا مجاملات

إنعـاش التكافل الاجتماعي

علام العبد

من يشاهد ويتابع الحالات الاجتماعية التي تراجع المؤسسات والجمعيات الخيرية في هذه المدينة أوتلك، بقصد الحصول على منحة أو مساعدة مالية أو حصة غذائية يصل إلى قناعة مفادها أن التكافل الاجتماعي أكثر ما نحتاجه اليوم، لبناء مجتمعات قوية ومتماسكة في وجه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والحروب، فهو يضمن دعم الفئات الضعيفة، يقوي الروابط الإنسانية، يحقق العدالة، ويصنع درعاً واقية ضد التفكك، ويجعل الحياة أكثر أماناً وإنسانية، عبر مبدأ "مد يد العون للجميع" بدلاً من الأنانية والفردية.

لقد عكست الكثير من أعمال ونشاطات المؤسسات الخيرية صورة إيجابية عن التكافل الاجتماعي الذي يُعدّ أحد السمات التي يتميز بها السوريون كلما ضاقت عليهم حلقات الحياة ومرارتها، فهو يشكل إحدى ركائز قوة المجتمع وتماسكه الداخلي، التي تسهم إلى حد كبير في التخفيف من معاناة الفئات المحرومة ولاسيما في أوقات الأزمات. وأثبت التكافل الاجتماعي المعدن الأصيل للمواطن السوري، ليرسل رسالة للعالم أنه رغم كل المعاناة التي عاشها في السنوات الماضية أيام الحرب القاسية والظالمة، فلن تزيده إلا قوةً وتلاحمًا على تعزيز أواصر التماسك والتكافل الاجتماعي، وخير دليل على ذلك حملات الوفاء التي كانت ثمرة من ثمار التكافل الاجتماعي حيث شهدتها العديد من المحافظات وعبَّر فيها السوريين عن انتمائهم وحبهم لبلدهم ومازالت تداعيات حملات الوفاء والتكافل الاجتماعي متواصلة إلى اليوم، تساهم في ترميم التصدعات والتشققات التي أصابت المجتمع السوري خلال سنوات الحرب وتداعياتها.

لقد جسدت المؤسسات الخيرية التي تُعنى بشؤون الأيتام والأسر المتعففة إلى جانب الجمعيات الخيرية متعددة المهام والأعمال الخيرية والإنسانية صورة مثالية للمجتمع السوري، حيث يبادر الجميع لتقديم المنح المالية والمساعدات العينية للمحتاجين وتعزيز التكاتف والتعاضد من أجل تحقيق التكافل الاجتماعي، وتلمس حاجة الناس، وما ينقصهم من الجوانب التي يحتاجونها، وتسود في المجتمع روح التآخي والمحبة والوئام، وتعم الرحمة بين أفراد المجتمع، وتتعاظم في نفوسهم المودة وحب الخير بينهم.

باختصار، التكافل الاجتماعي ليس مجرد عمل خيري، بل هو مشروع وطني وإنساني يضمن بقاء المجتمع وقوته في وجه الصعاب، وهو ما نحتاجه بشدة اليوم ليبقى مجتمعنا متماسكاً ومزدهراً.

لهذا ولأسباب كثيرة لابد من إعادة وبناء وتفعيل كل صور التكافل الاجتماعي التي لا تقوم إلا به والتي قضى عليها وحاربها النظام البائد بكل الأدوات والطرق التي كانت بين يديه، كي يقتات على مجتمع متمزق يفيق وينام على هاجس تأمين لقمة عيشه فقط لايهمه إن كان جاره أو العامل لديه قد حصل على مخصصات لقمة عيشه أم لا.

قد آن الأوان للتكافل الاجتماعي أن يكون ضرورة وطنية وجزءاً لا يتجزأ من الكيان الاجتماعى الذي به تستقيم الحياة وتستقر الأنفس أمناً وأماناً، وتصفو القلوب وتحنو نظرات البعض على البعض أفراداً ودولاً ومجتمعات، وارتقاء بالأواصر والعلاقات وتمهيداً لحياة أمنة مطمئنة في ظل عقيدة الإسلام العظيمة، والتي جوهرها المودة والرحمة وهدفها إسعاد الوجدان الإنساني وإكرام وتكريم آدميته.

الحرية
العـدد 23 | السـنة الثانية | الأربعـاء 7 كانـون الأول 2026 م

أمطار الأيام الماضية..
دفعة أمل حقيقية للزراعات البعلية في سوريا

الحرية – محمد زكريا

شكّلت أمطار عام 2025 في سوريا محطة مفصلية للقطاع الزراعي، ولا سيما الزراعات البعلية التي تعتمد بشكل كامل على مياه الأمطار، بعد سنوات صعبة اتسمت بالجفاف وتراجع الإنتاج وتزايد المخاطر المناخية.

مؤشرات إيجابية

وحسب الخبيرة الزراعية الدكتورة انتصار الجباوي فإن الأمطار التي هطلت خلال الأيام القليلة الماضية لها مؤشرات إيجابية غير مسبوقة مقارنة بعدة مواسم سابقة، سواء من حيث كميات الهطل أو توزّعها الزمني، الأمر الذي انعكس مباشرة على حالة المحاصيل البعلية في مختلف المناطق الزراعية.

وأوضحت الجباوي لـ الحرية إن «الأمطار المبكرة نسبيًا تسهم في تحسين نسب الإنبات وتأمين رطوبة مناسبة للتربة خلال المراحل الأولى من النمو، وهو عامل بالغ الأهمية في الزراعات البعلية، خصوصًا للقمح والشعير والبقوليات الشتوية».

وأشارت الجباوي إلى أن الحالة العامة للحقول البعلية هذا الموسم تُعد جيدة إلى جيدة جدًا في العديد من المناطق، لافتة إلى أن الأمطار لم تقتصر فوائدها

على المحاصيل الحقلية فقط، بل شملت أيضًا الأشجار المثمرة البعلية، وعلى رأسها الزيتون واللوز والتين، من خلال دعم المخزون الرطوبي في التربة وتحسين الحالة الفسيولوجية للأشجار.

انعكاسات مباشرة على الأمن الغذائي

وبيّنت الجباوي أن الزراعة البعلية تمثل أحد أعمدة الأمن الغذائي الوطني، ولاسيما في ظل محدودية الموارد المائية وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، موضحةً أن أي تحسّن في الموسم المطري ينعكس مباشرة على زيادة الإنتاج، وتحسين دخل الفلاحين، وتخفيف الضغط على الزراعات المروية ومصادر المياه

وأضافت إن أمطار عام 2025 أعادت جزءًا من الثقة المفقودة لدى الفلاحين بالأرض، بعد سنوات من الخسائر وعدم اليقين، وفتحت المجال لتوقعات أكثر تفاؤلًا فيما يتعلق بالإنتاج الكلي للمحاصيل البعلية.

تفاؤل مشروط وحذر علمي

ورغم الأجواء الإيجابية، شددت الجباوي على ضرورة التعامل مع الموسم بتفاؤل حذر، مؤكدةً أن نجاحه النهائي يبقى مرتبطًا بعدة عوامل، أبرزها استمرار الاستقرار المناخي خلال فصل الربيع، وتجنب موجات الحر المبكرة أو الصقيع المتأخر، إلى جانب الإدارة الزراعية السليمة، وخاصة مكافحة الأعشاب والأمراض في الوقت المناسب.

رسالة استراتيجية للمستقبل

وختمت الجباوي بالتأكيد على أن أمطار عام 2025 توجّه رسالة واضحة لصنّاع القرار والقطاع الزراعي بضرورة دعم الزراعات البعلية بأصناف محسّنة ومتحملة للجفاف، والتوسع في تقنيات حصاد مياه الأمطار، واعتماد ممارسات الزراعة الذكية مناخيًا لمواجهة تقلبات الطقس مستقبلاً.

ومنه فإن أمطار موسم 2025 لم تكن مجرد حدث مناخي عابر، بل شكلت دفعة أمل حقيقية للزراعات البعلية في سورية، ورسّخت من جديد أهمية هذا النمط الزراعي كخيار استراتيجي لا غنى عنه في ظل التغيرات المناخية المتسارعة.

حملة شاملة لإزالة الأنقاض في أحياء مدينة ديرالزور

الحرية – عثمان الخلف

أطلقت محافظة ديرالزور اليوم حملة شاملة لإزالة الأنقاض وتسوية الشوارع ، ضمن عدد من أحياء المدينة الداخليّة والتي تعرضت في أغلبها لدمارٍ واسع ، نتيجة القصف الذي تعرضت له المدينة من قبل آلة النظام البائد العسكريّة ، خلال السنوات الماضيّة.

وأشار مُسير الآليات في مديرية الخدمات الفنيّة بالمحافظة طلاس الأحمد في حديثه لـ" الحرية " إلى أن الحملة تأتي ، بالتعاون مابين مديريتي الخدمات الفنيّة والدفاع المدني ومجلس المدينة ، حيث يتم نقل كميات الأنقاض المُتراكمة في أحياء المدينة المُتضررة ، وهي كميات تُقدر بالأطنان ، داعياً السكان العائدين للتعاون بهذا الشأن ، عبر إخراج أنقاض المنازل قبالتها لتسهيل نقلها من قبل الآليات.

وعبر عددٌ من الأهالي عن شكرهم لجهود مجلس مدينة ديرالزور والمديريات المُشاركة بهذا العمل الخدمي ، والذي ينعكس إيجاباً على حركة المارة والسيارات ، ويُسهم في تسهيل عودة المُهجرين إلى أماكن سكناهم ، غير المُتضررة.

مُشيرين إلى أن أحياء مدينة ديرالزور الداخليّة منها والشرقيّة تعرضت لدمار هائل ، سواء في المساكن أو البنى التحتيّة والدوائر الحكوميّة ، لافتين لضرورة التدخل الواسع ، ليس على مستوى الدولة السوريّة فقط ، بل أيضاً من قبل الدول الصديقة والمنظمات الدوليّة للمساعدة في إعادة الإعمار.

من جانبٍ آخر نفّذ قسم الإشغالات في مجلس مدينة دير الزور ، مؤخراً ، حملة لإزالة المخالفات في "سوق الجمعة"، حيث تم توجيه إنذارات للمخالفين بضرورة إخلاء الموقع بشكل نهائي حفاظاً على النظافة العامة ومنعاً لانتشار الأسواق العشوائية ، كما و أسفرت الحملة عن ضبط كمية من مادة المازوت المهرب قرب دوار الدلة، حيث جرى تحويل المادة ومصادرة المعدات المستخدمة في عملية التهريب.

حملة تشجير واسعة تنطلق في حمص تحت شعار «حمص خضراء من جديد»

الحرية – ميمونة العلي

انطلقت في محافظة حمص اليوم حملة تشجير واسعة تحت عنوان (حمص خضراء من جديد)، بمشاركة العديد من الفرق التطوعية وبرعاية وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث ومحافظة حمص.

وفي تصريح خاص لـ"الحرية"، أوضح مسؤول الاتصال الحكومي في مديرية الطوارئ وإدارة الكوارث في حمص، مالك حميدان، أن حملة التشجير تركز على المناطق الأكثر تضرراً خلال الحرب، وتستهدف 12 منطقة في المحافظة، وبدأت الحملة اليوم من دوار قلعة حمص، لتستكمل باتجاه حديقة باب الدريب، فيما تولّت فرق تطوعية في مركز الناصرة الحراجي تشجير غرب منطقة الناصرة بأشجار السنديان.

وبيّن حميدان أن يوم الغد مخصص لتشجير السور الشرقي لحمص القديمة، بالإضافة إلى حديقة العلو في حي الخالدية ومنصة مسجد النور، أما اليوم الثالث فسيكون التشجير في جامعة حمص وحديقة حي بابا عمرو، مشيراً إلى زراعة أكثر من

5000 غرسة متنوعة بمشاركة 400 متطوع، إلى جانب فرق الدفاع المدني ومديرية زراعة حمص.

من جانبه، لفت قائد فريق (يللا سورية) حسن الأسمر إلى أن فريقاً من الدفاع المدني سيتولى العناية بالأشجار بعد غرسها لتأمين سقايتها، مضيفاً إن الحملة تستهدف أيضاً قرية المخرم التحتاني وريف حمص الشمالي وسد الحولة، ليبلغ مجموع ما سيتم تشجيره في الريف والمدينة 8500 غرسة.

بدورها، أوضحت رئيسة فرع حمص لجمعية إنجي الخيرية، آلاء بدر، أن حمص تستحق كل الخير، لذلك قدمت الجمعية 200 غرسة حراجية متنوعة تتم زراعتها ضمن المواقع المستهدفة لإعادة اللون الأخضر لمحيط قلعة حمص.

كما أشار مسؤول الإعلام في فرع مرور حمص، إبراهيم دناور، إلى أن مدة حملة التشجير أربعة أيام، بهدف إعادة حمص خضراء كما كانت، حيث يساهم عناصر المرور في مساعدة الفرق التطوعية والدفاع المدني في التشجير وتأمين حركة السير خلال الحملة.

مشروع الفطر المحاري..

نموذج تنموي منخفض المخاطر وعالي الأثر للأسر الهشة

الحرية – سناء عبد الرحمن

بـات البـحـث عـن مـشـاريـع تنموية مستدامة وقابلة للتطبيق على مستوى الأسرة أولوية ملحة، فالمشاريع الناجحة اليوم لم تعد تقاس فقط بحجم رأس المال، بل بقدرتها على تمكين الإنسان، وتـأمـيـن دخـل كـريـم، وتحقيق الأمـن الغذائي بأدوات بسيطة وموارد محلية، من هذا المنطلق، يبرز مشروع الفطر المحاري كأحد أهم النماذج العملية التي تجمع بين الجدوى الاقتصادية والأثر الاجتماعي والصحي.

من الفكرة إلى التطبيق..

التقت "الحرية" بصاحب مشروع لزراعة الفطر المحاري علي محمد حيث أكد بداية أن فكرة المشروع جاءت بعد اطلاعه على توصيات خبراء تنمويين اعتبروا الفطر المحاري من أكثر المشاريع سهولة في التعامل وسرعة في تمكين الأسر الهشة اقتصادياً.

ويضيف إن دراسـة معمقة أجريت حـول هـذا النوع من الفطر أظهرت أنه يتمتع بميزات تنموية عالية العائد وقليلة المخاطر، ما دفعه إلى الانتقال من مرحلة الـدراسـة النظرية إلـى التنفيذ العملي، وبجهوده الخاصة، قام بتجهيز مساحة تبلغ 65 متراً مربعاً كمزرعتين للفطر المحاري، مع متابعة علمية دقيقة من دكاترة جامعيين وخبراء مختصين بزراعة بـذور الفطر، وإشـراف مباشر منه على جميع مراحل العمل.

جدوى الاستثمار..

بحسب محمد، أفضت التجربة إلى نتيجة محورية مفادها أن زراعـة الفطر المحاري، بوصفها زراعـة أورجانيك خالية من أي إضافات كيميائية، تمثل استثماراً صحياً ومثالياً يمكن الاعتماد عليه كأحد أسهل وأنجح المشاريع التنموية.

ويوضح أن المشروع لا يتطلب سوى غرفة واحـدة داخـل المنزل، مـا يجعله مناسباً للأسر التي لا تملك مـوارد دخل، لكنها تملك الاستعداد للعمل، فمساحة تقدر بنحو 25 متراً مربعاً تحتاج إلى حوالي 4 ملايين ليرة سورية لتجهيز المشروع حتى يصبح جاهزاً للقطاف، وهو استثمار يترجم إلى دعم إنتاجي يمتد لثلاثة أشهر.

عائد اقتصادي سريع..

يشير محمد إلـى أن العائد المادي للمشروع يعد من أبرز نقاط قوته، إذ يمكن أن يحقق دخـلاً شهرياً بحدود 3 ملايين ليرة سورية في المتوسط، وربما أكثر في بعض الحالات، خلال فترة الدعم الإنتاجي، ويؤكد أن هذا الرقم يُعد إنجازاً كبيراً للأسر الهشة، خاصة أن الإنتاج يبدأ بعد نحو شهرين فقط من بدء الزراعة، ما يعني دورة رأس مال سريعة ومردودية مرتفعة مقارنة بتكاليف التأسيس المحدودة.

قيمة مضافة

مـن الجـوانـب الـتـي يصفها محمد بـ«الذكية تنموياً» في هذا المشروع، أن مخلفات زراعـة الفطر المحاري لا تهدر، بل تعد بحد ذاتها مـادة غنية بالبروتين والعناصر الغذائية، ويكشف أن العمل جارٍ حالياً على دراسـة علمية متخصصة بالتعاون مع مراكز بحثية زراعية، بهدف تطوير خلطة علفية مثالية مـن هذه المخلفات لاستخدامها فـي تسمين العجول وتربية الأبقار والماشية، وهو ما يمنح المزارع قيمةإضافية إلى جانب بيع الفطر نفسه.

تسويق مرن

يـوضـح صـاحـب الـمـشـروع أن الفطر المحاري يتمتع بمرونة عالية في التسويق، إذ يمكن تسويقه طازجاً، أو مجففاً، أو محفوظاً ضمن عـبـوات بـمـواد حافظة مرخصة صحياً، مـا يفتح المجال أمـام أسواق متعددة.

وفيما يتعلق بـالـتـحـديات، يقر علي محمد بأن التسويق يبقى التحدي الأبرز، إلا أن الجهات الداعمة تعمل على نشر ثقافة استهلاك الفطر وتأمين قنوات تسويقية للمستهلكين والمصنعين، كما يشير إلى أهمية الالتزام بإجراءات السلامة الصحية، خاصة عند مرحلة نضج الفطر التي تشهد طرح كميات كبيرة من الأبواغ، ما يستدعي استخدام كمامات خاصة لحماية العاملين.

يـؤكـد مـحـمـد أن تـوسـيـع أثـر هـذا الـمـشـروع يتطلب دعـمـاً منظماً من المؤسسات التنموية، ولا سيما منظمات الأمم المتحدة الإنسانية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، أو أي جهة تُعنى بالمشاريع التنموية المستدامة، ويشدد على أن توفير التدريب، والـدعـم الفني والتمويل، مـن شأنه أن يحول مشروع الفطر المحاري إلى أداة فاعلة لإخراج عدد كبير من الأسر الهشة من دائرة العوز إلى دائرة الإنتاج.

تحسين النمط الغذائي

بدورها توضح أخصائية التغذية ساندي درغـام أن الفطر المحاري لا يعد منتجاً زراعـيـاً فحسب، بـل مـادة غذائية عالية القيمة يمكن أن تسهم فـي تحسين النمط الغذائي للأسر، وتؤكد أن هذا النوع من الفطر يُصنّف ضمن المصادر النباتية الغنية بالبروتينات، ويحتوي على طيف واسع من الفيتامينات والمعادن الأساسية، ما يجعله بديلاً صحياً للحوم، خاصة لدى الفئات ذات الدخل المحدود.

غذاء ودواء

وتشير درغـام إلى أن الفطر المحاري يتميز بانخفاض سعراته الحرارية وخلوه من الكوليسترول، الأمر الذي يجعله مناسباً للأنظمة الغذائية الوقائية والعلاجية على حد سـواء، كما توضح أنـه يحتوي على مركبات طبيعية ذات خصائص داعمة للمناعة، ومضادة للبكتيريا والفيروسات، إضافة إلى مركبات أخرى تخضع للدراسة العلمية لفاعليتها في مقاومة الالتهابات وبعض أنواع الأورام.

وتلفت إلى أن تعريض الفطر لأشعة الـشـمـس لـفـتـرة قـصـيـرة قـبـل الطهي يساعد على رفع محتواه من فيتامين D، ما يمنحه أهمية إضافية في ظل انتشار حـالات نقص هـذا الفيتامين بين شرائح واسعة من السكان، وتخلص إلى أن إدخال الفطر المحاري ضمن السلة الغذائية اليومية يمكن أن يحقق فائدة مزدوجة: دعم الصحة العامة وتعزيز الأمن الغذائي بتكلفة منخفضة.

«زراعة اللاذقيـة» تباشـر بتوزيع الحطـب على مخيمات خربة الجوز لمواجهة الصقيع

الحرية – لوريس عمران

باشرت اليوم مديرية الزراعة في محافظة اللاذقية عبر دائـرة الحراج بعمليات توزيع مـادة الحطب كوقود حيوي للتدفئة على الأهالي النازحين في مخيمات خربة الجوز بريف إدلب، وذلك في استجابة ميدانية عاجلة تزامناً مع اشتداد موجات الصقيع التي تضرب المنطقة.

وتأتي هذه الخطوة لضمان حماية العائلات والأطفال من الآثار القاسية لانخفاض درجات الحرارة إلى مستويات حرجة، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تعاني منها الخيام المتهالكة أمام رياح الشتاء العاتية. وأشرف المهندس ماهر محمد رئيس دائرة الحراج، بشكل مباشر على انطلاق قوافل التوزيع، مؤكداً أن الجهود انتقلت من مراكز التجهيز والتقطيع لتصل الآن إلى أيدي مستحقيها في قلب المخيمات.

وأوضح المهندس محمد في تصريحه لصحيفة" الحرية "أن هذه التحركات تعكس التزام الدوائر الرسمية بتسخير كافة الإمكانيات المتاحة لتوفير بدائل تدفئة آمنة تساهم في استقرار الوضع الصحي والمعيشي للنازحين في المناطق الجبلية والحدودية.

لافتاً إلى أن العمل الميداني الجاري اليوم يمثل شريان حياة حقيقياً للأهالي الذين يواجهون البرد القارس بإمكانيات محدودة، مبيناً أن المديرية وضعت خطة دقيقة لضمان وصول الدعم العاجل لكافة العائلات و بأسرع وقت ممكن، سعياً منها لتخفيف معاناة النزوح وتعزيز قدرة الأهالي على الصمود في وجه الظروف الجوية القاسية.

الحرية
العـدد 23 | السـنة الثانية | الأربعـاء 7 كانـون الأول 2026 م

نافذة للمحرر

مسبب بلا ذنب!

وليد الزعبي

ليست بخافيةٍ على أحد ظاهرة الانتشار الكثيف للدراجاتٍ النارية في طرقاتنا، ومدى خطورتها الكبيرة نتيجة قيادتها الرعناء من شبان طائشين، ليس لديهم أدنى إحساس بالمسؤولية أو المبالاة تجاه سلامتهم وسلامة الآخرين.

مهما اجتهدنا في توصيف الاستعراضات البهلوانية التي تعم شوارع معظم مدننا وبلداتنا يبقى أقل مما هو في الواقع، حيث يكثر سير تلك الدراجات منزوعة كواتم الصوت بشكل معاكس وسرعات جنونية والتجاوز من اليمين والانطلاق على عجل واحد، وأغلبنا صادف وقوع حوادث صدم مؤسفة للمارة، بشكل أدى إلى وفيات أو أضرار جسدية بالغة.

المشكلة الأخرى التي لا يتقبلها عقل، تتمثل بكيفية تحميل المسؤولية لدى وقوع الحوادث، فلو اصطدمت الدراجة نتيجة سرعتها الجنونية أو السير المعاكس أو التجاوز الخاطئ بأي سيارة عابرة أو حتى متوقفة تعتبر السيارة هي المسبب، ويتحمل صاحبها كامل التبعات إن لجهة تكاليف علاج سائق الدراجة الباهظة جداً أو جهة إصلاح دراجته، وحتى السجن ودفع الدية في حال وفاته لا سمح الله، ناهيك بما سيتحمله من عبء مادي قد يكون كبيراً جداً لقاء إصلاح الأضرار التي لحقت بالسيارة إثر الحادث الذي لا ذنب لسائقها به.

إذا كان قانون السير المعمول به يُحمّل السيارة مسؤولية حوادث اصطدام الدراجات النارية بها واعتبارها المسبب ولو كان الحق على الدراجة، فينبغي تغييره لأن هذا الأمر غير منصف أبداً، كما ينبغي تغيير العرف السائد مجتمعياً الذي يعتبر بلا أي نقاش أو اعتبار لرأي الشهود أن السيارة دائماً هي المسبب وتتحمل المسؤولية، وخاصة أن مثل هذا الأمر ينجم عنه استمرار تمادي الشباب الطائش في التهور والا مبالاة حيال عواقب الحوادث التي قد يتسببون بها.

ولا بد أن نكرر هنا ضرورة عدم التهاون مع حالات القيادة الرعناء للدراجات النارية، وضرورة ردعها ومنع قيادة الدراجات من الفتية دون سن الثامنة عشرة وتحديد ساعات محددة لمنع قيادة الدراجات خلالها وخاصة خلال الليل إلا للكبار وفي الحالات الضرورية.

باستثناء «الشتوية» والبطاطا..

ارتفاع في مؤشر أسعار الخضروات.. والبندورة تقود موجة الغلاء

الحرية – عمار الصبح

شهدت أسعار الخضروات في أسواق محافظة درعا ارتفاعاً نسبياً خلال الأيام الماضية، مقارنة مع ما كانت عليه قبل أسبوع تقريباً، مدفوعة بتراجع في إنتاج كثير من الأصناف الرئيسية تزامناً مع نهاية مواسمها.

البندورة ترتفع إلى الضعف..

وفي جولة على عدد من أسواق المحافظة، رصدت "الحرية" ارتفاعاً ملموساً في أسعار عدد من الأصناف على رأسها البندورة، والتي سجلت رقماً قياساً هذا الموسم إذ تجاوز سعر الكيلو 11 ألف ليرة، مقارنة مع 6 آلاف ليرة قبل أقل من أسبوعين، فيما تراوح سعر الكوسا بين 8 إلى 11 ألف ليرة، والفاصولياء 12 ألفاً، والخيار 9 آلاف ليرة.

بالمقابل تشهد الأسواق ارتفاعاً في عرض العديد من أصناف الخضروات وخصوصاً البطاطا والأصناف الشتوية كالملفوف والزهرة، الأمر الذي ساهم في استقرار أسعارها، إذ لا تزال أسعار البطاطا مستقرة بين 3 و 4 آلاف ليرة، وكذلك الملفوف والزهرة بين 3 و 4 آلاف ليرة، والجزر 3 آلاف ليرة، إضافة إلى الأصناف الورقية كالسبانخ والبقدونس والبصل الأخضر التي سجلت ارتفاعات محدودة.

نهاية المواسم الرئيسية..

وأرجع عدد من تجار الجملة حالة التذبذب في الأسعار بين صنف وآخر إلى العرض والطلب، إذ شهدت الفترة الماضية نهاية المواسم الرئيسية لعدد من الأصناف أبرزها البندورة والخيار، فيما لا تزال الأسواق تشهد وفرة في أصناف أخرى كالبطاطا والخضروات الشتوية.

وأكد منير المحمود تاجر خضار في سوق هال مدينة الصنمين، أن ارتفاع أسعار البندورة يأتي في وقت تشهد فيه الأسواق ارتفاعات في الطلب وقلة في العرض، خصوصاً بعد انتهاء إنتاج المحصول الرئيسي في درعا، والتي تعد أكبر المحافظات إنتاجاً للبندورة المكشوفة، لافتاً إلى أن أغلب الكميات الموجودة في أسواق المحافظة هي من البندورة المزروعة في البيوت المحمية في المحافظات الساحلية، باستثناء كميات بسيطة من البندورة الحورانية والتي جرى قطافها قبل فترة.

وأشار التاجر إلى أن إنتاج العروة الخريفية من البطاطا لا يزال يغطي حاجة الأسواق وبكميات جيدة وبأسعار مقبولة ومستقرة نسبياً، ويتوقع أن يستمر الاستقرار في أسعار المادة خلال الفترة المقبلة إلى أن ينتهي إنتاج المساحات المزروعة بالبطاطا الخريفية.

الخضروات الشتوية تعدل مزاج الأسواق

ودخلت معظم أصناف الخضروات الشتوية المزروعة في درعا مرحلة الذروة في الإنتاج، وهو ما ساهم في انخفاض أسعارها، واعتمادها من قبل كثير من الأسر كبديل مؤقت عن الخضروات الرئيسية التي ارتفعت أسعارها.

وقال تاجر الجملة عبد الرؤوف الرمان: إن إنتاج الخضروات الشتوية الذي بدأ منذ شهر تقريباً، متواصل وبشكل متتابع حتى بداية شهر نيسان القادم، فبعد الزهرة والملفوف والسبانخ، من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة بداية إنتاج المساحات المزروعة بالفول، ثم يتوالي إنتاج الأصناف الأخرى كالفاصولياء والبازلاء تباعاً، معرباً عن اعتقاده بأن تحافظ هذه الأصناف على استقرار أسعارها في حال لم تتعرض لظروف جوية قاسية وموجات صقيع قد يؤثر على الإنتاج.

وتشير الأرقام إلى ارتفاع واضح في المساحات المزروعة بالخضروات الشتوية، وحسب مدير التخطيط والتعاون الدولي في مديرية زراعة درعا المهندس حسن الأحمد، فقد زادت المساحات المزروعة بالخضروات الشتوية على تنوعها إلى ما يقارب 1100 هكتار، فيما تبلغ المساحة المخطط زراعتها 676 هكتاراً فقط، لافتاً إلى أن المخطط من البصل الشتوي يبلغ 90 هكتاراً والمنفذ 193 هكتاراً، أما الثوم فالمخطط 113 هكتاراً والمنفذ 380 هكتاراً.

إنفاق 3.7 مليارات ليرة على مرضى السرطان في السويداء

الحرية – طلال الكفيري

كشف رئيس مجلس إدارة جمعية أصدقاء مرضى السرطان في السويداء الدكتور عدنان مقلد لـ " الحرية " أن إنفاقات الجمعية على مرضى السرطان في السويداء وصلت خلال العام الفائت إلى حوالي 3.700 مليارات ليرة" وقد أنفقت بغية تقديم أدوية علاجية – تحاليل طبية – تصوير أشعة الخ" للمرضى.

ولفت مقلد إلى أن هذه المبالغ المالية التي تم إنفاقها هي تبرع للجمعية من المجتمع المحلي والمغتربين، حيث وصل عدد الحالات المرضية الذين راجعوا الجمعية، خلال العام الماضي لتأمين الدواء العلاجي اللازم لهم، وإجراء فحوصات طبية إلى حوالي 5730 مريضاً، بينما بلغ عدد الحالات المرضية التي راجعت المشافي المختصة في دمشق من خلال باص الجمعية بشكل مجاني 8231 حالة لتلقي العلاج اللازم لهم، كما بلغ عدد الحالات التي خضعت للكشف المبكر عن سرطان الثدي ما يقارب 732 حالة.

وأوضح مقلد أن جمعية أصدقاء مرضى السرطان في السويداء أحدثت منذ أكثر من 17عاماً، وكان الهدف منها تقديم يد العون والمساعدة لمرضى السرطان في المحافظة، وخصوصاً مع وصول عدد مرضى السرطان في السويداء، و بحسب إحصاءات وزارة الصحة إلى حوالي 7500 مريض.

جهود مستمرة لتحقيق الاستدامة رغم التحديات الكبيرة للقطاع الصحي باللاذقية

الحرية – باسمة إسماعيل

تسعى مديرية صحة اللاذقية إلى تحقيق تقدم ملموس في مستوى الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين منذ بداية التحرير، رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها، سواء على صعيد البنية التحتية للمشافي أو في مجال توفير الأدوية والمستلزمات الطبية. وفي هذا الإطار، استعرض مدير اللاذقية الدكتور خليل آغا، أبرز الإنجازات التي تحققت خلال العام الماضي، إلى جانب الخطوات المتخذة لتحسين الواقع الصحي، والصعوبات التي ما زالت تعترض عمل المديرية.

تحسّن تدريجي بعد واقع متدهور

وفي تصريح خاص لـ«الحرية»، أوضح آغا أن الواقع الصحي في المحافظة شهد تطورات ملحوظة منذ منتصف العام الماضي، مشيراً إلى أن الوضع في بداية التحرير كان سيئاً للغاية، حيث عانت المشافي من ضعف الأداء والإنتاج، وتسيّب واضح في التزام الكادر الطبي، إضافة إلى مشكلات كبيرة في البنية التحتية، ونقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، وبيّن أن المواطنين الذين كانوا يرتادون المشافي العامة اضطروا في تلك المرحلة إلى شراء معظم الأدوية والمواد الطبية من خارج المشافي لتلقي العلاج.

إجراءات عملية لتحسين الخدمات

وأشار آغا إلى أنه منذ بداية العام الماضي بدأت مديرية الصحة باتخاذ خطوات فعّالة لتحسين الواقع الصحي، حيث شهدت الأشهر الأولى تحسناً تدريجياً، تمثل في ترميم عدد من المشافي والمراكز الصحية، وتزويدها بالمستلزمات الطبية، ما أسهم في رفع مستوى الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين.

أرقام تعكس ثقة المواطنين

وأوضح أن هذا التحسن انعكس بشكل مباشر على إقبال المواطنين على المشافي العامة، إذ ارتفع عدد المستفيدين من الخدمات الصحية بشكل كبير، ولفت إلى أن المشفى الوطني في اللاذقية، على سبيل المثال، سجل في الشهر الأخير من العام الماضي أكثر من 70 ألف مستفيد، في حين لم يكن العدد في بداية العام يتجاوز 10 آلاف مستفيد، ما يعكس تحسناً واضحاً في جودة الخدمات وتوفر المستلزمات الطبية.

ضبط الالتزام وتحسين ظروف العمل

وتحدث آغا عن الإجراءات المتخذة لضبط الالتزام الوظيفي للكادر الطبي، موضحاً أنه تم تشديد الرقابة على الدوام بعد أن كان متسيباً، وتأمين المبيت للكادر الطبي، إلى جانب زيادة رواتب الأطباء والممرضين، الأمر الذي أسهم في رفع مستوى الالتزام. كما تم التركيز على تحسين الخدمات في المراكز الصحية والمستوصفات داخل المدينة وفي الأرياف، بهدف تخفيف الأعباء عن المواطنين والضغط عن المشافي العامة.

تحديات البنية التحتية ونقص الأدوية

وحول التحديات التي ما زالت تواجه المديرية، بيّن آغا أن ضعف البنية التحتية لعدد من المشافي والمنشآت الصحية يشكل التحدي الأبرز، رغم التحسينات التي أنجزت منذ التحرير، إذ لا تزال بعض الأقسام بحاجة إلى استكمال أعمال الترميم.

وأشار إلى تحدٍ خاص يتمثل في مشفى جبلة الوطني الجديد، الذي بدأ العمل فيه قبل سنوات ولم يُستكمل حتى الآن بسبب إشكالات مع الشركات المنفذة، ما أعاق وضعه في الخدمة.

وأوضح أن المشفى الحالي في جبلة لا يستوعب سوى 60 سريراً، في حين تبلغ الطاقة الاستيعابية للمشفى الجديد 230 سريراً، ما يجعل إنجازه خطوة أساسية لتخفيف الضغط عن مشافي اللاذقية.

ولفت إلى تحديات أخرى تتعلق بعدم توفر الأدوية المزمنة بشكل دوري في المراكز الصحية، مثل أدوية السكري وضغط الدم، إضافة إلى قلة بعض الأمصال كأدوية داء الكلب ولدغات الأفاعي والعقارب، وغياب بعض الأدوية مرتفعة الثمن مثل أدوية المناعة والأمونيم.

استدامة في تقديم الرعاية الصحية

ورغم هذه التحديات، أكد آغا أن ما تحقق خلال الأشهر الماضية يُعدّ تقدماً ملموساً قياساً بالواقع الصحي الصعب الذي استلمته الإدارة الجديدة، مشيراً إلى أن المديرية تعمل على تحسين الوضع الصحي بشكل تدريجي خلال المرحلة المقبلة.

من جهتهم، أكد مواطنون لـ«الحرية» وجود تحسن واضح في مستوى الخدمات الطبية، ولا سيما في بعض أقسام المشافي التي جرى دعمها بأجهزة حديثة، كقسم الكلية الصناعية وغيره، إلى جانب توسّع الخدمات في المراكز الصحية. وأعربوا عن أملهم في أن تتمكن مديرية صحة اللاذقية، رغم محدودية الإمكانات، من تذليل العقبات وتحقيق استدامة حقيقية في تقديم رعاية صحية لائقة وآمنة لجميع المواطنين في المحافظة.

صقيع الساحل يهدد «البيوت المحمية».. ومبادرة استثنائية من كهرباء اللاذقية لإنقاذ الموسم

الحرية – لوريس عمران

تواجه الزراعات المحمية في ريف اللاذقية اختباراً قاسياً مع تدني درجات الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة، حيث تحولت تلك البيوت من ملاذات دافئة للمحاصيل إلى منشآت يهددها "خطر التجمد". وفي ظل موجة الصقيع الحالية، لم يعد المناخ هو العدو الوحيد للمزارع، بل باتت "ساعة الكهرباء" هي الفيصل بين بقاء المحصول أو موته.

معاناة

أجمع مزارعو المحافظة على أن تشغيل مضخات المياه ليلاً هو الوسيلة الوحيدة لرفع حرارة النبات وحماية العصارة من التجمد، ويروي أبو محمود (من قرية الشراشير) لصحيفة "الحرية" حجم المأساة، واصفاً غياب التيار في الساعات التي تلي منتصف الليل بـ "المعركة الخاسرة"، حيث يراقب ذبول محصول البندورة وعجز المحركات عن العمل في التوقيت الحرج. من جانبه، يصف علي سليمان (من قرية الشامية) الوضع بأنه "سباق مع الزمن" إذ يضطر للسهر بانتظار التيار الكهربائي لإنقاذ موسم الفليفلة، مؤكداً أن ضياع ساعة ري واحدة في ذروة الجليد تعني ضياع تعب عام كامل وخسارة مادية فادحة.

مخاوف

بدوره أشار خالد الحسن من قرية الحويز إلى أن تضرر المحاصيل لن يتوقف عند خسارة الفلاح فحسب، بل سينعكس غلاءً فاحشاً في الأسواق، مطالباً باعتبار الطاقة الزراعية "أولوية وطنية".

فيما ناشد شادي العلي من قرية بخضرمو الجهات المعنية بضرورة التنسيق لضمان وصول التيار، منعاً لتحول البيوت البلاستيكية إلى "مقابر جماعية" للخضروات.

إجراءات

استجابة لهذه الاستغاثات، تواصلت صحيفة "الحرية" مع الشركة العامة لكهرباء اللاذقية، حيث أكد مديرها العام المهندس محمد الحكيم أنه تم اتخاذ إجراءات فورية لدعم المزارعين.

منوهاً أن الشركة قامت بإلغاء برنامج التقنين الليلي للخطوط المغذية للبيوت البلاستيكية لليوم الثالث على التوالي، بالإضافة إلى منح المزارعين 6 ساعات تشغيل إضافية يومياً خلال فترة الذروة الصقيعية.

وأكد الحكيم أن هذه الإجراءات تمت بالتنسيق المباشر مع مديرية الزراعة باللاذقية لضمان وصول الطاقة للمناطق المتضررة.

الحرية
العـدد 23 | الســنة الثانية | الأربعـاء 7 كانـون الأول 2026 م

استملاك حي الحمراوي الدمشقي معاناة مستمرة على مدى قرن ونصف

مطالـب بالسـماح للأهالي بترميـم منزلهم للحفاظ على عراقة الحي التراثي

الحرية – بشرى سمير

حي الحمراوي هو واحد من أحياء دمشق التي عانت من الاستملاك في زمن النظام البائد ويمثل أحد الأحياء التاريخية العريقة التي تحمل بين أزقتها ومنازلها تراثاً معمارياً وإنسانياً يعود لمئات السنين.

ومع تعاقب السنوات وخاصة في ظل الظروف التي مرت بها سوريا في الـ14 عاماً الماضية أصبح هذا الحي كغيره من الأحياء القديمة بحاجة ماسة إلى الترميم والحفاظ على هويته التاريخية لكونه مستملكاً كانت مطالب السكان بضرورة منحهم تراخيص لترميم منازلهم تواجه بالرفض من قبل حكومة النظام البائد.

زقاق ابن نوح

ويروي لنا الدكتور ماجد الحسامي أستاذ في التاريخ وأحد أبناء حي الحمراوي قصة استملاك الحي التي بقيت عالقة لعقود حيث يُعد حي الحمراوي جزءاً من دمشق القديمة، ويتميز بطابعه العمراني التقليدي الذي يجمع بين الطراز العربي الإسلامي والتأثيرات العثمانية.

الحي تاريخياً كان يسمى زقاق ابن نوح، قبل أن يبني القاضي كمال الحمراوي في عام 1480 داراً كبيرة ليقتبس الاسم منه، ثم بنى أسعد باشا العظم، قصر العظم على حدود هذه الزقاق. يضم الحي سوقاً مشهوراً اسمه "سوق الصاغة"، الذي تعرض لحريق في 1960 التهم جميع المحلات، ما دفع المشير عبد الحكيم عامر، نائب رئيس الجمهورية المتحدة حينها، إلى إصدار قرار باستملاك أحياء وأزقة الحي.

شهد الحي عبر تاريخه تحولات اجتماعية وديموغرافية متعددة، حيث كان موطناً لعائلات دمشقية عريقة، وتحول تدريجياً إلى منطقة ذات كثافة سكانية عالية ومتنوعة، تحوي المنطقة العديد من المباني الأثرية والتراثية التي تعكس تاريخ المدينة العريق.

تأهيل البنى التحتية

ولفت الحسامي أن الهدف كان من الاستملاك هو تنفيذ مشاريع تطويرية وبنية تحتية وفتح ممرات وطرق لخدمة الحركة المرورية وإعادة تاهيل البنى التحتية المتهالكة وحماية التراث المعماري لكون الحي قديماً .

ظلم للسكان

ولفت الحسامي أن استملاك الحي لم يترافق بتعويض السكان، بشكل لا يتناسب مع القيمة الحقيقية لعقاراتهم كما أنه أسهم في تفكيك النسيج الاجتماعي للحي التاريخي، وتهجير سكان الحي الأصليين الذين عاشوا في المنطقة لعقود وتوراثوا المنزل على أجدادهم وعدم القدرة على التصرف في العقارات إذ لا يستطيع السكان بيع أو نقل ملكية منازلهم وصعوبة الترميم، يتطلب أي عمل ترميم تراخيص معقدة من عدة جهات وتدهور المباني بسبب تعقيد الإجراءات، تدهورت حالة العديد من المنازل التراثية وكان هناك تهجير غير مباشر، بعض العائلات اضطرت لمغادرة منازلها بسبب عدم صلاحيتها للسكن .

انتعاش الآمال

واليوم وبعد تحرير سوريا انتعشت آمال سكان حي الحمراوي في رفع الاستملاك عن حيهم وخاصة أنه يغص بالبيوت الشامية العريقة والمحال التجارية ومنحهم التراخيص لترميم منازلهم ومحالهم بما يتناسب مع الطبيعة التراثية للمنازل وتسوية أوضاع الملكية والاعتراف بحقوقهم التاريخية في المساكن وإشراكهم في خطط ترميم الحي كشركاء وليس كمتلقين للقرارات وتوفير دعم مالي وفني لترميم منازلهم بما يحافظ على طابعها المعماري.

السماح بالترميم

ويرى الدكتور الحسامي أن رفع الاستملاك والسماح بالترميم يسهم في الحفاظ على التراث المعماري الأصيل ويمكن للسكان المحليين، بمساعدة خبراء في الترميم الحفاظ على الطابع المعماري التراثي والقديم لمنازلهم بشكل أفضل من المشاريع التجارية الكبيرة التي قد تهمل التفاصيل التاريخية، ومن جانب آخر يسمح هذا الأمر باستمرار الحياة الاجتماعية والثقافية في الحي، والحفاظ على النسيج الاجتماعي المترابط الذي يميز الأحياء التاريخية. وأضاف الحسامي: السماح بالترميم يحفز تملك السكان لمنازلهم وترميمها على الاستثمار في المنطقة، ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي وفرص العمل بدلاً من تحمل تكاليف الاستملاك والتعويضات وإعادة الإعمار ويمكن للدولة أن تدعم السكان من خلال توفير قروض ميسرة أو إعفاءات ضريبية للترميم.

كما أن تعاون الأهالي في ترميم حيهم يشعرهم بالانتماء والمسؤولية تجاه حيهم عندما يكون لهم دور فعال في تطويره والحفاظ عليه وبتوفير التراخيص والإشراف الفني، يمكن توجيه عمليات الترميم والتجديد نحو الطرق السليمة التي تحافظ على الهوية المعمارية.

إنشاء صندوق لدعم الترميم

من جانبه أيمن عتمة عضو مجلس محافظة سابق أشار إلى أن تطبيق سياسة منح التراخيص للترميم قد يواجه عدة تحديات أبرزها محدودية القدرات المالية لكثير من السكان ونقص الخبرات الفنية في الترميم التراثي وصعوبة التوفيق بين متطلبات الحياة الحديثة والحفاظ على الطابع التراثي. ويقترح عتمة إنشاء صندوق حكومي لدعم ترميم المنازل التراثية يقدم قروضاً ميسرة والعمل على تدريب أو التعاون مع حرفيين محليين على تقنيات الترميم التراثي، مع تأكيد ضرورة تبسيط إجراءات منح التراخيص مع الحفاظ على المعايير الفنية وإشراك المجتمع المحلي والخبراء في وضع خطط تطويرية تخدم احتياجات السكان وتحافظ على التراث و توفير حوافز ضريبية للمبادرات الفردية والعائلية في الترميم.

منوهاً بإمكانية الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية في هذا المجال التي نجحت في الحفاظ على أحيائها التاريخية مثل تجربة اسطنبول في ترميم الأحياء التاريخية مع الحفاظ على سكانها الأصليين وتجربة القاهرة في إعادة تأهيل منطقة الجمالية.

حفاظ على الذاكرة التاريخية

وختم عتمة بالقول: إن الحفاظ على حي الحمراوي في دمشق ليس مجرد ترميم حجارة وأبنية، إنما هو حفاظ على ذاكرة مدينة وتاريخ أمة ونسيج اجتماعي حي. وأضاف: بينما قد تكون للاستملاك أهداف تنموية مشروعة، إلا أن سياسة منح التراخيص للسكان لترميم منازلهم تقدم حلاً أكثر استدامة وإنسانية.

هذا النهج يحقق توازناً بين متطلبات التطوير العمراني وضرورات الحفاظ على التراث، مع احترام حقوق السكان وانتمائهم لأحيائهم. يتطلب ذلك إرادة سياسية ورؤية تنموية شاملة تعطي الأولوية للإنسان والتراث معاً، وتتحول من منطق الإحلال إلى منطق التطوير التشاركي الذي يجعل السكان شركاء حقيقيين في حماية تراثهم وإعادة إعمار حياتهم وحي الحمراوي هو جزء من دمشق القديمة، وهو منطقة مدرجة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي.

قضية حي الحمراوي ليست مجرد نزاع على ملكية عقارات، بل هي قضية هوية وتراث وعدالة اجتماعية. السكان ليسوا عائقاً أمام الحفاظ على التراث، بل هم حراسه الحقيقيون وأكثر من له مصلحة في الحفاظ عليه. الحل ليس في تهجيرهم أو تجاهل مطالبهم، بل في إشراكهم كشركاء في حماية تراثهم ومعاشهم. وإن مطالب أهالي حي الحمراوي هي مسألة الاعتراف بحقهم في البقاء في ذاكرتهم الجماعية، وفي منازل تحمل قصص أجدادهم. وقد حان الوقت لإنصافهم وتمكينهم من حماية هذا التراث الإنساني الفريد الذي لا يقدر بثمن.

«كهرباء ديرالزور» تنهي أعمال مشروع تركيب أجهزة إنارة بشوارع الأحياء المتضررة

الحرية – عثمان الخلف

أنهت ورشات الشركة العامة لكهرباء دير الزور أعمال مشروع إنارة شوارع أحياء المدينة ، وذلك بتركيب 800 جهاز إنارة يعمل بالطاقة الشمسية.

مدير عام كهرباء ديرالزور المهندس ياسر العبدالله أوضح في تصريح لـ" الحرية " أن المشروع جاء بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ، والتنفيذ بالتعاون مع منظمة (ADRA).

ووفق العبدالله شمل المشروع كلاً من أحياء : الحويقة، والرشدية، والشيخ ياسين، والشارع العام، وفيلات البلدية، والضاحية، وشارع الأربعين، والجبيلة، والقصور، وهرابش، والمطار القديم، والصناعة، والعرضي.

مؤكداً أنّ المشروع يأتي في إطار تعزيز العمل المؤسسي المشترك وتفعيل الشراكات مع المنظمات الدولية، لدعم الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية المستدامة في محافظة دير الزور.

فيما قامت الشركة صباح اليوم الأربعاء بفصل خط التوتر 230 ك.ف المغذي للمحافظة ، بدءاً من الساعة العاشرة ولمدة ساعتين، وذلك لإجراء صيانة فنية في محطة جندر، بهدف رفع جاهزية الشبكة وضمان استقرار التغذية الكهربائية.

وأضاف: " وعلى صعيد تعزيز وضع الشبكة الكهربائية ومعالجة ضعف التيار وازدياد الحمولات، نفّذ مركز طوارئ معدان عتيق التابع للشركة أعمال تركيب محولة كهربائية باستطاعة 100 K.V.A ، وتعزيز مركز تحويل حي العرفي لمعالجة ضعف التيار الكهربائي بمحولة إضافية باستطاعة 630 K.V.A ، كما نفّذت ورشات التشغيل في قسم كهرباء الميادين، أعمال تمديد شبكة كهربائية جديدة واستبدال الشبكات العشوائية في حي الغرب بمدينة الميادين قرب مدرسة السيدة عائشة، وجاءت هذه الأعمال استجابةً لعودة الأهالي إلى الحي، بهدف تخفيف الأحمال، ومعالجة هبوط الجهد، كما جرى تزويد مركز الاتصالات في مدينة البوكمال بمحولة باستطاعة 400 K.V.A بهدف تحسين التغذية الكهربائية للمركز، بما يُسهم في تعزيز استقرار خدمات الاتصالات في المدينة.

وكانت ورشات الشركة العامة لكهرباء ديـر الـزور أنهت مـؤخـراً أعمال مد شبكة توتر منخفض ، إضافة إلى تركيب محولات باستطاعات مختلفة في القرى التابعة لناحية التبني بالريف الغربي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «UNDP».

وأكـدت المـشـرفـة عـلـى المـشـروع المهندسة لونا صبحي الهنيدي في تصريح سابق لـ «الحرية» أن أعمال المشروع تضمنت مد شبكتي توتر منخفض ومتوسط بطول 7.5 كـم، إضـافـة إلـى تركيب 3 محولات كهربائية باستطاعات مختلفة، وذلك في قرى الشيحة والوسعة والعتيبات التابعة لناحية التبني في ريف دير الـزور الغربي، مُشيرة إلى أن تنفيذ المشروع يأتي ضمن خطة شركة كهرباء دير الزور لتحسين واقع قطاع الكهرباء في الريف الغربي.

كما وضعت ورشـات التشغيل ونقل الطاقة فـي الشركة العامة للكهرباء، بالتعاون مع ورشات مديرية الموارد المائية بدير الزور، خط توتر متوسط 20 K.V.A بدءاً من محطة تحويل مدينة الميادين وصولاً إلى مدينة صبيخان، ليُستكمل لاحقاً حتى قرية الكشمة ، وذلك بهدف تأمين التغذية الكهربائية لآبار الصرف العمودي في مشروع ري القطاع الخامس، وعـددٍ من محطات تصفية مياه الشرب، والجمعيات الزراعية، إضافـة إلـى المشافي الميدانية والمقار الحكومية في مـدن الميادين، العشارة، القورية، صبيخان، وبلدة الكشمة.

«الاتصـالات»:
لا أجور إضافية نتيجة تعديـل العملة وأسعار الخدمات وفق معيار حذف صفرين

الحرية – مايا حرفوش

أعلنت وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات والهيئة الناظمة للاتصالات والبريد في بيان صدر اليوم أن تحويل أسعار خدمات الاتصالات والإنترنت إلى العملة السورية الجديدة يتم حصرياً وفق معيار حذف صفرين فقط، بحيث: كل 100 ليرة سورية قديمة = 1 ليرة سورية جديدة، وذلك دون أي زيادة أو تقريب أو تعديل على الأسعار أو الباقات المعتمدة. ونوهت الوزارة والهيئة أنه لا يترتب على المواطنين دفع أي أجور إضافية نتيجة تعديل العملة، وأن أي تقاضٍ لأسعار أعلى يُعد مخالفة تستوجب المساءلة. كما يترتب على مراكز الخدمة توفير الأوراق النقدية اللازمة لعمليات التسديد والترجيع بما يضمن حسن تقديم الخدمة للمشتركين.

ودعا البيان الى ضرورة الإبلاغ عن أي تجاوزات عبر القنوات الرسمية المعتمدة لدى وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات: **https://tawasal.moct.gov.sy**

الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد:
https://sytpra.gov.sy

بعد الأمطار الأخيرة.. استمرار تعزيل مجرى نهر قويق في ريف حلب الجنوبي

الحرية – حسن العجيلي

تتواصل أعمال إعادة تأهيل مجرى نهر قويق في محافظة حلب، الذي شهد مؤخراً انسدادات حادة بسبب الأمـطار الغزيرة مـا أدى إلـى زيـادة منسوب المياه وتسبب في فيضانات ألحقت أضـراراً واسعة في الأراضـي الـزراعـيـة، وذلـك فـي إطـار الجهود المستمرة لحماية ريف حلب الجنوبي من مخاطر الفيضانات التي تهدد الأراضي الزراعية والممتلكات العامة.

وبيّنت مديرية الـزارعـة والإصـلاح الـزراعـي فـي حلب على موقعها الرسمي أن هطول الأمطار وارتفاع منسوب المياه في نهر قويق تسبب بغمر مساحات تقدر بنحو ٩٠ هكتاراً مع وجـود عوائق على مجرى النهر، مشيرة إلـى أن أغلب الأراضـي التي انغمرت مـزروعـة بمحصول القمح بشكل رئيسي ومحصول الفول.

وأوضح مسؤول منطقة سمعان الجنوبية محمد السالم العلي خلال تصريح خاص لصحيفة "الحرية" أن تدفق المياه بسبب الأمطار مؤخراً والارتفاع الكبير في منسوب النهر، استدعى تكثيف العمل الميداني في عدد من القرى الأكثر تضرراً مثل (زيتان والعيس وتليلات) لتعزيل مجرى النهر وإصلاح الطرقات، حيث تم استخدام معدات ثقيلة لفتح المجاري المائية وضـمـان عـدم حـدوث فـيـضـانـات جديدة.

وبيّن العلي أن التنسيق مستمر بين مختلف الجهات المعنية مثل مديرية الـمـوارد المائية ومديرية الخدمات الفنية ومـديـريـة الـزراعـة والإصـلاح الزراعي وبإشراف من محافظة حلب لتحقيق أعلى مستوى من الجاهزية والتأهب لمواجهة التحديات الناجمة عـن الأمـطـار الـغـزيـرة، وحـل كافة المشكلات التي تسببت بها السيول الأخيرة.

مشيراً إلى أن إدارة المنطقة تعمل على دفع آليات إضافية لتسريع أعمال تدعيم مجرى نهر قويق وتنظيفه مـن الـعـوائـق، وذلـك بهدف حماية الأراضـي الزراعية والبنية التحتية من الأضرار المحتملة.

وتعدّ هـذه الخطوات جـزءاً من سلسلة إجـراءات وقائية تقوم بها مـحـافـظـة حـلـب فـي إطـار تعزيز الاسـتـجـابـة لـلـطـوارئ الطبيعية، وخطوة مهمة في سبيل بناء بيئة أكثر اسـتـدامـة، وتحقيق تـوازن بين احتياجات السكان ومطالب الحفاظ على البنية التحتية.

مـن التحـدي إلى الريـادة..

المرأة السورية شريك في التنمية الاقتصادية المستدامة

الحرية – باسمة إسماعيل

برهنت المرأة السورية على مر العصور أنها رمـز للصمود والإبــداع، وقدرتها على تحويل التحديات إلى فرص.

واليوم تلعب النساء دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر مشاريعهن الصغيرة، التي تسهم في دعم أسرهن والمجتمع.

تـلـك الـمـشـاريـع الـتـي تشمل العديد من المجالات مثل الحرف اليدوية، الزراعة، والتجميل.. الخ، هي شهادة على أن الإبداع لا يتوقف حتى في أحلك الظروف.

ومع ازدياد الحاجة للدعم المستمر، يبقى التسويق والتدريب ركيزتين أساسيتين لضمان استدامة هذه المشاريع ونجاحها.

شريك أساسي في التنمية الاقتصادية

تتسارع اليـوم جهود الـمـرأة السورية لتكون جـزءاً من التغيير الاقتصادي الذي يحتاجه وطنها. العديد من النساء اللواتي قابلتهن "الحرية" أكدن أهمية تمكين المرأة من خلال دعم مشاريعهن الصغيرة، خاصة من خلال توفير فرص التسويق والتدريب.

واعتبرت النسوة أن الحكومة والمجتمع المدني مطالبان ببذل المزيد من الجهود لدعم المشاريع النسائية، ما يسهم في تعزيز قدرة المرأة على بناء وطنها.

التوسع والتسويق

من خلال تجارب النساء السوريات، تبين أن المعارض تشكل فرصة ذهبية لعرض المنتجات وتسويقها، حيث يعتبرها العديد منهن منابر هامة لتوسيع قاعدة العملاء وتعريف المزيد من الناس بما يقدمنه من منتجات.

فاديا قويقة، التي تعمل في مجال صناعة التحف اليدوية، قالت: إن المعارض الحكومية والخاصة تفتح آفاقًا جديدة لعرض منتجات النساء السوريّات، ما يسهم بشكل كبير في استمرار مشاريعهن.

ريـم إبـراهـيـم، الـتـي تعمل فـي مجال الإكسسوارات، أضافت بدورها بأن المعارض توفر فرصة للتفاعل مع جمهور جديد، وهو ما يساعد في التوسع وزيادة قاعدة العملاء.

أما نداء نبيعة، التي استفادت من الدورات التدريبية الخاصة بهيئة تنمية المشاريع الـصـغـيـرة، فـقـد أكــدت أن هـذه الــدورات أسهمت بشكل مباشر في تطور مشروعها الزراعي، ما ساعدها على فتح أسواق جديدة وتحقيق دخل ثابت.

وشاركت فاطمة سليمان، التي تصنع منتجات طبيعية للعناية بالشعر والبشرة، تجربتها قائلةً إن المعارض كانت دائمًا أداة فعّالة لتوسيع نطاق تسويق منتجاتها، لكنها شـددت على ضـرورة توفير الدعم التسويقي المستمر لضمان استدامة هذه المشاريع في المستقبل.

التسويق المستمر ركيزة

لطالما أكدت النساء السوريات أن الدعم المستمر في مجال التسويق هو العنصر الحيوي الذي يضمن استمرارية نجاح المشاريع الصغيرة.

فـي هـذا الـسـيـاق، شـددت راميـا بشير، صاحبة علامة "راما بيوتي" للمستحضرات التجميلية الطبيعية، على أن المعارض لا تكفي وحدها، بل يجب أن يرافقها دعم تسويقي دائم لتحقيق النجاح المستدام.

كذلك، أضافت رمزة نصير، المتخصصة فـي أعـمـال إعـادة التدوير والإكـسـسـوارات المنزلية، أن المعارض كانت فرصة ثمينة لها بعد التقاعد لتأمين احتياجاتها المالية وتوسيع دائرة عملها.

دعم المرأة الريفية

الـمـرأة السورية فـي المناطق الريفية والمدن لا تقتصر إسهاماتها على الصناعات الحرفية فقط، بل تشمل الزراعة والمشاريع الأخـرى، التي تعزز الاستدامة في المناطق الريفية.

رئيسة شعبة التنمية الريفية في مديرية زراعـة اللاذقية، المهندسة حلمية منصور تحدثت لـ"الحرية" عن الـدور الـذي تقوم به الشعبة في تمكين النساء الريفيات، من خلال الـدورات التدريبية التي تشمل مختلف المجالات والاختصاصات.

وأضـافـت منصور: هـذه الــدورات تفتح مجالاً للنساء الريفيات للبدء بمشروعاتهن الخاصة، كما يتم تقديم الدعم التسويقي لمنتجاتهن في صالاتنا الموزعة في المناطق الأربـع، بالإضافة لإشراكهن في المعارض والمهرجانات، ما يساهم بشكل كبير في توسيع دائرة عملهن.

تمكين المرأة

من جهته، أكد الخبير الاقتصادي والمدرب الدولي في التنمية البشرية، فادي حمد، في حديثه مع "الحرية"، أن تمكين المرأة من خلال دعم مشاريعها الصغيرة يعد عنصراً أساسياً ليس فقط لتحسين وضعها المالي، بل أيضاً لتعزيز الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وأضـاف حـمـد: الـمـرأة الـسـوريـة تمتلك قدرات هائلة في الابتكار والإنتاج، وقد أثبتت هذه المشاريع الصغيرة قدرتها على التكيف والنمو، حتى في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد السوري. ومع ذلك ما زلن يحتجن لمزيد من الدعم.

وشدد على أهمية توفير الدعم المستمر لهن في مجالات التمويل، التسويق، والتدريب لضمان استمرارية نمو هذه المشاريع، لأنها ستكون قادرة على التأثير بشكل إيجابي في الاقتصاد الوطني على المدى البعيد.

تحويل التحديات لفرص حقيقية

لقد أثبتت الـمـرأة الـسـوريـة أن الإرادة والتصميم يمكن أن يحولا التحديات إلى فرص حقيقية للابتكار والإنتاج.

إن تمكين الـمـرأة عبر تدريبها، وتوفير الدعم المادي والتسويقي لمشاريعها، لا يسهم فقط في تحسين وضعها المالي، بل يعزز من قـدرة الاقتصاد الوطني على الـنـهـوض. وبـاسـتـمـرار الـدعـم والمساندة، ستظل المرأة السورية في طليعة القوى المنتجة وركيزة أساسية في عملية إعادة بناء وطنها اجتماعياً واقتصادياً.

«حتى آخر خيمة».. حملة لفريق ملهم التطوعي لترميم المنازل ودعم الأهالي في المخيمات

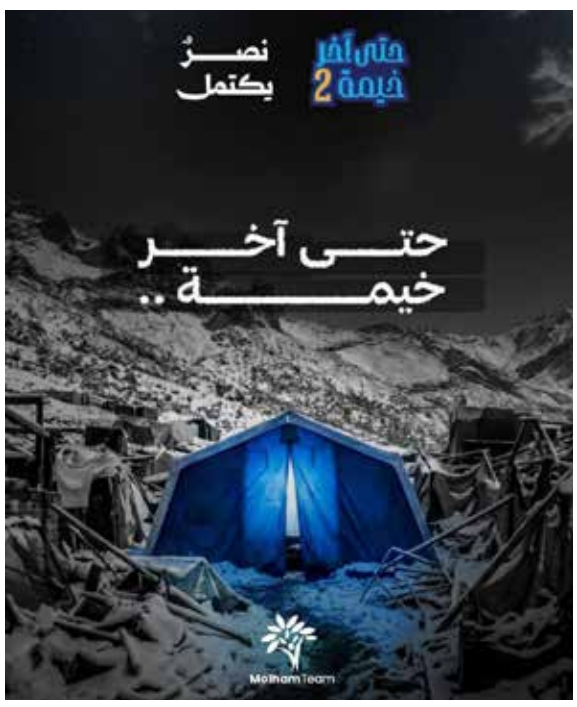

الحرية – سراب علي

أطلق فريق مَلهم التطوعي في اللاذقية حملة (حتى آخر خيمة) التي تهدف إلى طي صفحة الخيم، وتمكين العائلات من العودة إلى منازلهم المُدمرة، ومع هذه الحملة تشابكت أيادي أبناء محافظة اللاذقية.

ففي الشوارع والمحلات التجارية تنتشر صناديق التبرع، إذ بدأ الفريق مؤخراً بتوزيعها في مدينة اللاذقية أمام أصحاب المقاهي والمطاعم والمحلات التجارية، ليجعل من عملية التبرع أمراً في متناول الجميع.

من الترميم إلى التدفئة

ويوضح منسق القسم الإنساني في فريق مَلهم التطوعي في مدينة جبلة وليد بلة أن الحملة انطلقت من الإيمان بأن المعاناة الطويلة التي عاشها النازحون تحت الخيام لا تُحتمل ولا بد أن تنتهي .ويؤكد أن الحملة هي من أبناء اللاذقية، والطابع المجتمعي للمبادرة يسعى لأن تصل لآخر خيمة ولا تقتصر جهود الفريق على محور واحد، بل تنقسم إلى عدة خطوط متوازية لتلبية الاحتياجات العاجلة، أولها توفير الحطب للتدفئة هي خطوة عاجلة لمواجهة برد الشتاء القارس، وتعزيز التبرعات يعمل الفريق على توسيع قاعدة الدعم المادي من خلال حملة جمع تبرعات مكثفة، تجمع بين القنوات الأونلاين (الإلكترونية) والفيزيائية الميدانية. ويضيف بلة: في خطوة مهمة أيضاً يتم التركيز الأساسي ترميم المنازل وحتى الآن استطعنا أن نصل إلى ترميم المنازل لأكثر من 100 عائلة، وتوفير دعم مالي مباشرة للأسر تُمكنهم من إعادة تأهيل منازلهم المدمرة جزئياً أو كلياً، لتكون بديلاً آمناً عن الخيام.

استجابة شعبية

ويشير بلة إلى تفاعل المجتمع باللاذقية الصغار قبل الكبار للتبرع والتخفيف عن الأهالي في المخيمات، وقد تجاوزت قيمة التبرعات المادية وحدها في اللاذقية 250 مليون ليرة سورية، وهو رقم يعكس حجم الاستجابة الشعبية. ويختم بالقول: إن هناك تعاوناً ميدانياً من فرق تطوعية أخرى، ما يشير إلى عمل شبكي تشاركي في الميدان.

تجنباً لـ«فوبيا» التغيير.. نجاح الليرة الجديدة يستدعي مراعاة أنماط تفكير أغلب الفئات العمرية للمجتمع

الحرية – إلهام عثمان

مـع إطـلاق العملة الوطنية الجديدة، نشهد مقاومة مجتمعية طبيعية أو ما يطلق عليه "فوبيا التغيير"، حيث تلامس ذاكرة الناس اليومية وهويتهم الرمزية من وجهة نظر بعضهم، فالارتباط العاطفي بالعملة القديمة يجعل استبدالها يشبه فراق جزء من الماضي، بينما تزيد المخاوف الاقتصادية الحقيقية أو المتصورة من حدة هذا القلق، لا سيما أن التحدي يتضاعف في عصر "الضجيج الرقمي"، حيث تتحول المنصات الاجتماعية إلـى أدوات تضخيم للشائعات، فتُسقط المعلومات غير الموثّقة في أذهـان الناس كحقائق، مـا يعمّق الاضـطـراب النفسي الجماعي ويوسع فجوة الثقة بين المواطن والقرار الرسمي، وهنا تأتي الثقة لتكون اللبنة الأولى لأي نجاح في هذه الرحلة الوطنية.

لماذا يتردد البعض؟

ومع مقاومة التغير والمشاعر المتذبذبة التي قد يشعر بها الأفراد نتيجة طرح العملة بحلتها الجديدة، أكدت المستشارة والخبيرة النفسية والتربوية مجد آلوسي لـ" الحرية"، أن العملة في الوعي الجمعي ترتبط بأكثر من قيمتها المادية؛ فهي جزء من الرواية اليومية للأفراد، وتحمل رموزاً وطنية وتاريخية ارتبطت بذكريات شخصية وجماعية، هذا الارتبـاط العاطفي والثقافي يفسر جزئياً التردد الطبيعي الذي قد يصاحب أي تغيير نقدي، خاصة لدى الأجيال التي ارتبطت بعملة محددة لفترة طويلة طويلاً.

من الشعارات إلى القصص الواقعية

وبينت آلـوسـي أن الـتـجـارب تشير إلى أن وضـوح الرسالة وبساطتها هما مفتاح التعامل مع المراحل الانتقالية، فعرض تجارب حية لمواطنين تعاملوا بسلاسة مع العملة الجديدة، وإجابات مباشرة على الأسئلة الشائعة عبر منافذ متنوعة، حتماً يبني الثقة ويقلل من الفجوة بين القرار والتطبيق.

كما تبرز أهمية الحوار المفتوح في الأندية والجمعيات والمراكز الاجتماعية كجسور للتواصل المباشر.

لافتة إلى أن الإنسان بطبيعته يميل إلى الاستقرار، وأي تغيير في أدواته اليومية يثير ارتباكاً داخلياً، فالعملة القديمة ليست مجرد ورق، بل تحمل رموزاً وصوراً ارتبطت بالذاكرة الجمعية والهوية الثقافية. لذلك، حين يظهر نقد جديد، يشعر كثيرون وكـأن جـزءاً من تاريخهم يُستبدل.

فئات تحتاج عناية خاصة

كما ركـزت آلوسي في حديثها على أن الانتقال الناجح يستدعي مراعاة احتياجات جميع فئات المجتمع، خاصة كبار السن والأطـفـال، ويشمل ذلـك تصميم العملة الجديدة بوضوح بصري يسهل التمييز، فهم يحتاجون إلـى استراتيجيات خاصة تراعي بساطة الفهم وسهولة الاستخدام، كما يمكن أن يكون التصميم البصري للعملة الجديدة واضـحـاً ومميزاً بـالألـوان والـرمـوز، ليسهل التعرف عليها، وتنظيم جلسات توعية في المـدارس والـنـوادي الاجتماعية، وتوفير دعم ميداني في المنافذ خلال الفترة الأولـى، لافتة إلـى أن الهدف هو ضمان أن يكون الانتقال سلساً وشاملاً للجميع.

ترجمة المفاهيم إلى لغة الحياة اليومية

ولفتت آلوسي إلى أن أهمية دور الخبراء الاقتصاديين والأكـاديـمـيـيـن والمفكرين كوسطاء ثقة، وذلك لشرح الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتغيير بلغة واضحة وبعيدة عن التعقيد، من خلال المشاركة في اللقاءات المجتمعية والبرامج الإعلامية التفسيرية، يمكنهم المساعدة في بناء فهم مشترك، وتعزيز الثقافة المالية، وربط القرارات الكلية بحياة الناس اليومية.

دور المترجم

أما الإعلام، ووفق رأي آلوسي، ينتقل من دور "الناقل" إلى دور "المُترجم"، وهنا المطلوب ليس نقل البيانات الرسمية فقط، بل تفسيرها بلغة السوق والمواطن البسيط، كيف ستؤثر العملة الجديدة على أسعار السلع اليومية؟ كيف ستتعامل البنوك مع التحويلات؟ ما هي ضمانات حماية المدخرات؟ مبينة أن الإجابات عن هذه الأسئلة البسيطة، عبر تقارير تحليلية وحـوارات مباشرة مع المسؤولين، هي التي تبني الطمأنينة.

ولـفـتـت آلـوسـي إلـى أن الإعـلام يجب أن يلعب دور "المُصحّح الآنـي" للشائعات، بالتعاون مع المؤسسات الرسمية، لقطع الـطـريـق على المعلومات المضللة قبل انتشارها، خاصة أن إصدار عملة جديدة هو قرار استراتيجي مرتبط برؤية اقتصادية طويلة الأمد، وليس إجراءً تقنياً عشوائياً، العديد من الـدول تلجأ إليه لتحديث أنظمتها النقدية وتـعـزيـز مصداقيتها الـدولـيـة. المكاسب الحقيقية، مثل تبسيط السياسة النقدية ورفع مستوى الشفافية المالية، تظهر على المدى المتوسط والطويل".

النقد الجديد

وختمت آلوسي: مقاومة التغيير النقدي ليست عيباً في المجتمع، بل هي رد فعل طبيعي لكن تجاوز هـذه المقاومة يحتاج إلـى مـزيـج مـن التوضيح العملي، الدعم المجتمعي، والتثقيف المستمر، حين يُدار التغيير من منظور إنساني وثقافي، يصبح النقد الجديد فرصة لتعزيز الثقة والوعي، لا مجرد ورقة جديدة في الجيب.

الفقر وزواج الأقارب سببان رئيسيان.. 1.5 مليون معوق عالمياً

الحرية – ياسر النعسان

تعد الإعاقة الجسدية والعقلية لدى بعض الأشـخـاص مـن المشكلات التي تواجههم أنفسهم وتـواجـه الأبـويـن وأسرهم والمجتمع والحكومة بشكل عام لما لها من احتياجات ومتطلبات لا بدّ من تأمينها ليعيش هؤلاء الناس حياة قريبة من الطبيعية بين أفراد المجتمع .

وعرفت الإعـاقـة بأنها إصابة عضلية أو عقلية تحد أو تقلل بشكل كبير من أنـشـطـة الـفـرد فـي واحـد أو أكـثـر من الأنشطة والمهارات الحياتية فالفرد الذي يعاني من إصابة تحول دون قيامه بواحدة أو أكثر من الأنشطة الحياتية.

جوانب الإعاقة

وتشمل الإعـاقـة الأنشطة المتعلقة بالحواس أو الأعضاء أو الجانب العقلي, وقـد تكون جزئية أو بسيطة أو كلية, كما أنها هي العلة المزمنة التي تؤثر في قـدرات الطفل جسمياً أو عقلياً فيصبح نتيجة لذلك غير قادر على القيام بواحدة أو أكثر من الأنشطة والمهارات الحياتية.

وعن أسباب الإعاقة بيّن الاختصاصي النفسي رشيد فلاحة لـ"الحرية"، أن من أسبابها: أولاً المسببات عامة المتمثلة بالفقر الـذي يزيد مـن احتمالية حـدوث الإعاقة, فالأفراد الذين يعانون من الفقر المزمن لا تفسح لهم الفرص للحصول على الرعاية الصحية الـلازمـة أو المأوى والطعام والتعليم ما يؤدي إلى إمكانية إصابتهم ببعض الأمـراض والإصابات التي تؤدي إلى الإعاقة.

وبـيّـن فلاحة أنّ الإحـصـاءات العالمية تقدر عدد الأفراد المعوقين الناتج عن سوء التغذية والـفـقـر بـحـوالـي مليون شخص في عام 2022، مشيراً إلى أن هناك بعض الحالات المثيرة للدهشة ولكنها في الوقت نفسه تدل على الواقع المؤلم الذي تعيشه شعوب تعاني الفقر, ففي الهند على سبيل المثال وبالرغم من معرفة جميع الناس بمخاطر الإصابة الحركية و العصبية, الناتجة عن تناول بعض الأنواع الرديئة من الطعام, فإن ذلك لا يمنعهم من تناولها بسبب عدم توافر غيرها، كما أن الفقر يحول دون تلقي النساء الحوامل الرعاية الصحية المناسبة أثناء الحمل أو بعد الولادة.

لافـتـاً إلـى أنـه يمكن الاستنتاج في النهاية بأن الفقر المزمن يؤدي في الغالب إلى الإعاقة، وهذه الإعاقة تؤدي إلى عزل الفرد وتدني في الدخل وبالتالي زيادة في الفقر ثم زيادة في الإعاقة.

خطر الزواج المبكر

الاختصاصية الاجتماعية ناريمان عبدو، أشارت من جهتها إلى أن الظروف الأسرية المضطربة والحرمان البيئي الشديد والزواج المبكر آثار سلبية على المرأة تظهر بشكل واضح على صحتها وينعكس سلباً على صحة الأبناء وبخاصة إذا تمت الولادة قبل أن تصل الأم إلى سن العشرين, أي قبل أن يكتمل نموها الجسدي وتصبح أكثر صلابة لتحمل الحمل وظروف الولادة.

تفاصيل أكثر على الموقع

اللاجئــون الســوريون..

بيــن أعباء اللجــوء والمرض وصــراع الديـون

الحرية – بشرى سمير

لا تزال تشكل أزمة اللاجئين السوريين واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، حيث فرّ أكثر من 13 مليون سوري من ديارهم منذ بداية الحرب التي شنها النظام البائد على الشعب السوري الأعزل عام 2011.

ويعاني الكثير من اللاجئين بعد تحرير سوريا من أوضاع مالية ومعيشية صعبة، وخاصة أولئك الذين لديهم أمراض مزمنة أو مستعصية وتحتاج فترات طويلة للعلاج وكلفتها عالية.

يشير أحمد النجم وهو لاجئ سوري في الأردن إلى معاناته في معالجة ابنته مريضة السكري إلا أنه تكفل بمصاريف علاجها على نفقته الخاصة وبمساعدة أقاربه وذويه، رغم ضيق حاله وصعوبة معيشته، ما تسبب في تراكم الديون والذمم المالية المترتبة عليه نتيجة تفاقم حالة ابنته الصحية، وتجاوزت هذه الذمم المالية حدود طاقته وقدرته على السداد كعامل عادي معيل لأسرته، وتالياً لا يمكنه مغادرة الأردن والعودة إلى الوطن لمعالجة ابنته بسبب وجود ذمم ماليه طبية كبيرة عليه.

ويضيف النجم: "لا يمكنني إرسال ابنتي بمفردها لتلقي العلاج في سوريا، وقد حاولت ذلك، ولم يسمح بذلك في مركز الحدود الأردني بسبب وجود ذمم مالية مترتبة للمشافي الأردنية، ولا يمكنني العودة إلى بلدي الذي غادرته منذ أكثر من 14 سنة للسبب نفسه، وقد تواصلنا أنا والكثيرين من السوريين اللاجئين مع السفارة السورية في الأردن للمساعدة في حل المشكلة ولم يتحقق أي شيء حتى الآن وننتظر الفرج من الله".

حالة النجم هي واحدة من حالات كثيرة يعيشها اللاجئون في دول اللجوء ومعاناتهم مضاعفة بسبب مرضهم وتراكم الذمم المالية، وهم عاجزون عن سدادها، ومحاصرون بين واقع لاجئ قاس وفرص عمل قليلة ودخل محدود، ووطن لا يستطيعون العودة إليه.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي

من جانبه الخبير في التنمية البشرية محمد البيطار أشار إلى أن الدول الجوار وحدها تستضيف ما يقارب 2.3 مليون سوري، بينهم أكثر من 970 ألفاً مسجلين كلاجئين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يعيش أكثر من 80% من اللاجئين السوريين في هذه الدول تحت خط الفقر، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، ويعتمد معظمهم على المساعدات الإنسانية التي تتناقص عاماً بعد عام بسبب ضعف التمويل الدولي.

ولفت إلى أن تقييدات العمل الرسمي تدفع كثيرين إلى سوق العمل غير المنظم، حيث الأجور المتدنية وغياب الضمانات.

النظام الصحي أعباء لا تطاق

من جانبه الدكتور مازن أبو برغل طبيب عام وخبير إغاثة بين أن اللاجئين السوريين في دول اللجوء يواجهون نظاماً صحياً مثقلاً بالتحديات، بينما يتمتعون بإمكانية الوصول إلى المرافق الصحية العامة، فالخدمات غير مجانية بالكامل إلا للحالات الطارئة والحالات المسجلة، وغالبية اللاجئين يقعون خارج نظام الدعم الصحي الشامل، ما يدفعهم إلى تحمل تكاليف العلاج من أدوية وفحوصات وعلاجات متخصصة.

سجناء المعاناة

وأضاف: تتمثل المعاناة الأقسى في فئة المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة أو حالات صحية معقدة كالسرطان وأمراض القلب والكلى والعمليات الجراحية الكبرى، و تتراكم فواتير العلاج لتصل إلى آلاف وربما عشرات الآلاف من الدولارات، وهو مبلغ خيالي بالنسبة لعائلة لاجئة تعيش على أقل من 1000 دولار شهرياً.

قصص إنسانية

وبين أبو البرغل أن هناك مرضى السرطان الذين يحتاجون إلى جلسات علاج كيميائي وإشعاعي باهظة التكلفة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مرضى الكلى الذين يعتمدون على غسيل منتظم، تصل كلفة الجلسة الواحدة إلى 150 دولاراً، وهناك الأطفال ذوو الإعاقات والأمراض الوراثية الذين يحتاجون إلى رعاية متخصصة وأجهزة طبية.

مبيناً لأن هؤلاء المرضى يعيشون في حالة دائمة من القلق، ليس فقط بسبب المرض، بل بسبب الديون المتراكمة التي تحول بينهم وبين متابعة علاجهم بشكل كامل. كثيرون يتخلون عن العلاج، أو يلجؤون إلى أدوية بديلة أقل فعالية، أو يبيعون ممتلكاتهم القليلة لمواجهة النفقات.

العودة مستحيلة

وحول عدم عودتهم بين الدكتور أبو البرغل أن العودة إلى سوريا لا تمثل حلاً للمرضى السوريين المحملين بالديون لعدة أسباب:

عدم السماح لهم من قبل دول اللجوء لحين تسديد الديوان المتراكمة عليهم وبسبب انهيار النظام الصحي السوري، حيث دمرت أكثر من 50% من المرافق الصحية وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، وعدم وجود ضمانات لاستمرار العلاج أو إمكانية تحمل تكلفته.

وأشار إلى تحمل الحكومة السورية مسؤوليات أساسية تجاه مواطنيها اللاجئين، وخاصة المرضى منهم، والدستور السوري يضمن حق الرعاية الصحية للمواطنين، وهذه المسؤولية تمتد إلى المواطنين أينما كانوا، خاصة في أوضاع استثنائية كاللجوء، ويمكن للحكومة السورية تقديم الدعم من خلال إبرام اتفاقيات مع الدول المضيفة لتغطية جزء من الفواتير الطبية للمواطنين السوريين، وتوفير وثائق سفر وتصاريح عودة مضمونة للمرضى دون مخاطر قانونية، والعمل على إطلاق برامج طبية عبر سفاراتها وقنصلياتها في الدول المضيفة، مقترحاً التنسيق مع منظمات إقليمية ودولية لتسهيل عودة المرضى وتأمين علاجهم، كما يمكن للحكومة السورية التفاوض مع الدول والمستشفيات حول تسديد جزء من الديون المتراكمة، أو إصدار سندات طبية تضمن علاج المواطنين.

حلول

معاناة اللاجئين السوريين المرضى في الدول اللجوء مثل الأردن والعراق ومصر ودول أوروبا وغيرها تجسد مأساة إنسانية مركبة، حيث يتحول المرض إلى حكم بالإدانة المالية والمعاناة المستدامة، بينما تتحمل الدول المضيفة والمجتمع الدولي مسؤولياتهما، وهنا يرى أبو البرغل، أن المسؤولية الأساسية تبقى على عاتق الحكومة السورية التي يجب أن تتحرك بشكل عاجل لمساعدة مواطنيها، لذلك عليها القيام بإنشاء آلية طارئة لمساعدة المرضى السوريين في الخارج.

هذا إضافة إلى تخصيص نسبة من أموال إعادة الإعمار في سوريا لعلاج المرضى اللاجئين، وإنشاء لجان سورية عربية ودولية مع الدول التي تستضيف سوريين، لمعالجة قضية الديون الطبية، وأخيراً العمل على تطوير برامج صحية مشتركة تمكن المرضى من العودة الآمنة وضمان استمرار علاجهم.

وخلص أبو البرغل إلى القول: تبقى الصحة حقاً إنسانياً أساسياً، والمعاناة الإنسانية تتطلب تجاوز الخلافات السياسية. إن مساعدة المرضى السوريين اختبار حقيقي للضمير الإنساني والمسؤولية الوطنية.

أيــوب ســعدية..

مصـور صحفي جابـه الزمـن وحيداً

الحرية – لبنى شاكر

كـان هـذا عـام 2017. وصلنا بـاب السلام عبر دمشق القديمة، بعد أن تتبعنا الطريق بين المناخلية وباب الفرج باتجاه مقام السيدة رقية، يُجاورنا مجرى بردى. في المكان مزيجٌ مُحبب؛ قناطر متوالية تفصل بين الأحياء، وارتفاع مفاجئ في مستوى الأرض يعقبه انخفاض بسيط. يومها لم يكن الجيران يعرفون بعضهم، مع موجات النزوح المُتلاحقة، لذلك طرقنا أكثر من باب، حتى عثرنا على منزل "أيوب سعدية" 1943-2025، لكن لا شيء يُوحي بمرور أربعين عاماً أمضاها الرجل في التصوير، على الجدران صورٌ للأولاد والأحفاد لا غير!.

مرات كثيرة، كان عليه أن يُحفّز ذاكرته لتجاري رغبتنا باستحضار تجربته لكن يبدو أن الزمن يفعل فعله في النهاية، والمفارقة إن المُصوّر العتيق لطالما كان سباقاً في تتبع الأمكنة بكل ما فيها، ليكون ذلك وثيقة، يُمكن الرجوع إليها ليفهم أحدنا، كيف يتغيّر كل شيء دون أن نشعر.

عمل سعدية مدرّساً لمادة التربية الفنية، وكان التصوير هواية ملحة، لم تلبث أن استحوذت عليه، فبدأ مصوراً لمجلة "هنا دمشق" عام 1974، وكان المُصور المُوثّق في لجنة إصلاح وتعمير الجامع الأموي في تلك المرحلة. ثم كان عمله في الصحافة المحلية كاتباً ومصوراً، ولا سيما في مواضيع التراث التي قدمته للقراء خلال أعوام مضت. وكانت له عدة معارض شخصية: دعـوة لحماية دمشق القديمة 1980، الرقة تاريخاً وحضارة 1981، حمص التاريخ والعصر 1984، صور من بلادي 1989، المرأة في تراثنا الحضاري 1989، الأموي في ظل التصحيح 1994، دمشق في الليل 1996، معالم دمشقية 2006. تنقلت في مختلف المحافظات، ولكم أن تتخيلوا حجم الجهد المبذول في كل منها، وقيمة التأريخ لأمكنة شوهها قصف طائرات ومدافع نظام الأسد لاحقاً، إن لم نقل إنها دُمرت نهائياً.

وفـي السياق ذاتـه، اهتم سعدية بتعريف متابعي الصحف بما حولهم من معالم وآثار، اعتماداً على الصورة وشرح بسيط لها. واستمرت هذه اللقطات حتى أصبحت أرشيفاً يؤرخ لمدن ومحافظات سورية، مستخدماً كاميرا عادية، دون أي من الأساليب التي جمّلت الصور بقدر ما أفقدتها مصداقيتها. يقول "نوعية الكاميرا ليست بتلك الأهمية، المصور هو الأساس، يجب أن يكون فناناً، وليس كل من حمل الكاميرا أصبح مصوراً".

رغم تباين موضوعاته وزوايا صوره إلا أن سعدية كان قادراً دوماً على اصطياد اللحظة المناسبة

من التجربة

البحث عن الجمال دفعه لتأمل تفاصيل صغيرة، في القلاع والمساجد والمباني الأثرية، زخارفها وأيقوناتها، شبابيكها وعتباتها، وقاده أيضاً نحو الأرض الأم برحابتها وكثرة الخيارات فيها. ومع تباين موضوعاته وزوايا صوره إلا أن سعدية كان قادراً دوماً على اصطياد اللحظة المناسبة، تشهد على ذلك صوره المتداولة حتى اليوم في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية، والتي كثيراً ما تتجاهل اسمه. وربما لا يعرف ناشرو صوره اليوم أنه فاز بالجائزة الثانية على مستوى الوطن العربي للتحقيق المُصوّر، وحاز على براءة تقدير من مهرجان دمشق الثالث للثقافة والتراث 1996 لإسهامه الفعّال في بناء الحياة الثقافية في مدينة دمشق، وفاز أيضاً بجائزة مجلة العربي الكويتية لأفضل الصور الفوتوغرافية. وفي رصيده الكتب المصوّرة: دمشق الشام "عربي، إنكليزي"، حمص أم الحجارة السود، كما أسهم في كتب منها: سورية اليوم "وزارة الإعلام"، لاذقية العرب "عربي، إنكليزي"، دمشقيات "عادل أبو شنب"، فيروز "جان ألكسان".

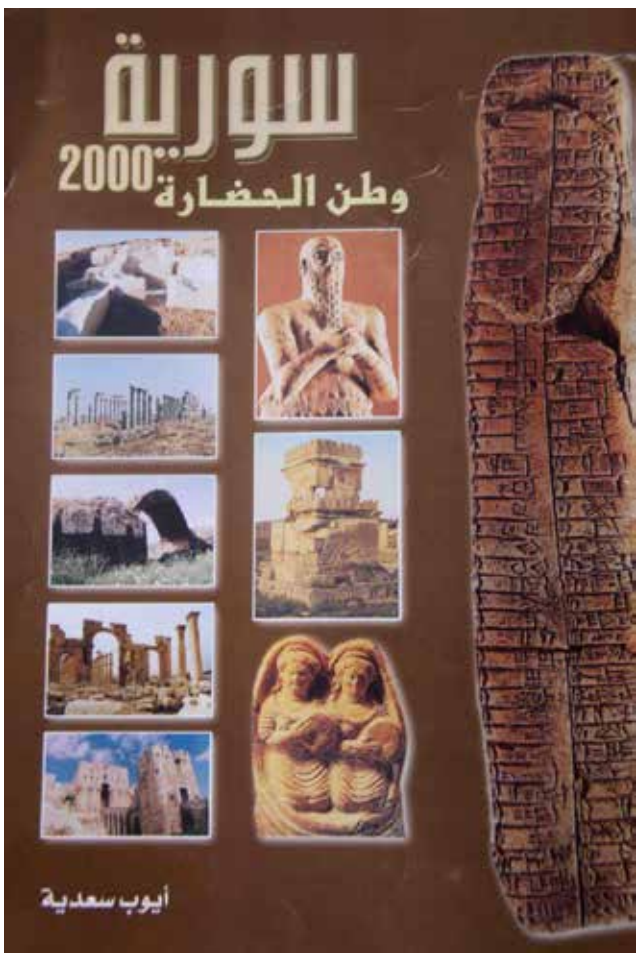

نستحضر من كتبه المُصوّرة "حمص التاريخ والعصر"، نشره عام 1985 وقـدّم فيه لقطات ومشاهد من تراث المحافظة وواقعها في تلك المرحلة "مدن، أزياء، مهن، تقاليد، إنجازات"، بعد عامين من البحث والتقصي، إضافة إلـى الشروحات المرافقة للصور والمعلومات المؤكدة بالمراجع والإحصائيات، حيث جمع سعدية كل ما وصل إليه عن محافظة حمص، منه ما ذكره عن القماش المقدس من تدمر: في مدينة "كولون الألمانية" توصل أحد العلماء إلى أن القماش الذي يلف عظام القديسين الثلاثة الذين شهدوا ولادة السيد المسيح قد حيك في تدمر أو تم فيها تلوينه ومزجه بخيوط الذهب، وذلك في القرن الأول أو الثاني الميلادي حتى إن الصحف الألمانية نشرت ذلك تحت عنوان "الملوك الثلاثة يرقدون بهدوء مع قماش تدمري أرجواني".

"لا شيء مما يتقاضاه المُصوّر في أي زمن يتناسب مع تعبه وما يمكن أن يتعرض له في الشارع من سوء فهم أو مضايقات"

عن لقائنا القديم

في لقائنا ذاك، لم يُخفِ الرجل شعوره بغبن طال الصورة الصحفية، فهي لا تلقى التقدير الذي تستحقه مادياً ومعنوياً. وعلى حد تعبيره لا شيء مما يتقاضاه المصور في أي زمن، يتناسب مع تعبه وما يمكن أن يتعرض له في الشارع من سوء فهم أو مضايقات، تصل إلى التعدي عليه وإلحاق الضرر بكاميرته، من دون أن ينسى حالة الاستسهال التي يعيشها هواة التصوير وبعض المصورين الصحفيين، عدا عن أن الغبن أيضاً طاله بشكل شخصي، فهو لم يحصل على تقدير استحقه، والأهم إن الذين عمل معهم، سرعان ما تناسوه وتركوه يجابه الزمن وحيداً.

بعد تجربة غنية، تكاد تكون عمراً بأكمله، بدا "أيوب سعدية" وحيداً، لكن ذلك لم يعني شيئاً له مع تراجع وضعه الصحي والمعيشي عامة، في حين يُفترض أن ينال شيئاً من التكريم لقاء ما اشتغل عليه بأمانة في حياته، ولا نزال نتداوله بعد رحيله. مع الإشارة إلى أنه عضو في جمعية نادي فن التصوير الضوئي وعضو في الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين بدمشق، مؤسسات نسيته حتى عندما كان حيّاً.

تصوير: طارق الحسنية

وصفي المعصراني: أغني للثورة كي لا تُنسى.. وأغني للنصر لأنه ذاكرتها الأخيرة

الحرية – ميسون شباني

من على مسرح دمر، حيث ارتفعت الأغنية من الهتاف إلى النشيد، وقف وصفي المعصراني ليغني لا كفنان عاد إلى بلده فحسب، بل كذاكرة عادت إلى مكانها الطبيعي. فبالنسبة له، ما يُوصَف بالانتقال من أغاني الثورة إلى أغاني النصر ليس قطيعة مع الماضي، بل اكتمال الدائرة.

يقول المعصراني: إن كل أغنية وُلدت في زمن الثورة كانت فعل توثيق قبل أن تكون فعل غناء. «الثورة السورية مرّت بمراحل، وكل مرحلة كان لها صوتها»، والنصر، في رأيه، هو المرحلة الأخيرة التي توّجت هذه المسيرة الطويلة. لذلك لم يشعر يوماً أنه غيّر خطابه، بل واصل سرد الحكاية حتى نهايتها الطبيعية. في أغنياته، تغيّرت الكلمات كما تغيّر الواقع، من «ما بدنا حكم الأسد» إلى «أسقطنا حكم الأسد ونلنا الحرية»، ومن الحلم إلى الفعل، ومن الهتاف إلى وعد البناء.

أربعة عشر عاماً من الغياب القسري كانت كفيلة بأن تجعل العودة إلى الغناء في سوريا لحظة استثنائية. يصف المعصراني هذا الشعور بأنه أقرب إلى الحلم المؤجل. طوال سنوات المنفى، كان يغني لمعتقلين وجرحى وثوار، ولناس كانوا يسمعون أغانيه سراً خوفاً من الاعتقال. اليوم، يقفُ بينهم، يغني لهم علناً، ويتقاسم معهم الكلمات ذاتها التي كانت يوماً جريمة.

تفاصيل أكثر على الموقع

الرئيس بين الناس.. وطن لا يهتز أمام العواصف

يسرى المصري

ليس الأمر كما يزعمون.. وسط أمواج الشائعات المزيفة، التي تحاول النيل من صمود سوريا، خرج فجر الحقيقة ليحرق ظلام الأكاذيب، الرئيس أحمد الشرع بكل ثبات وشموخ ظهر في شوارع دمشق العريقة، ليس كرئيس في قصر منعزل، بل كمواطن بين إخوته وأبناء شعبه، يحمل في يده العملة الوطنية الجديدة ليشتري حاجياته اليومية، في مشهد يعيد الثقة ويجدد العهد.

دمشق كانت الشاهد.. لم يكن ظهور الرئيس الشرع في حي المزة مجرد جولة روتينية، بل كان رسالة قوية كصوت الحق الذي يعلو فوق همسات المتربصين، مشاهد طبيعية لرئيس يتفاعل مع الباعة والمواطنين، يتبادل معهم الابتسامات والحديث، ويستخدم العملة السورية الجديدة بكل سلاسة وثقة، برسالة من الشارع تدحض الأكاذيب بالوقائع.

من دكان بسيط.. جاءت هذه الزيارة لتقطع الطريق نهائياً على الشائعات المغرضة التي حاولت الترويج لأكاذيب عن "أحداث أمنية" وهمية، الرئيس الذي يسير بين شعبه بحرية وأمان هو أفضل رد على كل من يحاول النيل من استقرار الوطن.

لم يكن استخدام الرئيس للعملة الجديدة عشوائياً، بل كان رسالة واضحة تؤكد ثقة القيادة بالاقتصاد السوري وقدرته على تجاوز التحديات، هذا الموقف يبعث برسالة طمأنينة لكل المواطنين بأن العملة الوطنية قوية وتستحق الثقة وتؤكد تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني

مفاجأة في السوق.. الرئيس يتسوق ويطمئن على الأسعار ليؤكد من خلال هذه الزيارة التلقائية استمرار نهج القيادة السورية في التواصل المباشر مع الشعب، والوقوف على احتياجاته اليومية، إنها رسالة تؤكد أن القيادة ليست في برج عاجي، بل هي بين الناس، تسمع همومهم وتشاركهم حياتهم وأن التواصل المباشر نهج القيادة.

يد الرئيس تمسك بالعملة الجديدة وقلوب الناس حوله تمسك بالأمل.. المشهد كله يؤشر لمرحلة جديدة من الاستقرار الاقتصادي والأمني، حيث تعود الحياة الطبيعية إلى شوارع العاصمة، وتتعزز الثقة بالمؤسسات الوطنية والعملة المحلية، تحت قيادة تدرك حجم المسؤولية وتتعامل معها بحكمة واقتدار، فسوريا الجديدة.. على أبواب اقتصاد وطني قوي.

لحظات إنسانية أذابت جليد الأكاذيب.. سوريا باقية وشعبها صامد، والقيادة مع شعبها في السراء والضراء، المشاهد الحية التي نقلتها وسائل الإعلام هي أفضل دليل على أن الوطن يسير بثبات نحو غد أفضل، بقيادة واعية وشعب عظيم، واقتصاد وطني يتعافى بقوة.

وبكل محبة وثقة نقول: الرئيس بين الناس.. والشعب مع قيادته.. وطن لا يهتز أمام العواصف. هي قوة الواقع تدحض الأوهام.. الرئيس الشرع يظهر بين الناس ويؤكد عافية الوطن.. وإذا نظر العاقل إلى الدلالة العالية في شخصية الرئيس الشرع وسلوكه رأى ما يحمله للبلاد وللسوريين من خير عظيم مستنيراً ومستعيناً بالله مستلهماً منه الرشد والصواب فيرقى معه ويكون في مكانه وعمله وسلوكه مقبلاً على وطنه وسهماً لإعادة إعمار الحياة في أرض باركها الله.

«فوتوغراف».. حين يكتب المخرج المهند كلثوم أسئلة الذاكرة بالصورة

«لقمة الميلادي»..

طقوس الفرح في رأس السنة الشرقية

الحرية – فادية مجد

تتوشّح قرى الساحل السوري، من اللاذقية وطرطوس إلى جبلة والقدموس، ومعها بعض القرى في الداخل كحمص وحماة، بألوان الفرح في الرابع عشر من كانون الثاني من كل عام، احتفالاً برأس السنة وفق التقويم الشرقي، في تقليد شعبي متجذر في الذاكرة الجمعية.

وفي هذا السياق تقول الباحثة في التراث الشعبي جمانة حرفوش: إن الاستعدادات تبدأ قبل يوم من المناسبة، وتحديداً في الثالث عشر من كانون الثاني، حيث تُجهّز الأطعمة الخاصة بهذه الليلة، والتي تعد من صميم العادات المتوارثة.

وتضيف حرفوش: كان الأهالي قديماً يربون الجدي حتى يصبح فحلاً، ليكون ذبيحة الميلاد ، كما كانت كل عائلة تحرص على تقديم ذبيحة، وإن لم تستطع، فإن الجيران يتشاركون الذبائح، ويُسجَّل اسم كل من يشارك في "لقمة الميلادي"، تلك الوجبة التي كانوا يقولون عنها: "ما في أطيب من لقمة الميلادي".

| تفاصيل أكثر على الموقع

شابة من حلب تبتكر «غلافاً ذكياً» للكشف عن فساد الأغذية

| تفاصيل أكثر على الموقع

«قارعة الدف» الأوغاريتية:

بين الجمال الفني والدلالات الروحية

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يسرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد